Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

د. لويس عوض

تاريخ الفكر المصري الحديث

من الحملة الفرنسية إلى عصر اسماعيل

الخلفية التاريخية
الفكر السياسي والاجتماعي

مكتبة مدبولي
القاهرة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

اهداءات ٢٠٠٢

أسرة المرحوم/شارل كرتيه

الاسكندرية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

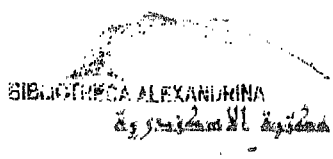

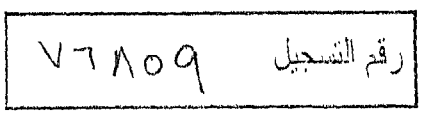

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تاريخ
الفكر المصري الحديث

من الحملة الفرنسية إلى عصر اسماعيل

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الرابعة
١٩٨٧

مكتبة مدبولي
القاهرة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

د. لويس عوض

تاريخ الفكر المصري الحديث

من الحملة الفرنسية إلى عصر اسماعيل

الجزءان الأول والثاني

الخلفية التاريخية
الفكر السياسي والاجتماعي

مكتبة مدبولي
القاهرة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الباب الأول
الانفجارات الثورية في مصر
قبل الحملة الفرنسية

دكتور لويس عوض

تاريخ الفكر المصري الحديث
الخلفية التاريخية

(١)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

في الكلام عن تكون الفكر السياسي والاجتماعي والثقافي في مصر والعالم العربي الحديث وعما طرأ عليه من تطورات نتيجة للمؤثرات الأجنبية واليقظة القومية والثقافية الشاملة لا مناص من اعتبار حملة بونابرت على مصر في ١٧٩٨ وما تلاها من اتصال مستمر بين مصر وأوروبا عاملاً فاصلاً في تكون الأفكار السياسية والاجتماعية بالمعنى الحديث في مصر خاصة وفي العالم العربي بوجه عام . وبتحليل هذا الالتقاء العنيف المستمر منذ الحملة الفرنسية بين مصر والحضارة الغربية ، نستطيع أن نتتبع تكون الأفكار السياسية والاجتماعية والثقافية الأساسية بالمعنى الحديث من خلال خمسة عناصر رئيسية هي :

١ ـ التجارب المختلفة لبناء هيكل الدولة وتنظيمها السياسي والاداري والقانوني على الطراز الحديث .

٢ ـ التطورات الاقتصادية والمادية التي استجدت في مصر والعالم العربي نتيجة لتصفية الاقطاع التركي المملوكي وإعادة تنظيم العلاقات القومية والطبقية أيام الحملة الفرنسية ، ونتيجة للثورة الصناعية والتكنولوجية التي استحدثها محمد علي .

٣ ـ التطورات الاجتماعية التي استجدت في مصر والعالم العربي عن طريق الأدب خاصة والصحافة عامة والكلمة المكتوبة بوجه أعم ، أو عن طريق الاختلاط الحضاري والثقافي المباشر وغير المباشر بارتياد مصر لأوربا أو بارتياد أوروبا لمصر عن طريق البعوث أو عن طريق الجاليات الوافدة علينا .

٤ ـ التيارات الفكرية التي استجدت في مصر والعالم العربي نتيجة لهذا الالتقاء بالحضارة الغربية وللصراع معها ولا سيما فيما يتصل بالمعتقدات

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

السياسية والاجتماعية والثقافية . وفيما يتصل بالعلاقة بين العلم والدين وبمواجهة الفكر الديني لمقومات الحضارة الحديثة بوجه عام .

٥ ـ التيارات الأدبية والفنية التي استجدت في مصر والعالم العربي نتيجة للتواصل الثقافي مع أوروبا ، ولا سيما ما يتصل منها بتطور اللغة وأشكال التعبير الأدبي والفني . .

وإذا كان تطور الفكر المصري الحديث هو أهم ما يلتفت اليه المثقفون فإن هذا التطور كاد يكون عقيماً بل ومستحيلاً لو لم نأخذ بأسباب العلم الحديث والتكنولوجيا الحديثة ولو لم يعد التشكيل الطبقي والمهني والفني لمجتمعاتنا مع ما يتبع هذا من إعادة تشكيل العلاقات بين الطبقات والفئات والأفراد فيما بينها وداخل المجتمع في مجموعه ، وكان يكون عقيماً بل ومستحيلاً لو لم يصاحبه أو ينتج عنه تطور في نظام الحكم أو هيكل الدولة .

من أجل هذا فمن اللازم أن نستقصي هذين العنصرين الأخيرين ما استطعنا الى ذلك سبيلا لنفهم مغزى ظهور النظريات السياسية والاجتماعية والثقافية الحديثة ومغزى انتشارها ، ومن أين جاءت ومتى ولماذا وكيف جاءت ، بل ولنفهم أيضاً فيمن أثرت ومتى ولماذا وكيف أثرت .

أما الثورة التكنولوجية فهي تتحدث عن نفسها وهي متمثلة في كل ما أصاب المجتمع من تحول في أدوات الانتاج ووسائله وتنظيماته ، ولا أحسب أن هناك من يشك في بدء تاريخ هذه الثورة التكنولوجية بعهد محمد علي أو بالحملة الفرنسية على مصر على أقل تقدير ، فالاقتصاد المصري خاصة والعربي عامة ظل الى نهاية العصر التركي المملوكي نموذجاً كروكياً للاقتصاد الاقطاعي الذي كان يميز العصور الوسطى في أوروبا مع بعض الاختلاف في التفاصيل ، الاختلاف الى أسوأ لا الى أرقى .

فبقي إذن أن ندرس حالة الفكر السياسي والاجتماعي والثقافي في مصر كنموذج للبلاد العربية على ضوء هيكل الدولة ونظام الحكم فيها . فإن فعلنا هذا انتهينا بصورة محققة الى صدق القضية التي طرحناها في بداية الطريق وهي أن حملة بونابرت على مصر كانت الحد الفاصل بين عالمين

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مختلفين كل الاختلاف : عالم وسيط يمتد بطول العصر التركي المملوكي منتهيا في ١٧٩٨ فيه عدد من الثورات الاقتصادية البحتة التي لم تخرج عن أو يخرج عنها أي فكر سياسي أو اجتماعي أو ثقافي معروف وعالم لم تحدث فيه أية حركة إلا وكانت مقترنة بمذهب سياسي واضح أو بأيديولوجيا اجتماعية واضحة أو بتيار ثقافي واضح أياً كان اتجاهه . وهذا هو المقصود بظهور « الفكر » السياسي والاجتماعي والثقافي في مصر الحديثة نتيجة لتعرضها المباشر للتيارات الفكرية والاجتماعية في الحضارة الغربية .

والذين يصورون تاريخ مصر السياسي والاجتماعي في العصر التركي المملوكي على أنه كان عصر خمول تام يسيئون فهم هذا العصر من تاريخ البلاد . ففي « خطط » المقريزي (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) « والسلوك » (للمقريزي) (السلوك لمعرفة دول الملوك) وفي « النجوم » (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة » لابن تغرى بردى و« الحوادث » لابن تغرى بردى وفي « صبح الأعشى » للقلقشندي و« زبدة كشف المماليك » للظاهري وفي « التعريف » للعمري وفي ابن دقماق الى جانب «بدائع الزهور في وقائع الدهور» لابن اياس العظيم و« عجائب الآثار » للجبرتي العظيم، ما يثبت أن ثورات المصريين سواء على الحكم الأجنبي أو على العلاقات الاقطاعية كانت لا تنقطع في فترات عديدة من هذا العصر الكئيب ، وكانت آخر هذه الثورات قبل مجيء بونابرت بسنوات قليلة ، وكانت ثورة عاتية انتهت بانفصال الصعيد الأعلى وتوزيع أرضه على الفلاحين وقيام حكم شبه جمهوري فيه على يد زعيم الهوارة شيخ العرب الأمير همام الكبير .

وقد تناول بعض العلماء مثل ماسينيون ودي جوجه وبولياك تاريخ الانفجارات السياسية والاجتماعية في العالم العربي من ثورة القرامطة وثورة الزنج حتى نهاية الحكم التركي المملوكي ومن كتاباتهم تتجلى جملة أمور منها أن ثورة القرامطة وثورة الزنج في العراق ، رغم أهميتها ، لم تكونا بالثورتين الكبيرتين الوحيدتين في العالم العربي ، وان تاريخ الثورات العربية تحت الحكم التركي المملوكي لم يؤرخ بعد بصورة وافية ، وإذا كان تاريخ هاتين

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الثورتين بالذات يدل على أن كلا منهما كان يمثل تياراً ثورياً جمع الفلاحين والبدو والرقيق والصناع وصغار التجار . فإن بعض الثورات الأخرى قد توفرت فيها بعض هذه الخصائص ، وإن الكثرة المطلقة منها كانت ثورات اقتصادية رغم عدم توفر كل هذه الخصائص فيها .

والصورة العامة للعصر المملوكي التركي والتركي المملوكي كانت تقوم حول مبدأ انشاء دولة احتكارية يتركز فيها الاقتصاد في أيدي السلاطين بما في ذلك سك العملة والزراعة والصناعة والتجارة والنقل المائي ، مما أدى الى انهيار الاستثمار الفردي . وقارىء « مقدمة » ابن خلدون (نحو ١٤٠٠) يذكر حملة ابن خلدون المشهورة على احتكار السلاطين للمرافق العامة ولتدخل الدولة في عمليات الانتاج من زراعية وصناعية وتجارية ومنافستها للاستثمار الفردي في كافة هذه المرافق ، فإبن خلدون لم يكن يعالج مشكلة نظرية ، بل كان يعالج مشكلة قائمة بالفعل في مختلف المجتمعات العربية التي حكمها سلاطين المماليك وأمراؤهم ، وقد استشرى هذا الاتجاه تحت سلاطين آل عثمان وكان الخراج يدفع عيناً غالباً من الغلال من الصعيد أو من سوريا . ولم يكن توسع السلاطين في تملك مرافق الانتاج بقصد تنمية الاستثمار العام ولكن بقصد مواجهة نفقات الجيش أساساً . وكلما خوت خزائن السلطان كان يلجأ لتمويل الجيش الى مصادرة أموال الأغنياء عن طريق المباشرين أو الى تخفيض قيمة العملة

وكان هناك نظام دائم لمصادرة جزء كبير من الأموال الموروثة عن طريق ديوان المواريث التابع للسلطان مما جعل الأمراء الأغنياء والبورجوازيين المليئين يكتنزون الذهب والفضة خوفاً على أموالهم بدلاً من الاستثمار في الزراعة والصناعة والتجارة ، وكانوا كثيراً ما يدفنون كنوزهم تحت الأرض أو يخبئونها في أماكن مأمونة .

ونتيجة لاشتراك السلطان في الانتاج الصناعي عجزت الصناعة الفردية عن منافسة الصناعة السلطانية بسبب استثمار الصناعة السلطانية بالمواد الخام بالمجان اغتصاباً أو بأزهد الأسعار بالاكراه ، وبسبب إعفائها من الرسوم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والضرائب . وفي بعض الأحيان لجأ بعض السلاطين الأتراك الى إغلاق المصانع المنافسة بالقوة تأميناً لاحتكار الدولة لوسائل الانتاج . هكذا عرفت مصر نظام رأسمالية الدولة طوال الحكم المملوكي التركي ثم التركي المملوكي في العصور الوسطى حتى ١٧٩٨ . فتجربة محمد علي في الملكية العامة لوسائل الانتاج لم تكن تجربة في فراغ ، بل كانت لها جذور امتدت مئات السنين في تاريخ البلاد .

وقد شاب عمليات الاستثمار السلطاني طوال العصور الوسطى عيب خطير ، وهو أنها تحولت الى مجرد وسيلة لملء خزائن السلطان بالمال . فبسبب عدم الاستقرار السياسي وتوقع الانقلابات المستمرة كان السلاطين يتخذون من تملك الدولة لوسائل الانتاج سبيلاً الى نهب كل ما يمكن نهبه من الأموال العامة في أقصر وقت ممكن . وقد أدى كل ذلك الى تخريب الصناعة المصرية في العصور الوسطى والى ذبول طبقات بأكملها هي الطبقات المتوسطة ولا سيما طبقات الصناع والتجار . بل ان السلاطين لم يهتموا حتى بتحويل المصانع الخاصة التي انتهت الى الافلاس الى مصانع سلطانية أو بإعادة تعميرها . وقد ذكر ابن دقماق أنه كان في الفسطاط وحدها ٥٨ مصنعاً خاصاً يملكه أفراد لصناعة السكر ولم يبق منها في أيامه إلا ١٩ مصنعاً فقط أما المصانع الباقية وهي ٣٩ مصنعاً فأصابها البوار وتوقفت عن الانتاج ، وقد أحصى ابن دقماق منها ٥ مصانع حولت لانتاج أشياء أخرى و١٧ مصنعاً تحولت الى مساكن ودكاكين ومخازن للفحم والملح وخانات أو وكالات ، و٥ مصانع أغلقت أو هدمت ، و١٢ مصنعاً لم يعرف لها ابن دقماق مصيراً محدداً . أما المصانع السلطانية فكان عددها سبعاً وكانت كلها تنتج ، ومنها ٣ مصانع ملكها السلطان لاولاده حتى اشتهروا في مصر بملوك السكر .

وفي ابن أياس أن كبار التجار وأرباب الصناعات والبروجوازيين عامة تحولوا الى مجرد وكلاء للاحتكار السلطاني ، وكانوا يعرفون بتجار السلطان أو بوكلاء السلطان . وكانوا عادة يجمعون من عمليات الوساطة هذه ثروات طائلة ، ولكن السلطان كان ينقض عليهم بالمصادرة باستمرار كلما عرف أن أحدهم امتلأت خزائنه ، مما حال دون تكون طبقة بورجوازية فعالة يمكن أن

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يكون لها كيان مستقل أو إرادة مستقلة عن إرادة السلطان . أما أبناء السلطان فكانوا يحتكرون القسم الأكبر من الانتاج الزراعي ، ولا سيما تجارة الغلال والنقل المائي . وقد ذكر ابن دقماق ٢٣ مصنعاً للسكر في الفسطاط كان يملكها الأمراء الكبار في فترات مختلفة ، ومع ذلك فلم يمكن تركز رؤوس الأموال حتى في هذه الطبقة الممتازة بالوراثة بسبب كثرة المصادرات المفاجئة وبسبب المصادرات القانونية عن طريق ديوان المواريث ، وبسبب قيام المماليك الجدد المجلوبين من الخارج ، أو « الاجلاب » كما كانوا يسمون ، بطرد أبناء المماليك القدامى المتمصرين وطرد نسلهم بصفة عامة من أرضهم ، وكان هؤلاء يسمون « بأولاد الناس » أو « أبناء الناس » ، وقد حال هذا دون نشوء طبقة ارستقراطية في مصر . كذلك أدى عدم الاستقرار السياسي وكثرة حروب المماليك فيما بينهم الى انتقال الاقطاعيات من يد الى يد بما حال دون تركز الثروة الاقطاعية في الابناء وبالتالي حال دون تبلور النظام الاقطاعي على الطريقة التي عرفتها الدول الأوروبية في العصور الوسطى . ثم أن تحديد حصص الأمراء من إقطاعياتهم بحسب رتبهم العسكرية نجم عنه أن الأمراء كانوا يتركون الفلاح يزرع الأرض وفقاً لتقاليده مكتفين بتحصيل إيرادها . ولم تكن في مصر أراض واسعة يزرعها العبيد كما كان الحال في جنوب العراق وقت ثورة الزنج ، لأن أكثر « العبيد » السود المجلوبين الى مصر من النوبة ، والعبيد البيض أو « الغلمان » المجلوبين اليها من المغرب ، كانوا يشتغلون خدماً في بيوت السكان الموسرين أو صناعاً من نوع ما .

كل هذه العوامل مجتمعة ، وفي مقدمتها رأسمالية الدولة وتصفية الثروات أولاً بأول ، أدت الى القضاء على الطبقة البورجوازية من ناحية مع عدم تبلور طبقة اقطاعية أرستقراطية من ناحية أخرى ، أو بتعبير أدق كان تركيب النظام السائد يقوم على أن رأسمالية الدولة تحمي تحت جناحها اقطاعاً بلا أرستقراطية . وقد أدى هذا أيضاً الى عزل سكان المدن عن سكان الريف عزلاً جغرافياً واجتماعياً واقتصادياً ، فلم تقم بينهم ثورات مشتركة في أي ركن من أركان السلطنة ولم تمتد ثورة طبقة الى غيرها من الطبقات .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقد كان من أهم ما تميزت به ثورات مصر الشعبية طوال عهد المماليك خلوها من كل أيديولوجية دينية ، ومرد هذا عند أ. ن. بولياك « الثورات الشعبية في مصر في عصر المماليك وأسبابها « الاقتصادية » في « ريفيو ديز أتوداسلاميك » لسنة ١٩٣٤ الكراسة ٣ ، ص ٢٥١ ـ ٢٧٣) هو رجعية رجال الدين من جميع الفئات في مصر طوال هذا العصر ورضاهم بأن يكونوا مجرد أدوات في أيدي الحكام . ولا يستثنى من هذا التعميم إلا ثلاث ثورات

١ ـ ثورة عبيد القاهرة عام ١٢٦٠ بقيادة الزاهد الشيعي الكوراني وقد جاء ذكرها في « السلوك » للمقريزي .

٢ ـ الثورة المهدية التي قام بها الزراع النصيريون في عهد السلطان محمد بن قلاوون ، وقد جاء ذكرها في رحلة ابن بطوطة .

٣ ـ ثورة « ابن الفلاح » الشعشاع الذي أعلن نفسه أيضاً المهدي المنتظر ، وألغى بعض المحرمات الدينية . وهذه الثورة التي بدأت في وادي التيم بسوريا امتدت خارج حدود سلطنة المماليك فبلغت العراق وفيها استطاعت بين ١٤٥٣ و١٤٥٧ (٨٥٧ ـ ٨٦١ هـ) أن تقطع طريق الحج في مكة ، بل وأن تنشىء أسطولاً كبيراً فهي جزائر الخليج الفارسي . وكان المشترك في هذه الثورة يلقب بالخارج أو الرافضي أو الزنديق ، وهو دليل على خروجها على مذهب السنة ، وربما كانت متأثرة بمعتقدات الدروز في وادي التيم ، وبالمذهب الاسماعيلي ، ويظن أن ثورة ابن الفلاح هذه كانت مشتركة بين البدو والفلاحين وأن لها برنامجاً اقتصادياً لأن ابن الفلاح أعلن الجهاد ضد الاقطاعيين .

وبناء على إنعزال هذه الثورات ووضوح أسبابها يقسمها بولياك الى ثلاثة أنواع : (أ) الثورات الزراعية التي قام بها الزراع البدو والفلاحون ، وتسمى عادة في مصر « فساد العربان » أي اضطرابات البدو . (ب) ثورات فقراء المدن وتسمى عادة « ثورات العوام » أو « ثورات الحرافيش » . (ج) ثورات عبيد القاهرة .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أما الثورات الزراعية فيمكن تتبعها بتتبع ثورات بدو مصر وفلاحيها طوال الحكم المملوكي التركي . وفي رأيي أن دور بدو مصر في هذه الثورات ودور فلاحيها وحقيقة العلاقة بين البدو والفلاحين في مختلف العصور لم تدرس دراسة كافية ، فهناك ما يدل من ناحية على قيام تحالف من نوع ما بين بدو مصر وفلاحيها في حركات وطنية أو شبه وطنية مشتركة ولتحقيق أهداف اقتصادية مشتركة ، وهناك ما يدل من ناحية أخرى على قيام تناقضات أساسية بين البدو والفلاحين في مصر ، بما يجعل من ألزم اللازم دراسة المجتمع البدوي المصري منشأ واقتصاداً وأهدافاً وعلاقات وروابط سواء بالفلاحين أو بالطبقات الحاكمة أو بالسياسات الخارجية .

وغموض أوضاع البدو المصريين ناشيء من تناقض معلوماتنا عنهم . ففي « التعريف » للعمري كما ورد في « صبح الأعشى » للقلقشندي أن بدو مصر كانوا « أهل حاضرة وزرع » باستثناء بدو البحيرة . وفي زمن القلقشندي كان بدو البحيرة أنفسهم يزرعون .

وفي رأي بعض العلماء ، أن بدو مصر نزحت كثرتهم من المغرب في القرن ١٦ و١٧ و١٨ وأن قلتهم من عرب الجزيرة ، ويذكر بولياك أن تحول بدو وادي النيل الى الزراعة تم ببطء طوال حكم المماليك ولم ينته تحولهم الى زراع ثابتين إلا في القرن الثامن عشر . ولكننا نعرف في الوقت نفسه من كتاب فولني المشهور « رحلة في سوريا ومصر » (١٧٨٣) أن بدو مصر كانوا فئات من الخطافين النهابين يقيمون على تخوم الوادي وأنهم كانوا مشتتين يسودهم الانقسام ، بينما نقرأ في كتاب ادوارد لين المشهور « عادات المصريين المحدثين وسلوكهم » (١٨٣٥) ، بعد كتاب فولني بما لا يتجاوز خمسين سنة أن الكثيرين من فلاحي الصعيد كانوا من البدو ثم اشتغلوا بالزراعة واستقروا في ريف مصر ، وأن كثيرين من الفلاحين كانوا لا يزالون حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر ينتسبون الى قبائل بدوية .

ولكننا نعرف من الأسانيد التاريخية أن بدو مصر أو على الأقل في الصعيد ، كانوا أعمق جذوراً في البلاد من عام ١٥٠٠ بدليل اشتراكهم مع

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفلاحين في الثورة الزراعية عام ١٢٦٠ مما يقطع بأنه كان لهم كيان منظم في البلاد ولون من الاستقرار الزراعي يتيح لهم القيام بعمليات عسكرية على مستوى الدولة . نعرف أن بيبرس الأول في ١٢٦٤ (٦٦١ هـ) أرغم ممثلي قبيلتي الهوارة وسليم على توقيع تعهد بزراعة أراضيهم ـ وقد دأب السلاطين المماليك على أن يشترطوا على كل مشتغل بالزراعة ألا تقل المساحة المزروعة من أرضه حتى لا يقل المحصول . وفي « حوادث » ابن تغرى بردى أن بدو مصر كانوا يشتغلون أكثر في أراضي السلطان والاقطاعيين في صعيد مصر ، ولكنهم لم يزرعوا من القمح إلا بقدر ما يدفعون به الخراج ويذهب بولياك الى أن تحديد حصة السلطان من الخراج هي التي دفعت البدو الى الاهتمام بتربية الماشية أكثر من الاهتمام بالزراعة . وقد تواتر في المراجع أن بدو مصر كانوا رغم اشتغالهم بالزراعة يقيمون في الخيام على حدود القرى الكبيرة والكفور حتى لا يختلطوا بالفلاحين ، ولم يكن يسكن المدن والقرى إلا أمراؤهم وشيوخهم ، وكثيراً ما كانوا يسمون أنفسهم بأسماء تركية استرضاء للمماليك ، ومنهم من اتخذ لنفسه حرساً من المماليك كما جاء في «السلوك» للمقريزي وفي «الحوادث» لابن تغرى بردى. أما بدو الشرقيةبالذات فكانوا يعيشون أيضاً في الخيام ولكنهم كانوا غير مسجلين في سجلات الحكومة وكانوا بذلك معفين من الضرائب والخراج . وكذلك كان بدو مصر أيام المماليك في مكانة أرقى من مكانة الفلاحين فكانوا لا يخالطونهم وكانوا يشتركون في جيوش المماليك ، وفي ابن اياس أنهم كانوا في حالة الحرب يساهمون بقوات من الفرسان ، وكان شيوخ البدو ، أو شيوخ العرب كما كانوا يسمون « عرب الادراك » مسئولين عن حفظ الأمن في الريف ، أي يتكون منهم نوع من المليشيا ، وكان انتاجهم الزراعي يمثل جزءاً لا بأس به من الانتاج الزراعي القومي في مصر .

وفي « التعريف » للعمري أن ثورة بدو مصر قامت في ١٢٥٣ (٦٥١ هـ) بزعامة الشريف حصن الدين بن ثعلب الذي شنق في عهد بيبرس الأول كما ورد في « السلوك » للمقريزي وفي « صبح الأعشى » وهي الثورة الوحيدة الشاملة التي اشترك فيها كل بدو مصر . وقد أخمدت هذه الثورة بوحشية ، وكان هدفها إقامة سلطنة بدوية مستقلة عن السلطنة المملوكية في مصر . وقد

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بلغ من عنف هذه الثورة وامتداد مداها أن بقيت في ذاكرة المماليك قروناً وأكدت في نفوسهم الفزع الدائم من قيام ثورات جديدة على هذا النطاق الشامل ولازمهم هذا الفزع حتى دالت دولتهم . وقد كان من مظاهر هذا الفزع المملوكي أن الاستعداد لهذا الخطر الكامن دفعهم الى تنصيب دكتاتور من بينهم هو بيبرس الثاني ثم اختيار برقوق والمؤيد للسلطنة كما جاء في ابن أياس. وهذا الفزع نفسه هو الذي منع الأمراء المماليك بعد هذه الثورة الشاملة من استخدام البدو فيما كان ينشب بينهم من حروب أهلية كما ورد أيضاً في ابن اياس . وفي رأي بولياك أن هذا الذعر المستمر هو الذي حدا بالمماليك الى تجديد شباب الطبقة الحاكمة باستمرار باستجلاب مماليك جدد بلا انقطاع ، والى ايصاد باب الوظائف العسكرية العليا في وجه أبناء المماليك المتمصرين ، « أبناء الناس » والى العيش في عزلة ثقافية تامة باصطناع الثقافة التركية كمظهر من مظاهر الامتياز الطبقي حتى في عهد السلاطين الشراكسة الأصل . وقد جاء في « التعريف » للعمري أن ثورة حصن الدين بن ثعلب انتهت بتأسيس دولة مستقلة في الصعيد ، وأن بيبرس الأول لم يستطع استرداد هذه الدولة منه إلا بالخديعة ، وإن كان المقريزي قد ذكر أن أيبك سحق هذه الثورة تماماً وفي رأي بولياك أن كلام المقريزي ينطوي على تزييف للتاريخ تحيزاً منه للترك . وثورة الهوراة وبنى سليم بزعامة حصن الدين بن ثعلب التي تؤرخ في ١٢٥٣ (٦٥١ هـ) وانتهت باعلان استقلال الصعيد وهي ثورة الفلاحين ، ربما كانت منسقة مع الثورة الدينية التي يؤرخها بولياك في ١٢٦٠ ويبدو أنها استمرت سبعة أعوام على الأقل .

وقلما اشترك بدو الصحراء الشرقية في الثورة أيام المماليك ، أما بدو الصحراء الغربية ، فقد كانت منهم قبيلة تثور بصفة دورية منتظمة وهي قبيلة لبيد في البحيرة ، وكانت أهم أسباب ثورتها المطالبة بالسماح لها بالمرعى في موسم الجفاف والسماح لها بالتبادل التجاري مع مصر ، ويذكر بولياك أن البدو الأجانب لم يشتركوا أبداً في ثورات مصر ، وأن البدو المصريين وحدهم كانوا يقومون بهذه الثورات . ومن رأيه أن البدو المصريين كانوا يجدون تعضيداً طبيعياً من الفلاحين لثوراتهم .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وفي ابن اياس أن ثورة زراعية كبرى قامت في الصعيد عام ١٣٥٣ (٧٥٤ هـ) بقيادة ابن الأحدب شيخ قبيلة عرك ، وفي كلام ابن أياس عن هذه الثورة نجده يستعمل كلمة « العربان » وكلمة « الفلاحين » كأن مدلولها واحد . وقد دفعت ثورة الفلاحين التي قامت أثناء ثورة البدو السلطان الصالح صلاح الدين عند عودته الى القاهرة مظفراً بعد إخمادها الى أن يحظر على أي فلاح أن يركب الخيل أو يحمل السلاح ، ويفهم من هذا أنه لم تكد تنقضي مائة عام على ثورة الفلاحين والبدو من هوارة وبني سليم لاستخلاص مصر من يد المماليك حتى قامت ثورة أخرى عظيمة الشأن اشترك فيها البدو والفلاحون لنفس هذا الهدف .

وليس معنى هذا أن البلاد عرفت الاستقرار بين هاتين الثورتين الكبيرتين أو بعدهما سواء في الريف أو في الحضر . فقد ذكر ابن أياس أن المماليك في أثناء حروبهم مع الأتراك العثمانيين في ١٤٨٨ (٨٩٣ هـ) وفي ١٥١٦ « ٩٢٢ هـ » جعلوا حامية القاهرة تقوم باستعراضات عسكرية ارهابية لتخويف الفلاحين حتى لا ينتهزوا فرصة هزيمة المماليك ويهاجموا القاهرة ، كما ذكر ابن أياس أن هزيمة المماليك في ١٤٦٧ - ١٤٧٢ (٨٧٢ - ٨٧٧ هـ) أمام الملك التركماني شاه زيور كادت تفضي الى قيام الفلاحين المصريين بثورة على المماليك .

وكان سبب خوف المماليك الدائم من قيام ثورة شاملة تجتاح البلاد كلها هو تواتر وقوع ثورات صغيرة لا تنتهي كلها زراعية في أهدافها . ولم تتخذ ثورات الفلاحين المصريين طريق الهجوم على قلاع أمراء الاقطاع من المماليك على الطريقة المألوفة في ثورات الفلاحين الأوربية ، بل اتخذت صورة الصراع حول المحاصيل . ففي الصعيد كان أمراء الاقطاع من المماليك يتقاضون أكثر حصتهم عيناً من المحصول ، أما في الوجه البحري فكانوا يتقاضون الخراج نقداً ، مما ألزم الفلاحين بيع محاصيلهم بالسعر الذي حدده أمراء الاقطاع أنفسهم ، فقد كانوا المسيطرين على سوق القمح . وكانت غلال الصعيد نفسه تشحن بأمرهم الى ساحل الغلال ببولاق على مراكب في النيل ، فكان هذا بمثابة عملية تجويع منظم للريف . وفي ابن أياس ، الذي

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وصف هذه الحالة ، أن الفلاحين كثيراً ما كانوا يقصدون المدينة لشراء الخبز . وفي زمن المجاعات كان الفلاحون ينزحون بأعداد غفيرة قطعاناً الى القاهرة ، ولم يحدث أبداً أن سكان القاهرة نزحوا الى الريف . ولهذا كانت أغراض هذه الثورات عامة هي الاستيلاء على قمح أمراء الاقطاع المحفوظ في الصوامع أو على المراكب ونهب كل ما يمكن نهبه وإخفاؤه وإحراق الباقي كوسيلة لاجبار أمراء الاقطاع على التسليم بالنزول عن الخراج أو لاجبارهم على تخفيضه وفي إحدى ثورات الفلاحين هذه نجد محاولة واضحة من الفلاحين لتجويع العاصمة انتقاماً من حملات التنكيل التي كان المماليك يقومون بها ، كما جاء في « الحوادث » لابن تغرى بردى وقد حدثت أهم الثورات التي تم فيها الاستيلاء على القمح في ١٢٩٩ (٦٥٩ هـ) في مديرية البحيرة ، وفي ١٣٠١ (٧٠١ هـ) و١٣٥٢ (٧٥٣ هـ) في الصعيد ، وفي ١٣٨١ (٧٨٣ هـ) و١٤٠١ (٨٠٤ هـ) و١٤٦٧ (٨٧٢ هـ) في البحيرة ، وفي ١٤٩٦ (٩٠٢ هـ) في جميع أرجاء مصر ، وفي ١٤٩٨ (٩٠٤ هـ) في البحيرة والغربية ، وفي ١٥٠٢ (٩٠٨ هـ) في الشرقية والغربية والصعيد ، وفي ١٥٠٦ (٩١٢ هـ) و١٥٠٧ (٩١٣ هـ) في الشرقية ، وفي ١٥١٢ (٩١٨ هـ) في البحيرة كما ورد في ابن أياس ، والقائمة ناقصة .

وكان الفلاحون كثيراً ما يقاسون أثناء هذه الاضطرابات لأن البدو كانوا ينهبونهم ويفتكون بهم أثناء الاضطراب وكانوا يقطعون الطريق على المسافرين ولا سيما الترك ، تحت ستار قيامهم بحراسة الطرق ، وقد ذكر بولياك أن كثيراً من أعمال قطع الطرق والنهب والسلب والقتل التي كان يرتكبها البدو كانت تتم بتغاض من المماليك وربما بتواطؤ معهم . فإذا ذكرنا أن جزءاً من واجبات البدو أيام حكم المماليك والأتراك كان المحافظة على الأمن في داخل البلاد ، أي القيام بأعمال البوليس ، رجحنا أنه في ظروف معينة كان المماليك يستخدمون البدو كوسيلة من وسائل قمع ثورات الفلاحين ، أي كلما استطاع المماليك أن يهادنوا البدو المصريين .

وفي ثورات البدو المصريين على المماليك كان البدو يسحقون عسكرياً كلما واجهوا المماليك ، لأن فرسان البدو لم يكونوا مدربين على الطريقة التركية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

في القتال ، وهي إطلاق السهام والخيل تركض بهم . وكان البدو قلما يهاجمون المدن بسبب ضعفهم العسكري وتركز جيوش المماليك في المدن ، ولا يذكر في ذلك إلا استثناء واحد ، حين استولى بدو البحيرة على مدينة دمنهور ولهذا كان البدو يكتفون في ثوراتهم بنهب الريف . وفي مرة بلغوا مشارف القاهرة ونهبوا المارة ولكنهم لم يتغلغلوا في العاصمة . ويبدو أن البدو أو العرب كما كانوا يسمون أساءوا كثيراً الى الفلاحين ، ففي ابن أياس أن بعض المشايخ المصريين كانوا ينظمون القصائد في تمجيد سحق الترك العرب أيام أن دخل طومان باي القاهرة مظفراً بعد أن أخمد فتنتهم .

ويذكر بولياك أن شيوخ العرب كانوا في الواقع اقطاعيي البدو ، وكانوا أشد المستفيدين من ثورات البدو ، ورغم سكناهم في المدن واصطناعهم الاسماء والعادات التركية ظل أتباعهم من البدو يتخذونهم رؤساءهم الطبيعيين كلما شبت ثورة لعدم وجود أي تنظيم سياسي آخر بينهم غير التنظيم القبلي . وبعد إخماد كل ثورة كانت الحكومة في العادة تسترضي شيوخ العرب هؤلاء بإعطائهم إقطاعيات جديدة حتى اتسعت أملاك شيوخ العرب في العصر المملوكي اتساعاً رهيباً .

هذا ما كان من أمر ثورات الريف . وفي الكلام عن ثورات المدن في العصر المملوكي التركي ، فأول ما ينبغي أن نلاحظه هو انهيار البورجوازية المدنية على النحو الذي تقدم وصفه انهياراً سياسياً واقتصادياً . وقد تناقص عدد الاسطوات تناقصاً مستمراً بينما ازداد عدد العبيد ، ولا سيما في القاهرة حتى بلغ عدداً ضخماً . وفي السمبري أن طومان باي سلح في ١٥١٦ أثنى عشر ألفاً من عبيد القاهرة وحدها ، ولم يكن هناك فرق بين العبيد السود والعبيد البيض (« الغلمان ») إلا أن الغلمان كانوا يتقاضون في خدمة المماليك رواتب شهرية تسمى الجمكية كما ورد في ابن اياس ، ولا يعرف إن كان العبيد السود يتقاضون أمثال هذه الرواتب ، أما تحديد جنسيات العبيد البيض ، وأكثرهم مستجلبون من المغرب ، فأمر يستحق التفات المؤرخين لمعرفة إن كان بينهم مصريون وما نسبتهم من المجموع العام إن وجدوا . وكان العبيد من النوعين يتبعون سادتهم الى حروبهم . أما الأعمال التي كانوا

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يزاولونها عادة ، إلى جانب الخدمة في المنازل ، فقد كانت العمل في دار سك النقود وفي الاسطبلات السلطانية و« البيوتات » أو المخازن السلطانية والمملوكية وفي النفطية أو المدفعية . كل هذه كان عمالها من العبيد . وربما كان « الحرافيش » أو غوغاء القاهرة يتطوعون للعمل كغلمان ، فقد كانت كلمة « حرافيش » أحياناً تشمل الغلمان أيضاً . ومما هو جدير بالذكر أن بعض الأجانب كانوا في القرن الثامن عشر يبيعون أنفسهم للتجار ليلتحقوا بجيش المماليك كما ورد في « رحلة » فولني . .

وغير العبيد كانت أهم طبقة واضحة المعالم في مصر هي طبقة « الحرافيش » فقد كانت ثورات المدن بوجه عام ثورات الحرافيش بحسب ما جاء في « السلوك » للمقريزي و« النجوم » لابن تغرى بردى . ولم تكن هذه الثورات ثورات طبقية بالمعنى المفهوم تبدو فيها محاولة الاشتراك في التنظيم الاداري والسياسي كالمجالس البلدية مثلاً ، بل كانت مجرد ثورات فقراء من أجل مطالب عاجلة ناجزة . وقد تضخمت طبقة الحرافيش تضخماً كبيراً بسبب هجرة الفلاحين بأعداد غفيرة إلى القاهرة والمدن عامة ، كما أن البطالة الصناعية ملأت المدن بطبقة كبيرة من العاطلين الذين يعيشون على التسول والخطف والنهب ولا يطلبون إلا الخبز أو العمل الوقتي الذي لا يعود عليهم بأكثر من الخبز . وكان المماليك يسمون هؤلاء الحرافيش « الزعر » ، وربما كانت لهذه الكلمة علاقة بكلمة « الصيع » . وكان الحرافيش أو الزعر هم أنشط العناصر في كل الفتن والثورات ، ومن حول الحرافيش كان يتجمع عادة العبيد والاسطوات كلما حدث اضطراب وكان العبيد أنفسهم يلقبون أحياناً بالزعر . وكانوا في العادة يتسلحون بالمقاليع والحجارة ، وبسبب سذاجة أسلحتهم لم يكن لهم أبداً أمل في الاستيلاء على القاهرة ، ولا سيما وان خيرة قوات المماليك كانت مركزة فيها . ولذا اقتصرت أهدافهم الثورية على الضغط على الحكومة لتحقيق مطالب عاجلة لتخفيض ثمن الخبز أو على السلب والنهب وكانوا كثيراً ما « يتكتكون » لتحقيق هذا الضغط على الحكام ، فيناصروا مملوكاً في حربه على مملوك آخر يكون أبغض منه الى نفوسهم ، كما كان المماليك أنفسهم يستعينون

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بالحرافيش في مقاتلة بعضهم البعض الآخر ويشجعونهم على نهب أموال أعدائهم .

ومن أهم الثورات التي اشترك فيها الحرافيش من تلقاء أنفسهم بقصد تغيير ميزان القوى السياسية مشاركتهم في إخماد ثورة الأمراء في ١٣٦٦ (٧٦٨ هـ) ، وفي قمع ثورة قائد الجيش في ١٣٦٨ (٧٧٠ هـ) وفي ثورة مماليك الأمير أنبك البدري في ١٣٧٧ (٧٧٩ هـ) ، ومناصرتهم للأمير تيموربغا منطاش على غريمه يلبغا الناصري قائد الجيش في ١٣٨٨ (٧٩١ هـ) أما الثورات التي استخدم فيها المماليك قوة الحرافيش فمن أهمها ما جاء في ابن أياس من أن قايتباي استعان بهم في حربه ضد الترك عام ١٤٨٦ (٨٩١ هـ) ودفع لكل منهم ثلاثين ديناراً ، وما ذكره ابن أياس أيضاً من أن طومان باي عفا عن الحرافيش في ١٥١٦ (٩٢٢ هـ) ووعدهم بالمكافأة مقابل اشتراكهم في الدفاع عن مصر . وفي أواخر حكم المماليك استعانوا بالحرافيش في حروبهم الداخلية ، وربما كان ذلك خوفاً من ثورات البدو ، وكانوا يشجعونهم على نهب أموال أعدائهم المهزومين .

وأما ثورات الحرافيش والفقراء عامة فكانت للضغط على الحكومة لاجابة مطالبهم ، فأهمها ثورة ١٣٦٩ (٧٧١ هـ) ، وقد جاء ذكر هذه الثورة في ابن أياس ، ثم ثورات المجاعة في ١٤٤٩ و١٤٥٠ (٨٥٣ و٨٥٤ هـ) وفيها نهب الشعب المخابز وأرادوا رجم المحتسب أو مفتش الأسواق ، علي بن اسكندر الذي أعفى من منصبه نتيجة للثورة ، وقد جرح الثوار في هذه الثورة القاضي أبو الخير بن النحاس لأنه كما جاء في ابن اياس ، قال للسلطان أن من معه مال ليشتري الحشيش والحلوى لن يعز عليه شراء الخبز مهما غلا ثمنه ، وهي عبارة أقل سذاجة من عبارة ماري أنطوانيت المشهورة . وغير ذلك اضطرابات سنة ١٤٠١ (٨٠٤ هـ) التي كان هدفها الشيخ شهاب الدين أحمد الشيشي الذي أفتى للسلطان بقانونية تحصيل الايجارات العقارية في القاهرة مقدماً عن ١١ شهراً لدفع الحصة للجيش ثم ثورة ١٤٨٠ (٨٨٥ هـ) التي هاجم فيها الثوار ناظر الخاصة أي ناظر أملاك السلطان ، في وسط المدرسة الصالحية ، لأنه اقترح تخفيض قيمة العملة النحاسية ومثلها الثورة التي تمت في بداية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

عصر السلطان قنصوه الغوري بسبب رغبته في تحصيل الايجارات العقارية في القاهرة مرتين كل شهر لتمويل النفقات التقليدية التي كان يتقاضاها المماليك بمناسبة تولي السلطان الحكم، وتعرف بنفقة البيعة. وقد ذكر ابن أياس أيضاً أنه لهذا السبب نفسه أفضى الى قيام ثورة مماثلة في دمشق انتهت بطرد الأهالي للوالي . وقد كانت الحكومة في كل هذه الثورات ترضخ جزئياً لارادة الجماهير وتتخذ الاجراءات اللازمة لتهدئة الخواطر بالاستجابة لبعض المطالب . فعلى سبيل المثال قام السلطان بمصادرة أملاك القاضي أبو الخير بن النحاس ونفاه ، أما الشيشي فقد اختفى من القاهرة وفر الى مكة ، وكذلك اكتفى السلطان الغوري بتحصيل ايجار سبعة شهور .

أما ثورات العبيد فأهمها ثورة ١٤٣٧ (٨٤١ هـ) التي طالب فيها الثوار بتوزيع الأرض على العبيد ، وفي «النجوم» لابن تغرى بردى أنه وقعت في هذه الثورة اشتباكات دامية بين العبيد وشباب المماليك . وفي ١٤٤٥ (٨٤٩ هـ) ثار العبيد مرة أخرى ، واستولى منهم أكثر من ٥٠٠ عبد على الاصطبلات السلطانية التي كانوا يعملون فيها وعلى مراعي الخيل وانتخبوا من بينهم « سلطاناً » ولم يلبث أن اغتاله ثائر آخر نصب نفسه مكانه . وقد أحاط العبيد سلطانهم بكافة مظاهر البلاط المملوكي كالعرش والراية الصفراء وعينوا له وزيراً وقائداً للجيش وأمير دودار بل وعينوا له حاكماً لدمشق وحاكماً لحلب ! ونهبوا قوافل الغلال ولكنهم لم يجسروا على مهاجمة القاهرة . وبعد القضاء على هذه الثورة ، اشترى السلطان كل العبيد المسنين في القاهرة وأرسلهم ليباعوا في الدولة العثمانية كما جاء في « الحوادث » لابن تغرى بردى وفي ابن أياس أن هذه الثورة وقعت في ١٤٤٢ (٨٤٦ هـ) ويشتبه بوليك في أن ثورة العبيد هذه ربما كانت تطمع في إقامة سلطنة تحل محل سلطنة المماليك بوحي من الدراويش ، تشبهاً بثورة سعدان الذي قبض عليه في ١٤٥٠ (٨٥٤ هـ) ، وجاء في « الحوادث » لابن تغرى بردى أنه كان يتمتع بنفوذ واسع حتى بين الأمراء المماليك أنفسهم . وبعد هذه الثورة لا نسمع بثورة أخرى قام بها العبيد ، وإنما اقتصرت الثورات على الحرافيش والزعر . وفي ابن أياس أن أحد ولاة القاهرة قتل أكثر من ٧٠٠ عبد متمرد ، وفيه أنه في

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

حكم السلطان الغوري كان كل حادث شغب ينتهي بإعلان السلطان حظر التجول ليلاً على العبيد وعلى المماليك معاً .

(٢)

وقد كان آخر انفجار من انفجارات البدو والفلاحين في مصر الثورة الكبرى التي قام بها في الصعيد عرب الهوارة والفلاحون المصريون بزعامة شيخ العرب همام أمير قبيلة الهوارة ، وانتهت باستقلال الصعيد من المنيا الى الشلال تحت حكم الأمير همام . ولم تكن هذه الثورة مجرد ثورة بالمعنى العادي ولكن صاحبتها عمليات عسكرية شأن الحرب الأهلية . ويبدو أن المناوشات بين الهوارة والحكومة المركزية كانت أقدم من تاريخ اندلاع الثورة ولعلها امتدت منذ بداية القرن الثامن عشر . ولكن الذي نعرفه من الجبرتي أن التحدي والصدام الصريح بدأ في ١٧٣٦ (١١٤٩ هـ) ، وأن علي بك الكبير نفسه هو الذي أخمد ثورة همام فيما بعد ، حيث استتب له الأمر في مصر عام ١٧٦٦ (١١٨٠ هـ) في بدء كفاحه السياسي وصراعه مع مماليك القاهرة رغم أنه تعاون معهم عسكرياً في ١٧٦٦ وان الحرب ظلت سجالاً بين الحكومة المركزية والصعيد . بل ونستطيع أن نحدد أنه في عام ١٧٦٥ (١١٧٩ هـ) كان الصعيد من المنيا منفصلاً فعلاً عن الحكومة المركزية ، وربما قبل ذلك ، وظل كذلك حتى انهارت دولة همام نهائياً في ١٧٦٩ (١١٨٣ هـ) ، فكأنما دولة همام ظلت قائمة أربع سنوات على الأقل من ١٧٦٥ الى ١٧٦٩ ، وربما أطول من ذلك ، ومقطوع به أن حدودها امتدت من ألمانيا الى الصعيد الأعلى .

ولثورة همام أهمية خاصة في تاريخ الانفجارات السياسية والاجتماعية في مصر لجملة أسباب .

(١) فهي أولاً تمثل مظهراً من مظاهر التحالف بين الفلاحين والبدو المصريين في عمل سياسي واحد لا نجد له مثيلاً إلا ثورة البدو المصريين والفلاحين في ١٢٥٣ ميلادية بقيادة حصن الدين بن ثعلب زعيم الهوارة وبني

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

سليم ، وثورة البدو المصريين والفلاحين في ١٣٥٣ بقيادة ابن الأحدب شيخ قبيلة عرك ، وكلاهما انتهى بتأسيس دولة مستقلة في الصعيد لم تلبث أن انهارت بإخماد الثورة .

(٢) إن ثورة همام كالثورتين السابقتين اللتين تحالفت فيهما قوى الفلاحين والبدو المصريين ، كانت لها أهداف وطنية واجتماعية أما الهدف الوطني الأول فكان استخلاص مصر من أيدي المماليك وأما الهدف الاجتماعي الأول فكان تمليك الأرض للمصريين وتوزيعها على الفلاحين وفي ثورة ١٢٥٣ دعا حصن الدين بن ثعلب صراحة الى توزيع الأرض على الفلاحين ، وفي ثورة همام في القرن الثامن عشر مكن همام المصريين من تملك مديرية أسيوط .

(٣) يبدو أن دولة همام بالذات كانت بمثابة تجربة لنظام جمهوري من نوع ما كما نستخلص من كتابات رجال السياسة والفكر الذين عاصروا أذيالها وكانت لديهم معلومات مباشرة أو قريبة المصادر عنها مثل الجنرال يعقوب ورفاعة الطهطاوي ولذا فقد وجب أن يهتم بها المؤرخون اهتماماً خاصاً .

وقارىء « تخليص الابريز » لرفاعة الطهطاوي يجد في كلام الطهطاوي وصفا لحالة الرأي العام في فرنسا عام ١٨٣٠ ابان ثورة لويس فيليب « ملك الفرنسيين » على شارل العاشر . يقول الطهطاوي :

« إعلم أن هذه الطائفة ـ يقصد الفرنسيين ـ متفرقة في الرأي فرقتين أصليتين وهما الملكية والحرية والمراد بالملكية أتباع الملك القائلون بأنه ينبغي تسليم الأمر لولي الأمر من غير أن يعارض فيه من طرف الرعية بشيء والآخرون يميلون الى الحرية بمعنى أنهم يقولون لا ينبغي النظر إلا في القوانين فقط والملك انما هو منفذ للأحكام على طبق ما في القوانين فكأنه عبارة عن آلة ولا شك أن الرأيين متباينان فلذلك كان لا اتحاد بين أهل فرنسا لفقد الاتفاق في الرأي والملكية أكثرهم من القسوس وأتباعهم وأكثر الحريين من الفلاسفة والعلماء والحكماء وأغلب الرعية فالفرقة الأولى تحاول إعانة الملك والأخرى ضعفه وإعانة الرعية ومن الفرقة الثانية طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بالكلية للرعية ولا حاجة الى ملك أصلاً ولكن لما كانت الرعية لا تصلح أن تكون حاكمة ومحكومة وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم وهذا هو مثل مصر في زمن حكم الهمامية فكانت إمارة الصعيد جمهورية التزامية »[1] .

هذا الكلام خطير لأن معناه أن مصر قد عرفت تجربة النظام الجمهوري قبل الثورة الفرنسية نفسها بسنوات قليلة . وأهمية هذا الكلام من أنه صادر عن مفكر كبير مثل رفاعة الطهطاوي العارف أدق معرفة بالنظم والمذاهب السياسية ، وهو لا يمكن أن يطلق القول على النظام الجمهوري في فرنسا ويشبهه بالنظام الجمهوري في مصر إلا إذا كانت معلوماته عن ثورة همام وجمهورية همام تؤكد له ذلك .

وأركان الفكرة الجمهورية عند رفاعة الطهطاوي كما حددها هي « أن يكون الحكم بالكلية للرعية » أي أن الأمة مصدر السلطات كما نقول نحن في الدساتير الحديثة ، وأنه « لا حاجة لملك أصلاً » أي أن يكون للدولة رئيس وجهاز حكم غير متوارث وإنما نابع من القاعدة الشعبية ، وأن الأمة « وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم » ، وهذا « التوكيل » سواء تم عن طريق الانتخاب أو عن طريق الاستفتاء أو عن طريق البيعة أو عن طريق آخر هو المقابل لفكرة الوكالة أو deputisation التي يقوم عليها الفقه الدستوري الأوربي منذ روسو ومنتسكيو وأساسه أن شرعية السلطة لا تقوم على الحق الإلهي الموروث أو غير الموروث ولكن تقوم على توكيل الأمة لنفر من أبنائها أن يتولوا مسئوليات الحكم لا بالأصالة ولكن بوصفهم مجرد « وكلاء » أو « نواب » أو « ممثلين » للشعب ، وهذا ينقل مبدأ السيادة من الطبقة الحاكمة الى الشعب . بل ان رفاعة الطهطاوي قد حدد صورة المجالس النيابية في النظام الجمهوري على الوجه المعروف في زمنه بأنها « مجلس الشيوخ » و« مجلس العموم » حين قال عن وكلاء الأمة أنهم من فئتين « مشايخ »

(١) من المؤسف حقاً أن طبعة وزارة الثقافة من « تخليص الابريز » أسقطت الاشارة الى جمهورية همام التي أشار اليها رفاعة الطهطاوي رغم أهمية هذه الجمهورية القصوى في تاريخ النظم السياسية والاجتماعية في مصر . وهذا النص مأخوذ عن طبعة ١٩٠٥ (طبع على ذمة مصطفى فهمي الكتبي بجوار الأزهر) ، ص ١٩٦ - ١٩٧ ، يقابله نص وزارة الثقافة الناقص ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

Senators و« جمهور » commoners ويبدو أن جمهورية همام كانت فيها مجالس نيابية من نوع ما ، لأن المقارنة التي عقدها رفاعة الطهطاوي بين النظام الجمهوري في فرنسا والنظام الجمهوري في مصر جاءت بعد ذكر كل هذه التفاصيل لا قبله . ومن سوء الحظ ليست لدينا تفاصيل كافية عن نظام الحكم في جمهورية همام هذه حتى نستطيع أن نحدد ملامح التنظيم السياسي فيها بصورة واضحة ، ولكن قول رفاعة الطهطاوي « فكانت أمارة الصعيد جمهورية التزامية » يدل على أن النظام الجمهوري الذي عرفته مصر قبيل الثورة الفرنسية كان مرحلة وسطاً بين « الالتزام » الاقطاعي و« التوكيل » الديمقراطي أو جمهورية تحافظ على بعض العلاقات الاقطاعية .

ومعروف أن رفاعة الطهطاوي ، وهو من طهطا بالصعيد الأعلى قد نشأ في مركز هذه التجربة الجمهورية التي هزت البلاد هزاً عميقاً في زمانه ولا شك أن ذاكرته ، وهو من مواليد ١٨٠١ ، كانت تعي الكثير عما جرى في الصعيد أيام حكم الهمامية في عهد الأمير همام الكبير ، كما أن ثورة الأمير همام الصغير في عهد محمد علي حدثت أيام شبابه . ومن هنا فأقوال رفاعة الطهطاوي ينبغي أن تؤخذ على أنها شهادة معاصر لدولة الهمامية عارف بحقائق أحوالها ويبدو أن التركيب السياسي لجمهورية همام كان يحمل أوجه شبه بحكم لويس فيليب « دوق أورليان » « ملك الفرنسيين » الذي حل بالتأييد الشعبي محل حكم شارل العاشر « ملك فرنسا » ووريث البوربون . وقد فصل رفاعة الطهطاوي في براعة مذهلة الفقه الدستوري الكامل في فكرة « ملك الفرنسيين » وفكرة « ملك فرنسا » ولعل هذا هو الجزء « الالتزامي » في جمهورية همام أي قيام نوع من الملكية الشعبية المنتخبة ، وهو نظام مألوف في تاريخ الثورات ، قريب من نظام التيرانوس Tyrannos أو « الطاغية » أو الملك المنتخب الذي عرفته اليونان القديمة وهو بمثابة رئيس جمهورية دائم يتمتع بسلطات واسعة مستمدة من القاعدة الشعبية بالبيعة أو الاستفتاء أو الانتخاب .

ولم يكن رفاعة الطهطاوي أول من حدثنا عن جمهورية همام فقد حدثنا عنها من قبل الجنرال يعقوب والجبرتي أما بالنسبة للمعلم « الجنرال » يعقوب

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فنجده يتحدث في مشروع استقلال مصر الذي قدمه عام ١٨٠١ الى الدول الأوربية عن جمهورية همام كنموذج لنظام الحكم الذي يقترح قيامه في مصر المستقلة . ففي القسم السابع من مذكرته التي قدمها سكرتيره الفارس لاسكارس الى الكابتن جوزيف ادموندز ، قوموندان السفينة بالاس ، لرفعها الى مجلس الوزراء البريطاني عن طريق وزير البحرية البريطانية ، يذكر المعلم يعقوب حكومة همام ويبدي رأيه في المبررات الاجتماعية والفلسفية لاحتذائها عند تحقيق استقلال البلاد ، إذ يقول :

« فإذا ما أجازت الحكومات الأوروبية استقلال مصر فالسؤال هو : كيف يحكم المصريون أنفسهم ؟ وكيف يدافعون عن استقلالهم ؟ . . .

« أولاً : إن هذه المذكرات المكتوبة على وجه السرعة لا تسمح لنا أبداً بالدخول في تفاصيل مشروع الحكومة التي يقترح الوفد المصري اقامتها ، ولكن يكفي أن نلاحظ أن انشاء هذه الحكومة لن يكون قط نتيجة لثورة استحدثها نور العقل أو اختمار المبادىء الفلسفية المتصارعة ، ولكن تغييراً تجريه قوة قاهرة على حياة قوم وادعين وجهلاء ، يكادون ألا يعرفوا في الوقت الحاضر إلا عاطفتين تحركان الأخلاق : المصلحة والخوف . فقليل من مال يزاد أو شيء من رخاء يضاف الى حياة هؤلاء السكان نتيجة لقيام هذه الحكومة الجديدة ، وهو أمر ليس بصعب التحقيق ، يجعلهم بغير شك المدافعين الغيورين عن هذه الحكومة ، ويجعلهم يحبونها . وكيف لا إذا كان أي شيء في العالم أفضل من الطغيان التركي ؟ فلتكن الحكومة الجديدة عادلة وقاسية وقومية . . . كحكومة شيخ العرب همام في الصعيد التي رويت عليك قصتها ، فهي بالتأكيد سوف تكون موضع الاحترام والطاعة والحب » .

وواضح من هذه المذكرة المنشور نصها كاملاً في فصل « مشروع الاستقلال الأول » من هذا الكتاب ، أن الجنرال يعقوب قبل موته على ظهر السفينة كان قد حدث قومندانها عن ثورة همام التي انتهت بانفصال الصعيد واستقلاله عن الحكم التركي . كذلك واضح من المذكرة أن الجنرال يعقوب قد أجرى « تقدير موقف » لحالة الرأي العام المصري وقتئذٍ ومدى استعداده

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

للكفاح الثوري من أجل إقامة حكم ديمقراطي ، فانتهى الى أنه من العبث انتظار قيام المصريين بأية حركة شعبية تغير من النظام الاجتماعي والسياسي الذي رسفوا في قيده قروناً تحت المماليك والأتراك ، لأن الثورة الشعبية تحتاج الى وعي ، وإلى اختمار فكري ، وإلى صراع بين المبادىء الفلسفية كما حدث في فرنسا قبل الثورة الفرنسية أيام حرب العقائد التي شنها فلاسفة التنوير وفلاسفة التحرير من أمثال ديدرو وفولتير ومونتسكيو وروسو ومابلي وكوندورسيه وهولباخ وكوندياك ودالمبير على قيم الظلام الاقطاعي . والعبارات نفسها التي استخدمها المعلم يعقوب تدل على أنه كان بالفعل يشير الى هذه المقدمات الثورية الفكرية التي مهدت للثورة الفرنسية فهو يتحدث عن « نور العقل » وهو ما يسميه المؤرخون حركة التنوير éclaircissement واختمار المبادىء الفلسفية المتصارعة وهو ما نسميه اليوم بانتشار الوعي وبالصراع الايديولوجي . ومعروف أن الفرنسيين لقنوا الجنرال يعقوب مبادىء الثورة الفرنسية أيام تعاونه معهم في الصعيد وعلى رأس ما كانوا يسمونه الفيلق القبطي . فحدوث التغيير الاجتماعي والسياسي من أسفل ثورة شعبية كان في نظر الجنرال يعقوب أمراً لا يعول عليه في شعب وادع جاهل لا يعرف إلا المصلحة والخوف كمصدر للأخلاق .

وإنما الذي يعول عليه هو قيام « قوة قاهرة » بإجراء التغيير من أعلى أو بإنشاء حكومة وطنية تتوفر فيها ثلاث صفات : أن تكون عادلة وأن تكون حازمة رادعة وأن تكون قومية الأهداف والوسائل ، ترفع مستوى المعيشة وتنشر الرخاء في البلاد . ونموذجها عنده هي الحكومة التي أنشأتها ثورة همام في الصعيد . وفي رأيه أن المصريين سوف يلتفون حول هذه الحكومة ويعترفون بسيادتها ويدافعون عنها لأن أي نظام عندهم أفضل من الطغيان التركي ، وهو بالتلميح يقصد : حتى ولو كانت يداً حديدية لا تفعل أكثر من أن تشيع العدل والكفاية وأن تراعى المصالح القومية .

أما حقيقة العلاقة بين بدو مصر أو عرب مصر كما كانوا يسمون وبين الفلاحين المصريين فهي بحاجة الى مزيد من البحث التاريخي لأنها كانت تتراوح من عصر الى عصر بين التحالف الوثيق للتخلص من المماليك

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والأتراك وإقامة حكم وطني وبين العداء السافر الذي يظهر فيه البدو في صورة أدوات للمماليك لكبت الفلاحين . وبوجه عام نستطيع أن نستخلص من كلام المؤرخين التقليديين أن بدو مصر كانوا ينقسمون الى نوعين : قسم مستقر ومتحضر أو أهل زراعة وحضر بلغة القلقشندي ، وقسم لا يعرف الاستقرار ويعيش على مواقع الكلأ وعلى الخطف والنهب وهؤلاء لا يحسب لهم حساب في تاريخ البلاد السياسي . فالمقصود إذن بالبدو المصريين الذين تعاونوا مع الفلاحين في ثوراتهم الوطنية لاقامة حكم وطني أو لاجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية في مصر ، أو تعاونوا مع المماليك والأتراك لاخماد هذه الثورات هم القبائل البدوية المستقرة المتحضرة المشتغلة بالزراعة وأهم مثل لهم هو قبيلة الهوارة في الصعيد ، وهم متمركزون حول جرجا ، ولكن لهم فروعاً تمتد أحياناً الى المنيا ، ويسمون أحياناً في الجبرتي وغيره الهوارة قبلي مما يوحي بأن هناك هوارة بحري . والرأي الراجح بين المؤرخين أن هوارة الصعيد ، وفدوا من المغرب وأن برقوق هو الذي أقطعهم أملاكهم في الصعيد في القرن الخامس عشر « الثامن الهجري » ، ولكن اقتران الهوارة وبني سليم بثورة ١٢٥٣ - ١٢٦٠ يدل على أنهم أقدم في مصر من هذا التاريخ بل أن هناك ما يدعو الى الظن بأن هناك ما يوحي بأنهم راسخون في البلاد منذ عصورها القديمة وأنهم من فلول أفاريس أو أواريس أو A varis عاصمة الهكسوس في الشرقية التي تمت تصفيتها في الدولة الحديثة ، وكان لدولتهم ركيزة مماثلة في جرجا وما حولها وهذا يفسر اشتغالهم بالزراعة وتحضرهم مع رفضهم مخالطة المصريين في الوقت ذاته ، وهذا يفسر نسبة الامارة لزعمائهم من ناحية بل وصفه « الملكية » التي نسبها الجبرتي الى كبيرهم الأمير همام بن يوسف صاحب الثورة الكبرى في القرن الثامن عشر ، ومنشىء هذه الدولة التي نسميها جمهورية همام في صعيد مصر ، ولا يبعد والحالة هذه أن الهوارة كانوا دائماً ينظرون الى أنفسهم كأصحاب الحق الأول في عرش مصر من دون كل غزاتها اللاحقين .

وعند قيام جمهورية همام كان بدو مصر ينقسمون الى طوائف مختلفة أهمها بدو ما حول منطقة القاهرة واسمهم في الجبرتي « القشاطة » وقبائل

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الحبايبة وينسبون الى حبيب بن سعد ، وقد كان مستقرهم في شرق الدلتا ووسطها وقبائل الهنادي ومقامهم في غرب الدلتا وفي البحيرة بالذات ، وقبائل الهوارة وتسكن الصعيد وقد كانت الهوارة أقوى هؤلاء بأساً وأكثرها استقراراً وأقدرها على العمل السياسي ، وان كانت للحبايبة وللهنادي سطوة عظيمة أيضاً في أزمنة مختلفة.

بل إن هناك ما يوحي بأن المماليك أنفسهم ، واسمهم التقليدي طوال العصور الوسطى « الغزو » ، هم أيضاً طوائف من الهكسوس ، في الواقع أو في المجاز ، فكلمة الهكسوس Hyksos كلمة يونانية قديمة محرفة عن الاسم المصري القديم لهؤلاء الغزاة وهو « هكاخاسوت » التي يظن أن معناها « الملوك الرعاة » بحسب ما ورد في مانيتون المصري وفي مؤرخي اليونان ومن أخذ عنهم ، ولا يبعد أنهم بعد طردهم من مصر أيام أحمس وتصفية مملكة أفاريس أيام رمسيس الثاني استقروا في الحجاز وسميت هذه المنطقة من شبه الجزيرة العربية باسمهم . وربما كان هذا هو معنى قول المؤرخين العرب أن مكة قبل أن يسكنها العرب سكنتها العماليق . وقد كان ذلك في الألف الثانية ق. م. لأن العرب لم تظهر في المنطقة كلها ولم يرد لهم أي ذكر في أي نص من النصوص القديمة قبل الألف الأولى فأقدم ذكر لهم في تاريخ المنطقة كان نحو ٨٠٠ ق.م . وقد كان اسم مكة في خريطة بطليموس أي حتى القرن الثاني الميلادي « ملكاي » Melchae (قارن : مماليك وعماليق) . أما اسم الهكسوس الرسمي كما ورد في نقوش الآثار المصرية القديمة ، ولم يرد غيره ، فهو « خزو » Chasou ، ولا يبعد أن « خزو » هذه هي أصل كلمة « الغز » بمعنى المماليك . وفي هذه الحالة لا يكون هناك فرق جوهري بين هكسوس أو خزو دولة « أواريس » في العالم القديم ، التي صفاها رمسيس الثاني وغز العصور الوسطى أو مماليكها ، ويكون هؤلاء ، وأولئك موجات مختلفة من الفرسان الدعاة الوافدة الى مصر في عصور انهيار السلطة فبها من جورجيا وبلاد الابازة ، وأن اصرار الهوارة في كل العصور على حكم مصر ناتج من إحساسهم بأنهم ، وهم من فلول الغز الأوائل ، أصحاب الحق الشرعي في حكم البلاد ، من دون الغز الوافدين في متأخر العصور . فإن لم تكن هناك

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كل هذه الصلات الاشتقاقية والتاريخية بين الغز والخزو ، فربما كان الوصف بالمجاز لكل غزاة مصر من فرسان القوقاز وما حوله باعتبار أن تجربة الخزو القديمة ظلت عالقة بأذهان المصريين عبر العصور .

ولعل كتاب المقريزي « البيان أو الاعراب فيما نزل مصر من الاعراب » يلقي بعض الضوء على حالة القبائل البدوية في مصر .

ونقرأ في الجبرتي (١ / ص ١٨١ وما بعدها) أن أول صدام حقيقي بين الهوارة والحكومة المركزية كان عام ١٧٣٦ (١١٤٩ هـ) حين امتنع الهوارة عن دفع الضرائب وأداء التزاماتهم الاقطاعية للدولة ، وفي هذا يقول الجبرتي :

« وأما النفرة التي لم يندمل جرحها فهي دعوة برديس وفرشوط وهو أن شيخ العرب همام رهن عند ابراهيم جاويش ناحية برديس تحت مبلغ معلوم لأجل معلوم وشرط فيه وقوع الفراغ والتصرف بمضي الميعاد فأرسل همام الى المترجم « يقصد عثمان بك » يستعير جاهه في منع وقوع الفراغ بالناحية لابراهيم جاويش فأخبر عثمان بيك الباشا وقال له هوارة قبلي راهنون عند ابراهيم جاويش بلدا وأرسلوا يقولون أن أوقع فيها فراغه وأرسل لها كاشفاً قتلناه وقطعنا الجالب فأنتم لا تعطونه فرماناً في بلاد هوارة فإنهم يوقفون المال والغلال فلم يتمكن ابراهيم جاويش من عمل الفراغ ويطلب الدراهم فلا يعطيه وطالت الأيام وعثمان بيك مستمر على عناده وابراهيم جاويش يتواقع على الامراء والاختيارية فلم ينفذ له غرض » .

ووصف الجبرتي لما كان الأمير همام عليه من الثراء الفاحش يجعل من العسير تفسير رفض همام أداء ما عليه من مال بالعجز أو الاضطراب المالي ، فلا بد أن هناك أسباباً أخرى غير معروفة جعلته يقف موقف المتحدي من ابراهيم جاويش . كذلك نجد أن هناك تناقضاً بين رفض همام تسليم برديس المرهونة لابراهيم جاويش وفاء للدين الملزم ونزوله عنها طواعية واختياراً لمحمد بك أبو الدهب كهدية من عنده احتفالاً بالمولود الذي أنجبه أبو الدهب كما ورد في الجبرتي . فهناك اذن أسباب لا نعرفها تفسر هذا الموقف المتحدي

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

من جانب همام ولعلها أسباب سياسية .

وأياً كان الأمر ، فهكذا بدأ الصدام الدموي بين ابراهيم جاويش القازدغلي وأنصاره من ناحية وعثمان بك وأنصاره من ناحية أخرى بسبب تدخل عثمان بك عند الباشا ، أي الوالي التركي ، لعدم إصدار فرمان بنزع ملكية برديس من يد همام وتمليك ابراهيم جاويش اياها . وقد حاول رجال ابراهيم جاويش اغتيال عثمان بك في القاهرة ، ولكنه نجا من الكمين المنصوب له في طريقه الى الديوان . ولم يكتف آل جاويش بذلك بل جمعوا قوة كبيرة وضربوا بها حصاراً حول دار عثمان بك وحول بيوت أتباعه من كل جانب وأضرموا النار في البيوت ، واقتحم العسكر دار عثمان بك ونهبوا كنوزها وسبوا من فيها من النساء وأشعلوا فيها النار بعد تدميرها ، وقد بلغ من عنف هذا الشعب أن عملية إطفاء النيران استغرقت يومين . أما عثمان بك نفسه فقد نجح في الفرار واعتصم بمسجد أبو العلا ببولاق ، ثم رحل تحت جنح الليل الى الصعيد مع بعض أنصاره حتى بلغ أسيوط ونزل عند تابعه علي بك حاكم جرجا واجتمعت لنصرته طوائف القاسمية ، وهي قبائل كانت تعيش بشرق أولاد يحيى . ولم يكتف ابراهيم جاويش بما حدث بل جهز تجريدة وعين خليل قطامش قائداً لها ووعده بولاية جرجا ان هو قبض على عثمان بك . وتقدمت التجريدة حتى أسيوط فلما رأوا قوة عثمان بك طلبوا تعزيز قوتهم فسار اليهم ابراهيم جاويش نفسه بإمدادات جديدة . وبعد مناورات ومحاولات صلح انسحب عثمان بك الى السويس والطور ، ولكنه لم يلبث أن عاد الى أسيوط للدفاع عن العرب حين علم بأن إبراهيم جاويش ورجاله قد تحسنت صلتهم بالباشا الوالي حتى أنه زودهم بالسلاح والعتاد . والتحم جيش عثمان بك ورجاله بجيش ابراهيم جاويش قرب بلدة أجرود ، وانتهت المعركة بانسحاب عثمان بك ورجاله الى الطور مرة أخرى . « وأما التجريدة فإنهم قطعوا رؤوساً من العرب ودخلوا بها مصر » كما روى الجبرتي وانتهى أمر عثمان بك بإنزوائه في استانبول حتى ١٧٤٤ (١١٥٧ هـ) . وهكذا خسر الهوارة الجولة الأولى .

فلما بدأ نجم علي بك الكبير أن يسطع طلع أمير الحج عام ١٧٦٣

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(١١٧٧ هـ) فلما عاد في العام الثاني عين مملوكه محمد بك أبو الدهب سنجقاً واستولى في ١٧٦٤ على القلعة ونفى عبد الرحمن كتخدا ورجاله فارتجت البلاد من أقصاها الى أقصاها لما كانت تعرفه من صولة عبد الرحمن كتخدا ، وبهذا كما يقول الجبرتي : « ارتفع قدر الينكجرية على العزب » (١ / ٢٥٣) ، أي ارتفع قدر الانكشارية من الجنود الأجنبية المرتزقة التي توسع علي بك الكبير في استخدامها على قدر العرب . ومع عبد الرحمن كتخدا نفى علي بك الكبير صالح بك نصير الهوارة الأول ، ولكن صالح بك تمكن من الفرار الى المنيا فاجتمع حوله كل من شردهم علي بك الكبير ونفاهم ، وأقام صالح بك في المنيا المتاريس والتحصينات « وكانت له معرفة وصداقة مع شيخ العرب همام وأكابر الهوارة وأكثر البلاد الجارية في التزامه من جهة قبلى » (الجبرتي ١ / ٢٥٣) ، وبهذا نجح صالح بك في منع وصول الخراج والأموال الاميرية من الصعيد الى القاهرة . وهكذا كسب الهوارة الجولة الثانية .

وفي ١٧٦٥ (١١٧٩ هـ) عين حمزة باشا والياً على مصر فعرضوا عليه أمر صالح بك « وأنه قاطع طريق ومانع وصول الغلال والميري وأخذوا فرماناً بالتجريد عليه » ، وعين حسين بك كشكش حاكماً لجرجا وأميراً للتجريدة أي قائداً لها ، واشترك معه في هذه الحملة محمد بك أبو الدهب . والتحم جيش الحملة بجيش صالح بك فانسحب صالح بك الى قبلي وعدى الى شرق أولاد يحيى . ولكن علي بك الكبير لم يرق له صعود نجم حسين بك كشكش فنشب بينهما صراع مرير ، كل منهما يسعى لنفي الآخر ونفي رجاله . وأخيراً تمكن حسين بك كشكش من نفي علي بك الكبير ومماليكه الى غزة ، غير أن علي بك عاد الى القاهرة ، فنفاه حسين بك كشكش مرة أخرى الى النوسات . ووسط هذا الاضطراب في العاصمة استطاع صالح بك أن يعود بقواته الى المنيا فجرد عليه حسين بك كشكش تجريدتين فاشلتين لأن الحرب بينهما ظلت سجالاً ، وانتهت في ١٧٦٦ (١١٨٠ هـ) بصلح أساسه أن يلزم صالح بك جرجا وأن يقوم بدفع التزاماته ، وأسفرت هذه الجولة الثالثة عن تعادل القوتين .

وفي هذا الصراع بين علي بك وحسين بك كشكش لجأ علي بك الى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

شرق أطفيح واجتمع حوله الهوارة والمنفيون وطلب الانضمام الى صالح بك ، ولكن صالح بك نفر منه . غير أن علي بك تمكن أخيراً من مخادعته واقناعه بالتحالف معه ، فتحالف معه « بكفالة شيخ العرب همام وتحالفا وتعاقدا وتعاهدا على الكتاب والسيف واتفق علي بك أنه إذا تم لهم الأمر أعطى لصالح بك جهة قبلي قيد حياة واتفقوا على ذلك بالمواثيق الأكيدة الى شيخ العرب همام فانسر بذلك ورضي به مراعاة لصالح بك وأمدهم عند ذلك همام بالعطايا والمال والرجال واجتمع عليهم المتفرقون والمشردون من الغز (يقصد المماليك) والاجناد والهوارة والشجعان ولموا جموعاً كثيرة وحضروا الى المنية » ففر حاكمها ، خليل بك السكران الى القاهرة ، واستقر علي بك وصالح بك في المنيا وقاما بتحصينها وقطع الطريق بين الصعيد والقاهرة . وهكذا كسب همام الجولة الرابعة ، واستقل الصعيد للمرة الثانية في ١٧٦٦ ، وكان لعلي بك الكبير يد في هذا الاستقلال .

وفي ١٧٦٧ (١١٨١ هـ) وصل الوالي الجديد محمد راقم باشا ، فاستصدر منه مماليك القاهرة فرماناً بإرسال تجريدة على علي بك وصالح بك وقاد حسين بك كشكش الحملة ووقعت المعركة في بياضة ببني سويف وفيها هزم كشكش وزحف علي بك وصالح بك الى القاهرة ودخلاها ففر منها شيخ البلد خليل بك بلفيه والقائد حسين بك كشكش ومعهما عشر سناجق وأتباعهما من المماليك والرجال . وعين الباشا الوالي علي بك شيخ البلد (أي حاكم القاهرة) مكان كشكش في ١٧٦٧ .

وقد كان ينبغي بعد هذا الانتصار أن يستتب الأمر لعلي بك في الحكومة المركزية ولصالح بك ، قائد الأمير همام في الصعيد . ولكن علي بك ما أن آلت الأمور في القاهرة حتى بدأ سياسته المشهورة في تصفية كل قوة سياسية أو عسكرية غير قوته سواء داخل مصر أو في المنطقة العربية بما جعله يستحق لقب علي بك الكبير . أما في مصر فقد انتقض علي بك الكبير على عرب الصعيد وعلى عرب الوجه البحري معاً ، فتخلص من صالح بك في ١٧٦٨ (١١٨٢ هـ) الذي لجأ الى أحمد باشا الجزار والي عكا وقتل في طنطا كشكش بك ذلك القائد الرهيب الذي قال عنه الجبرتي ان العرب كانوا « يخوفون

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بذكره أطفالهم وكذلك عربان الاقاليم المصرية » (١ / ٣١٨) . وانتهز علي بك الكبير فرصة الحرب بين تركيا وروسيا في ١٨٦٧ فطرد الباشا العثماني والي مصر وأعلن نفسه قائمقام للوالي ، وصفى مراكز السلطة العثمانية في مصر الممثلة في الحاميات العثمانية وفي الديوان وبنى جيشاً قوياً من المماليك ومن الانكشارية (المرتزقة) وكان أغلبهم من المغاربة وتحالف مع الشيخ طاهر العمر في فلسطين ، وكانت عكا عاصمته واتصلا بروسيا أيام الامبراطورة كاترين الثانية فساعدهما الاسطول الروسي في البحر الأبيض المتوسط على مناجزة تركيا . وقبل أن يتجه علي بك الكبير الى فتوحاته الخارجية صفى الجبهة الداخلية من المماليك المعادين ومن سلطان القبائل .

ففي ١٧٦٩ (١١٨٣ هـ) أرسل عليّ بك الكبير أيوب بك بتجريده على الحبايبة والهنادي في البحيرة ففتك بهم وقتل زعمائهم فلم تقم لهم قائمة بعد ذلك كما أرسل محمد أبو الدهب بتجريدة الى الهوارة وعين أيوب بك سنجقاً على جرجا . ولم يحدث اشتباك بين جيش محمد أبو الدهب وجيش همام الذي كان يمتد حكمه من المنيا الى الشلال ، وكان مركزه سنجقية جرجا ، وتم الصلح بلا قتال على أن تقف حدود همام عند برديس . بل أن الجبرتي يذكر أن محمد أبو الدهب قائد علي بك الكبير أنجب ولداً في ذلك العام فنزل له همام عن برديس أيضاً إكراماً له وهدية للمولود . وتقدم أيوب بك الى أسيوط على رأس جيش كبير ، وبالقرب منها دارت المعركة الفاصلة بين جيش علي بك الكبير وجيش الأمير همام وانتهت المعركة بنكبة الهمامية وانتهاء دولتهم . ويبدو أن الأمير همام أراد بهذه الهدية أن يرشو محمد أبو الدهب أو أن يدق أسفيناً بينه وبين علي بك الكبير ، ولكنه لم يفلح . فلما وردت الأخبار بتجميع الأمراء المنفيين في أسيوط واستيلائهم عليها وتحصينها تحرك محمد أبو الدهب الى قبلي . وقد وصف الجبرتي هذه المعركة الحاسمة وصفاً مثيراً . قال :

« وكان من أمرهم أنه لما ذهب محمد بك أبو الدهب الى جهة قبلي لمنابذة شيخ العرب همام كما تقدم وجرى بينهما الصلح على أن يكون لهمام من حدود برديس وتم الأمر على ذلك ورجع محمد بك الى مصر أرسل علي بك

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يقول له أني أمضيت ذلك بشرط أن تطرد المصريين الذين عندك ولا تبقي منهم أحداً بدائرتك فجمعهم وأخبرهم وقال لهم اذهبوا الى أسيوط واملكوها قبل كل شيء فإن فعلتم ذلك كان لكم بها قوة ومنعة وأنا أمدكم بعد ذلك بالمال والرجال فاستصوبوا رأيه وبادروا وذهبوا الى أسيوط وكان بها عبد الرحمن كاشف من طرف علي بك وذو الفقار كاشف وقد كانوا حصنوا البلدة وجهاتها وبنوا كرانك والبوابة وركب عليها المدافع فتحيل القوم ليلاً وزحفوا الى البوابة ومعهم أنخاخ وأحطاب جعلوا فيها الكبريت والزيت وأشعلوها وأحرقوا الباب وهجموا على البلدة فلم يكن له بهم طاقة لكثرتهم وهم جماعة صالح بك وباقي القاسمية وجماعة الخشاب وجماعة الفلاح وجماعة مناو ويحيى السكري وسليمان الجلفي وحسن كاشف ترك وحسن بك أبو كرش ومحمد بك الماوردي وعبد الرحمن كاشف من خشداشين صالح بك وكان من الشجعان ومحمد كتخدا الجلفي وعلي بك الملط تابع خليل بك وجماعة كشكش وغيرهم ومعهم كبار الهوارة وأهالي الصعيد فملكوا أسيوط وتحصنوا بها وهرب من كان فيها ووردت الاخبار بذلك الى علي بك فعين للسفر ابراهيم بك بلفيا ومحمد بك أبو شنب وعلي بك الطنطاوي ومن كل وجاق جماعة وعساكر ومغاربة وأرسل الى خليل بك القاسمي المعروف بالاسيوطي فأحضره من غزة وطلع هو وابراهيم بك تابع محمد بك بعساكر أيضاً وعزل الباشا وأنزله وحبسه ببيت أيواظ بك عند الزير المعلق ثم سافر محمد بك أبو الدهب ورضوان بك وعدة من الأمراء والصناجق وضم اليهم ما جمعه وجلبه من العساكر المختلفة الأجناس من دلاة ودروز ومقاولة وشوام وسافر الجميع براً وبحراً حتى وصلوا الى أيوب بك وهو يرسل خلفهم في كل يوم بالامداد والجبخانات والذخيرة والبقسماط . وذهب الجميع الى أن وصلوا قرب أسيوط ونصبوا عرضيهم عند جزيرة منقباط وتحققوا وصول محمد بك ومن معه وفرحوا بذلك لأنهم كانوا رأوا في زايرجات الرمل سقوطه في المعركة ثم اجمعوا رأيهم على أن يدهموهم آخر الليل فركبوا في ساعة معلومة وسار بهم الدليل في طوق الجبل وقصدوا النزول من محل كذا على ناحية كذا من العرضي فتاه وضل بهم الدليل حتى تجاوزوا المكان المقصود بنحو ساعتين وأخذوا جهة العرضي فوجدوه قبليهم بذلك المقدار وعلموا فوات القصد وأن القوم متى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

علموا حصولهم خلفهم ملكوا البلدة من غير مانع قبل رجوعهم من المكان الذي أتوا منه فما وسعهم إلا الذهاب اليهم ومصادمتهم على أي وجه كان فلم يصلوهم الا بعد طلوع النهار وتيقظ القوم واستعدوا لهم فالتطموا معهم وهم قليلون بالنسبة اليهم ووقع الحرب واشتد الجلاد وبذلوا جهدهم في الحرب ويصرخ الكثير منهم بقوله أين محمد بيك فبرز اليهم محمد بك أبو شنب وهو يقول أنا محمد بيك فقصدوه وقاتلوه وقاتلهم حتى قتل وسقط جواد يحيى السكري فلم يزل يقاتل ويدافع حصة طويلة حتى تكاثروا عليه وقتلوه وعبد الرحمن كاشف القاسمي يحارب بمدفع يضربه وهو على كتفه وانجلت الحرب عن هزيمتهم ونصرة المصريين عليهم وذلك عند جبانة أسيوط ودفنوا القتلى ومحمد بك أبو شنب واغتم محمد بك أبو الذهب لموته وفرح لوقوع الزايرجه عليه ومفاداته له لأنه كان يعلم ذلك أيضاً وأقاموا بأسيوط أياماً ثم ارتحلوا الى قبلى بقصد محاربة همام والهوارة واجتمع كبار الهوارة مع من انضم إليهم من الأمراء المهزومين فراسل محمد بيك اسماعيل أبو عبد الله وهو ابن عم همام ومناه وواعده برياسة بلاد الصعيد عوضاً عن شيخ العرب همام حتى ركن الى قوله وصدق تمويهاته وتقاعس وتثبط عن القتال وخذل طوائفه ولما بلغ شيخ العرب همام ما حصل ورأى فشل القوم خرج من فرشوط وبعد عنها مسافة ثلاثة أيام ومات مكموداً مقهوراً ووصل محمد بك ومن معه الى فرشوط فلم يجدوا مانعاً فملكوها ونهبوها وأخذوا جميع ما كان بدوائر همام وأقاربه وأتباعه من ذخائر وأموال وغلال وزالت دولة شيخ العرب همام من بلاد الصعيد من ذلك التاريخ كأن لم تكن » . (الجبرتي ١ / ٣٣٥ - ٣٣٦) .

ويبدو أن التواريخ اختلطت عند الجبرتي فهو يحدد موت همام بعام ١٧٦٨ ويحدده في الوقت نفسه بعد المعركة الفاصلة التي لم تدر إلا في ١٧٦٩ بحسب أقواله . وأياً كان الأمر فاندثار دولة الهمامية محصور في هاتين السنتين وخطورة وصف الجبرتي للمعركة الفاصلة آتية من أنها تدل صراحة على أن الأمير همام كان يتعاون عسكرياً مع ما يسميه النص « المصريين » وأنه دعا هؤلاء « المصريين » إلى امتلاك أسيوط وتحصينها بعد امتلاكها .

ويبدو أن علي بك الكبير لم يكتف باتفاق أبو الدهب - همام على أن

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تقف دولة همام عند برديس أو منا وراءها بل قرر اجتثاث هذه الدولة تماماً لأنها مهددة لسلطانه في مصر ولكي ينقض هذا الاتفاق احتج بضرورة طرد المصريين من أسيوط باعتبار أن الاتفاق تم بين المماليك والهوارة . وسواء أكان هذا الانذار مجرد تكئة لنقض اتفاقية أبو الدهب ـ همام أو أنه كان يمثل اتجاهاً أصيلاً عند علي بك الكبير لعدم الاعتراف بشخصية المصريين أو إدخالهم طرفاً في الأعمال العسكرية أو في أي شيء يتصل بممارسة السلطة ، فهذا لا ينفي أن نص الجبرتي الواضح يدل على أن الأمير همام ، ومن ورائه الهوارة ، كانوا متحالفين مع المصريين بل ومعتمدين عليهم في العمليات العسكرية . وهذا يلقي ضوءاً على تعبير الجنرال يعقوب في مذكرة الفارس لاسكاريس أن حكومة همام كانت عادلة وقاسية و« قومية » .

وفي هذه المرحلة من التحليل ينبغي أن نقول أنه ليس هناك ما يدل على شخصية هؤلاء « المصريين » بالذات ، وما المقصود بهم وإلى أي طبقات ينتمون . أهم جماعة المماليك المتمصرين أو الأمراء المصريين المنحدرين من أصول مملوكية ، أي « أبناء الناس » كما كانوا يسمون في كتب التاريخ التقليدية وكانوا كما تقدم موضع اضطهاد مستمر من المماليك المستجلبين الذين لم يكن لهم هم إلا تصفية المماليك المتمصرين جيلاً وراء جيل ، أم هم المصريون بالمعنى المألوف لهذه الكلمة ، أي الأهالي أي غير العرب وغير المماليك في القاموس السياسي لهذه الحقبة ، بل وربما من الفلاحين بالذات ، ففي ثورة الهوارة الأولى عام ١٧٦٠ نادى زعيم الثورة بتوزيع الأرض على الفلاحين فليس بمستغرب أن تكون هذه الدعوة قد تجددت على الأقل كأسلوب في العمل السياسي واستخدام « توازن القوى » أو « القوى المتصارعة » الذي يشير اليه الجنرال يعقوب في مشروعه لاستقلال مصر على أنه الضمان الأول لقيام دولة مستقلة في مصر أسوة بما حدث في دولة همام وهذا التوازن الداخلي أطرافه أربعة الترك والمماليك وعرب مصر والمصريون . وبقوة المصريين وعرب مصر يمكن للمصريين إنهاء حكم المماليك ، وبقوة المصريين يمكن أخيراً إنهاء حكم الهوارة إذا لزم الأمر .

ولعبة الشطرنج هذه هي التي لجأ إليها في سماتها العامة ، مع شيء من

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

السند الخارجي ، علي بك الكبير ثم بونابرت ثم محمد علي فيما بعد ، فليس بمستغرب أن يكون الأمير همام قد سلك نفس هذا الطريق واستعان بالمصريين عامة ، وبالفلاحين بوجه خاص ، في أعماله العسكرية لانهاء دولة المماليك على أساس أن تكون هذه الدولة قومية مصرية السيادة فيها للعرب المصريين ، أو جمهورية التزامية (إقطاعية العلاقات) بلغة رفاعة الطهطاوي : الالتزام فيها للهوارة والرعوية فيها للفلاحين . وكلام الجبرتي في النهاية يدل على تكوين جيش من المصريين ضخم العدد والعدة قوي الروح المعنوية بحيث يستطيع أن يجابه جيش محمد أبو الدهب ويهزمه عند جبانة أسيوط ، ويرهب من قبله جيش أيوب بك الذي ثبت أن جيشه بمفرده غير كاف للمعركة .

وقد انتصر هذا الجيش المصري في معركة جبانة أسيوط كما وصف الجبرتي ، ولولا خديعة محمد أبو الدهب لابن عم همام ، وهو محمد بك اسماعيل ، وخيانة محمد اسماعيل وتخليه عن قتال محمد أبو الدهب فلربما لم ينفذ السهم في دولة همام ويصيبها في مقتل .

أما عن شخص الأمير همام زعيم الهوارة فقد وصفه الجبرتي (١ / ٣٤٣ - ٣٤٤) بقوله في سجل عام ١٧٦٨ (١١٨٢ هـ) .

« (ومات) الجناب الأجل والكهف الأظل الجليل المعظم والملاذ المفخم الأصيل الملكي ملجأ الفقراء والأمراء ومحط رحال الفضلاء والكبراء شيخ العرب الأمير شرف الدولة همام بن يوسف بن أحمد بن محمد بن همام ابن صبيح بن سيبية الهواري عظم بلاد الصعيد ومن كان خيره وبره يعم القريب والبعيد » .

وبعد أن يطنب الجبرتي في وصف كرم الأمير همام يصف ثروته قائلاً « وعنده من الجواري والسراري والمماليك والعبيد شيء كثير ويطلب في كل سنة دفتر الأرقاء ويسأل عن مقدار من مات منهم فإن وجده خمسمائة أو أربعمائة استبشر وانشرح وان وجده ثلثمائة أو أقل أو نحو ذلك اغتم وانقبض خاطره ورأى أن ربما كانت في أعظم من ذلك وكان له برسم زراعة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قصب السكر وشركه فقط اثنا عشر ألف ثور وهذا بخلاف المعد للحرث ودراس الغلال والسواقي والطواحين والجواميس والأبقار الحلابة وغير ذلك وأما شون الغلال وحواصل السكر والتمر بأنواعه والعجوة فشيء لا يعد ولا يحد وكان الانسان الغريب إذا رأى شون الغلال من البعد ظنها مزارع مرتفعة لطول مكث الغلال وكثرتها فينزل عليها ماء المطر ويختلط بالتراب فتبيت وتصير خضراء كأنها مزرعة » . وأما عن قوته العسكرية فقد قال الجبرتي « وكان عنده من الأجناد والقواسة وأكثرهم من بقايا القاسمية انضموا اليه وانتسبوا له وهم عدة وافرة وتزوجوا وتوالدوا وتخلقوا بأخلاق تلك البلاد ولغاتهم » . كذلك نفهم من كلام الجبرتي عن أخلاق همام الشخصية أنه كان ذا شموخ أرستقراطي يكره رائحة الفقراء فهو يقول فيه : « وإذا جلس مجلساً عاماً وضع بجانبه فنجاناً فيه قطنة وماء ورد فإذا قرب منه بعض الأجلاف وتحادثوا معه وانصرفوا مسح بتلك القطنة عينيه وشمها بأنفه حذراً من رائحتهم وصنانهم » . وقد حدد الجبرتي تاريخ وفاة همام بالثامن من شعبان عام ١١٨٢ هـ (١٧٦٨) ومكان وفاته بقرية اسمها قولة بالقرب من اسنا وقال أنه دفن بهذه القرية .

وإذا كان هناك ما يوحي بوجود صلة تاريخية بين هوارة وأفاريس أو أواريس Avaris حاضرة الهكسوس في الشرقية فإن حديث الجبرتي بأن بقايا القاسمية انضموا اليه وانتسبوا له « وهم عدة وافرة وتزوجوا وتوالدوا وتخلقوا بأخلاق تلك البلاد ولغاتهم » ومنهم تكون أكثر جيشه قواسة وجنوداً ، ليس إلا حفاظاً على حقيقة تاريخية ثابتة ، وهي أن الهكسوس عندما شتتهم المصريون انقسموا الى قسمين قسم منهم سكن أرض جشم أو أرض قاسم من شمال شرق مديرية الشرقية الى غزة ، التي يوحي اسمها بأنها مركز « الغز » أو المماليك وهو ما يجعل من الهوارة بل من الهكسوس أنفسهم ، طبقات قديمة أوهجرات قديمة من المماليك ، الذين حاولوا رغم استقرارهم واشتغالهم بالزراعة وتمصرهم أن يحافظوا على كيانهم القومي وامتيازهم كطبقة حاكمة على البلاد ، وأن الصراع بين الهوارة والمماليك ليس إلا الصراع بين المماليك المصريين أو المتمصرين الذين كانوا يعدون أنفسهم أصحاب الحق

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الأصلي في حكم البلاد والمماليك الطارئين الوافدين في زمن متأخر بعد انهيار الدولة العربية . وقد بلغ من سطوة الهوارة في مصر طوال عهد المماليك أن الجبرتي قال فيهم « وكان وجاق العزب (يقصد حامية العرب) لهم صولة وخصوصاً بعد الواقعة الكبيرة ولا يقع أمر بمصر إلا بيدهم ومعونتهم » (١ / ١٨٢) ، ولعله يشير بالواقعة الكبيرة الى ثورة ١٢٥٣ - ١٢٦٠ أيام بيبرس الأول تلك الثورة التي أقضت مضجع المماليك المستجلبين جيلاً بعد جيل ، وقد ذكر بوليالك أن حامية من فرسانهم كانت دائماً تشترك في حفظ الأمن الداخلي تحت الحكم المملوكي ، أي تحمي المماليك من ثورات المصريين ، ولكن هذا لا يمنع قيام التناقض الداخلي الدائم بينهم وبين المماليك الجدد ، وكلما قويت سطوتهم تألبوا - المصريين - بل ورفعوا الشعارات المصرية لطرد هؤلاء المماليك المستجلبين وحكم مصر محلهم باعتبارهم الطبقة الحاكمة الحقيقية في البلاد . كذلك يستفاد من كلام الجبرتي أن الأمير همام اعتاد أن يجتمع « بالعامة » رغم تأففه من ذلك والدليل على أن هذه الاجتماعات لم تكن طارئة أنه جعل من استخدام القطن والماورد طقساً من طقوس الاجتماع تحدث عنه الناس وسجله الرواة والمؤرخون . فإذا كان لهذه الملاحظة أي مدلول فربما ألقت ضوءاً على إيحاء رفاعة الطهطاوي عن جمهورية همام الالتزامية أنها كانت ذات مجلسين « المشايخ » و« الجمهور » .

وليس من سبيل الى معرفة مدى اطلاع همام ورجاله على نظم الحكم الاوروبية أو علاقاته بدول أوروبا في مرحلة كفاحه من أجل تحرير مصر من قبضة المماليك . ولكننا نعلم أن حليفه ثم غريمه علي بك الكبير قد بنى سياسته الخارجية أثناء حكمه على الأقل من ١٧٦٩ الى ١٧٧٢ على أساس الاستفادة من التناقض بين المصالح الانجليزية والمصالح الفرنسية في الشرق الأوسط فوقع بوصفه شيخ البلد أو حاكم القاهرة معاهدة مع انجلترا ثم جدد هذه المعاهدة في ١٧٧٥ محمد أبو الدهب ،وقد حكم من ١٧٧٢ إلى ١٧٧٥ ، بعد أن خلف علي بك الكبير وهي المعاهدة المعروفة بمعاهدة أبو الدهب - وارن هاستنجز (حاكم البنغال نيابة عن الحكومة الانجليزية) ونحن نعرف أن الفرنسيين كانوا يرقبون هذا التقارب المملوكي الانجليزي في جزع شديد

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وأنهم استطاعوا بعد تولي مراد بك (١٧٧٥ - ١٧٩٨) باستثناء فترة ١٧٨٦ - ١٧٩٤ حين حكم اسماعيل بك ، أن يعقدوا في ١٧٨٤ معاهدة تيرجر - مراد التي آلت بها امتيازات انجلترا التجارية من البحر الأحمر الى فرنسا . ومعروف أن مراد بك نقض هذه المعاهدة في ١٧٩٤ ووقع مكانها معاهدة مراد - جورج بولدوين (القنصل البريطاني في مصر) ، كما أنه معروف أن تهديد المصالح الفرنسية في مصر باتفاقه مع انجلترا وانصرافه عن فرنسا كان من الأسباب المباشرة لحملة بونابرت على مصر في ١٧٩٨ أي بعد معاهدة مراد - بولدوين بأربع سنوات .

واشتباك السياسة المصرية بالصراع الدولي الانجليزي - الفرنسي من ناحية والروسي - التركي من ناحية أخرى وتعاقب المماليك وانهيارهم بهذه السرعة اللافتة للنظر يجعل الاحتمال قائماً بأن سياسات المماليك الخارجية قد تكون لها صلة ، وسط هذا الصراع الأوروبي الرهيب الذي بلغ قمته في حملة بونابرت ، باتساع سلطانهم وبأفول نجمهم وتألب المعارضة عليهم . وفي هذه الحالة من المنطقي أن نفترض أن همام حين أقام دولته ، لم يكن بغير سياسة خارجية شأنه في ذلك شأن اصحاب السيادة الآخرين في البلاد وإذا كان غريمه علي بك الكبير ومحمد بك أبو الدهب قد جنحا الى التفاهم مع انجلترا فليس ببعيد أن يكون الأمير همام قد جنح الى التفاهم مع فرنسا مستفيداً من هذا التناقض بين المصالح الأجنبية لاقامة حكم وطني عربي - مصري يُنهي عهد المماليك المتفاهمين مع انجلترا .

هذه إلمامه عامة بتاريخ الانفجارات الثورية في مصر قبل الحملة الفرنسية وقد بدت في عهد علي بك الكبير تباشير السيادة المصرية ، وإن كان من التعسف أن نتحدث عن تكون الفكرة القومية في مصر في دولته لأن علي بك الكبير آثر الاعتماد على الانكشارية الأجنبية من كل جنس وملة ولا سيما المغاربة لبناء جيشه القوي . ولكن في الامكان أن نقرأ معتمدين على رواية المعلم يعقوب وعلى رواية رفاعة الطهطاوي ، في ثورة همام وفي نظامه الملامح الأولى للحكم الوطني في تاريخ مصر الحديث بل أن نقرأ في ثورة همام وفي نظامه الملامح الأولى لحكم جمهوري من نوع ما ، ملامح كانت يومئذٍ واضحة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وضوحاً كافياً بما جعل الطهطاوي يقارنها بنظام لويس فيليب أو الملكية المنتخبة (ربما الملكية بالبيعة على الطريقة المصرية التي ظهرت فيما بعد في تولي محمد علي) وبما جعل المعلم يعقوب يصفها بكلام يذكرنا بما قاله أرسطو عن التيرانية (الطغيان بالعامة) مرض من أمراض الديمقراطية .

وأياً كان الأمر فقد كان كل هذا تقدماً على نظام الحكم التركي المملوكي الذي لم يكن فيه بصيص من الاستقلال القومي أو من الاعتراف بحق الشعب في البيعة وهي لون من الاستفتاء لعله أضعف صور الانتخاب : نظام يقوم في وجهه الاداري على الوالي أو الباشا التركي ثم كتخذا الباشا أو نائبه ثم الدفتردار أو وزير المالية ثم الروزنامجي أو مدير مصلحة الضرائب وكلهم أتراك تعينهم استانبول ، ثم ٢٤ سنجقاً أي محافظاً كلهم من المماليك باستثناء سناجق الثغور الأربعة ، الاسكندرية ورشيد ودمياط والسويس ، فهم من الأتراك وتعينهم استانبول نظراً لخطورة هذه الثغور من الناحية الاستراتيجية ، ومن هؤلاء السناجق كبيرهم وهو سنجق القاهرة وحاكمها يسمى شيخ البلد ، ويليه في الأهمية أمير الحج ثم الخازندار ثم سناجق المديريات ثم سناجق بلا سنجقيات وإن كانت لهم وظائف في الدولة ، ومن تحت السناجق الكشاف ، ويعينهم الباشا ، وهم حكام المديريات الصغيرة كجرجا والبحيرة . أما الوجه العسكري فكان يقوم على نظام الأوجاق أو الحامية ، وقائدها هو أغا الأوجاق ويليه نائبه وهو كتخدا الأوجاق ، ثم الاختيارية وهم الضباط الكبار ثم الشوربجية وهم الضباط الصغار ، ثم رعايا الأوجاق وهم العساكر ، وبين هذا الوجه الاداري وهذا الوجه العسكري لم يكن هناك أي مظهر من مظاهر الحكم الوطني أو الحكم الاستشاري ، لا أقول النيابي ، إلا الديوان وقد كان أعضاؤه من كبار رجال الحامية ومن كبار رجال الادارة كلهم أتراك ومماليك . فإذا وجدنا وسط هذا الظلام التركي المملوكي وهذا التطاحن الذي لا نهاية له بين السناجق والسناجق والخشداشية والخشداشية والسناجق والخشداشية ، دعنا من الأغوات والاختيارية والشوربجية ، نبرة يرتفع بها اسم المصريين أو الفلاحين أو العرب أو حتى أبناء الناس من المماليك المتمصرين ، وجدنا في هذا أول

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

خيط يمكن أن تتبعه في تبلور الفكرة القومية وفي ظهور الشعب كطرف في الموضوع .

ولا شك أن بعض هذه الانفجارات القومية وهذه الحركات نحو انصاف الفلاحين قد صاحبها نوع من الرأي العام السياسي والاجتماعي ، ولكن أياً كانت حالة هذا الرأي العام ، فهو لا شك قد كان في حالة هيولية لا تبلور فيها ولا وضوح ، وهو بكل قطع لم يجد تعبيراً في الأدب ، لسبب بسيط وهو أنه لم يكن هناك مظهر من مظاهر الكتابة يستحق أن يسمى أدباً . ولكن الوقوف على تاريخ هذه الانفجارات الثورية في مصر قبل الحملة الفرنسية والوقوف على نظام الحكم المملوكي التركي ثم التركي ثم التركي المملوكي هو المقدمة اللازمة لفهم ما أصاب المجتمع المصري الحديث والفكر المصري الحديث من تطور خطير في نظم الحكم وفي تطور العقائد السياسية والاجتماعية ، لأنه ما من شيء ينشأ في فراغ تام ، والبذرة الكامنة في تربة الخير هي أصل كل نبات إن وجدت الري والسقيا وضوء الشمس .

أما حكم مراد بك وابراهيم بك فقارىء الجبرتي يستطيع في يسر أن يستخلص أنه كان عهداً مليئاً بالقلاقل والاضطرابات لكثرة ما جرى فيه من أعمال النهب والظلم ، ولكنها قلاقل واضطرابات لا تبلغ مبلغ الثورة ، وإنما تبلغ مبلغ الشغب والمظاهرات والاضطرابات وهياج الخواطر ، ولا سيما في القاهرة ، وهذا نموذج لشغب يروي خبره الجبرتي (٢ / ص ٩٣) في عام ١٧٨٤ « ١١٩٩ هـ » في مدينة الاسكندرية ، وقد بلغ مبلغ الفتنة بوصف الجبرتي ، والتفاصيل التي يرويها الجبرتي تدل فعلاً على خطورة هذا الشغب .

« ورد الخبر بوصول باشا مصر الجديد الى ثغر الاسكندرية وكذلك باشا جدة ووقع قبل ورودهما بأيام فتنة بالاسكندرية بين أهل البلد وأغات القلعة والسردار بسبب قتيل من أهل البلد قتله بعض أتباع السردار فثار العامة وقبضوا على السردار وأهانوه وجرسوه على حمار وحلقوا نصف لحيته وطافوا به البلد وهو مكشوف الرأس وهم يضربونه ويصفعونه بالنعالات » .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

واستطاعة أهالي الاسكندرية أن يقبضوا على السردار وأن يفعلوا به ما فعلوا يدل على جسامة هذا الاضطراب . والغريب أن تاريخ الفتن والثورات في مصر اليونانية الرومانية يدل على أن سوق الحكام المكروهين على حمير في شوارع الاسكندرية وإهانتهم على هذا النحو كان من الطقوس التقليدية المصاحبة لفتن الاسكندرية وثوراتها .

أما في القاهرة فيذكر الجبرتي أن مجاوري الأزهر والعميان قاموا في نفس السنة (١٧٨٤) بشغب كبير بسبب قطع رواتبهم واشترك معهم في الشغب « السوقة » و« الجعيدية » فأقفلوا أبواب الجوامع وأغلقوا المدرسة المجاورة له كما أغلقوا المسجد الحسيني ومضوا يرمحون في الأسواق ويخطفون الخبز ولم يهدءوا حتى وعدهم محافظ القاهرة (أغات مستحفظان) بالاستمرار في صرف رواتبهم (الجبرتي ٢ / ٩٣) . وقد تكرر هذا الحادث في العام التالي أي عام ١٧٨٥ (١٢٠٠ هـ) .

(وفي ذلك اليوم) بعد صلاة الجمعة ضج مجاورو الأزهر بسبب أخبازهم وقفلوا أبواب الجامع فحضر اليهم سليم آغا والتزم لهم بإجراء رواتبهم بكرة تاريخه فسكتوا وفتحوا الجامع وانتظروا ثاني يوم فلم يأتهم شيء فأغلقوه ثانياً وصعدوا على المنارات يصيحون فحضر سليم أغا بعد العصر ونجز لهم بعض المطلوبات وأجرى لهم الجراية أياماً ثم انقطع ذلك وتكرر الغلق والفتح مراراً » . (الجبرتي ٢ / ١٠٢) .

وأشباه هذه الحوادث كثيرة تكاد لا تحصى في عهد ابراهيم بك ومراد بك وواضح أنها ليست انفجارات حقيقية ولكن اضطرابات وحوادث شغب محدودة الحجم والنتائج . ومن أهمها الشغب الذي بدأ في حي الحسينية بسبب أعمال النهب التي قام بها في ذلك الحي حسين بك المعروف بشقت بمعنى يهودي (شلخت ؟) وهو أحد سناجق مراد بك ، فقد اعتاد التهجم بجنوده على البيوت ونهبها . وفي هذه المرة اقتحم « دار رجل يسمى أحمد سالم الجزار متولي رياسة دراويش الشيخ بيومي ونهبه حتى مصاغ النساء والفراش ورجع والناس تنظر اليه » .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

« (وفي صبحها يوم الجمعة) ثارت جماعة من أهل الحسينية بسبب ما حصل في أمسه من حسين بك وحضروا الى الجامع الأزهر ومعهم طبول والتف عليهم جماعة كثيرة من أوباش العامة والجعيدية وبأيديهم نبابيت ومساوق وذهبوا الى الشيخ الدردير فونسهم وساعدهم على الكلام وقال لهم أنا معكم فخرجوا من نواحي الجامع وقفلوا أبوابه وصعد منهم طائفة على أعلى المنارات يصيحون ويضربون بالطبول وانتشروا بالأسواق في حالة منكرة وأغلقوا الحوانيت وقال لهم الشيخ الدردير في غد نجمع أهالي الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة وأركب معكم وننهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ونموت شهداء أو ينصرنا الله عليهم فلما كان بعد المغرب حضر سليم أغا مستحفظان ومحمد كتخدا أرناؤد الجلفي كتخدا ابراهيم بك وجلسوا في الغورية ثم ذهبوا الى الشيخ الدردير وتكلموا معه وخافوا من تضاعف الحال وقالوا للشيخ أكتب لنا قائمة بالمنهوبات ونأتي بها من محل ما تكون واتفقوا على ذلك وقرءوا الفاتحة وانصرفوا وركب الشيخ في صبحها الى ابراهيم بيك وأرسل الى حسين بك فأحضره بالمجلس وكلمه في ذلك فقال في الجواب كلنا نهابون أنت تنهب ومراد بيك ينهب وأنا أنهب كذلك وانفض المجلس وبردت القضية » . (الجبرتي ٢/١٠٣) .

وتاريخ مصر في هذه الحقبة يتلخص في سلسلة من الاحتجاجات على المظالم تتراوح بين الاضطرابات والمظاهرات وبين أعمال الشغب الحقيقية ، ومع كل ذلك مناوشات لا تنتهي بين الأمراء المصريين كما يسميهم الجبرتي ، وهم المماليك المتمصرين ، وبين المماليك الجدد تحت الحكم الثنائي ، حكم مراد بك ـ ابراهيم بك . وقد استمر هذا الوضع حتى مجيء الحملة الفرنسية . وكان واضحاً أن الأزهر كان طوال هذه الفترة هو ملاذ المظلومين ونقطة تجمع أكثر حركات الاحتجاج على الظلم كما كان واضحاً أيضاً أن بعض كبار العلماء من المصريين كانوا يقومون بدور واضح في الحياة العامة ، فيؤخذ رأيهم بصفة استشارية وقد يلجأ اليهم الباشا العثماني والمماليك للتوسط فيما بينهم من الخلافات الداخلية أو لتهدئة خواطر الشعب المظلوم ، كما كان أبناء الشعب يلجأون إليهم للتوسط بينهم وبين الحكومة لرفع

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الظلامات بل ولقيادتهم في حركات الاحتجاج .

فقد كان الشيخ الحفناوي الذي يسميه الجبرتي أيضاً الشيخ الحفني مسموع الكلمة أيام علي بك الكبير ، ونعرف أن الشيخ الحفناوي أو الحفني عارض بشدة أيام علي بك الكبير في تحرك حملة محمد بك أبو الدهب لقتال الهوارة والأمراء المصريين ، وكان ذلك في أوج استقلال الصعيد ، وكانت وجهة نظره التي بسطها لحكومة القاهرة أن الشعب قد أنهكته حروب المماليك الداخلية وأنه لا يجني من كل هذا القتال المستمر الا الخراب والدمار . وقد نجح فعلاً في تأجيل هذه الحملة فترة وجيزة فلم يصدر بها فرمان حتى مات بعد أيام . ويوحي الجبرتي أنه ربما اغتيل بسبب هذه المعارضة . كذلك رأينا دور الشيخ دردير في قيادة الجماهير المتجمعة في الأزهر للاحتجاج على أعمال النهب التي جرت في حي الحسينية . كذلك نسمع عن دور الشيخ الشرقاوي والشيخ السادات في قيادة الجماهير للاحتجاج على المظالم في عهد مراد بك وابراهيم بك . . .

ومن أنصع صفحات المقاومة الشعبية للحكم التركي المملوكي وما ذكره الجبرتي (٣ / ٢٥٨ ـ ٢٥٩) تحت عام ١٧٩٥ (١٢٠٩ هـ) من حركة احتجاج قوية أرغمت الوالي والمماليك على كتابة وثيقة أو حجة تبين الحقوق والواجبات بين الحاكم والرعية ، وهذا تفصيلها كما ورد في الجبرتي :

« (وفي شهر الحجة) وقع به من الحوادث أن الشيخ الشرقاوي له حصة في قرية بشرقية بلبيس حضر اليها أهلها وشكوا من محمد بك الألفي وذكروا أن أتباعه حضروا اليهم وظلموهم وطلبوا اليهم ما لا قدرة لهم عليه واستغاثوا بالشيخ فاغتاظ وحضر الى الأزهر وجمع المشايخ وقفلوا أبواب الجامع وذلك بعدما خاطب مراد بك وابراهيم بك فلم يبديا شيئاً ففعل ذلك ثاني يوم وقفلوا الجامع وأمروا الناس بغلق الأسواق والحوانيت ثم ركبوا في ثاني يوم واجتمع عليهم خلق كثير من العامة وتبعوهم وذهبوا الى بيت الشيخ السادات وازدحم الناس على بيت الشيخ من جهة الباب والبركة بحيث يراهم ابراهيم بك وقد بلغه اجتماعهم فبعث من قبله أيوب بك الدفتردار فحضر اليهم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وسلم عليهم ووقف بين يديهم وسألهم عن مرادهم فقالوا له نريد العدل ورفع الظلم والجور وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التي ابتدعتموها وأحدثتموها فقال لا يمكن الاجابة الى هذا كله فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات فقيل له هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس وما الباعث على الإكثار من النفقات وشراء المماليك والأمير يكون أميراً بالاعطاء لا بالأخذ فقال حتى أبلغ وانصرف ولم يعد لهم بجواب وانفض المجلس وركب المشايخ الى الجامع الأزهر واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية وباتوا بالمسجد وأرسل ابراهيم بك الى المشايخ يعضدهم ويقول لهم أنا معكم وهذه الأمور على غير خاطري ومرادى وأرسل الى مراد بك يخيفه عاقبة ذلك فبعث مراد بك يقول أجيبكم الى جميع ما ذكرتموه إلا شيئين ديوان بولاق وطلبكم المنكسر من الجامكية (يقصد المتأخر من الرواتب ل. ع.) ونبطل ما عدا ذلك من الحوادث والظلم وندفع لكم جامكية سنة تاريخه أثلاثاً ثم طلب أربعة من المشايخ عينهم بأسمائهم فذهبوا اليه بالجيزة فلاطفهم والتمس منهم السعي في الصلح على ما ذكر ورجعوا من عنده وباتوا على ذلك تلك الليلة وفي اليوم الثالث حضر الباشا الى منزل ابراهيم بك واجتمع الأمراء هناك وأرسلوا الى المشايخ فحضر الشيخ السادات والسيد النقيب والشيخ الشرقاوي والشيخ البكري والشيخ الأمير وكان المرسل اليهم رضوان كتخدا ابراهيم بك فذهبوا معه ومنعوا العامة من السعي خلفهم ودار الكلام بينهم وطال الحديث وانحط الأمر على أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم وانعقد الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيساً موزعة وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق ويبطلوا رفع المظالم المحدثة والكشوفيات والتفاريد والمكوس ما عدا ديوان بولاق وأن يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم الى أموال الناس ويرسلوا صرة الحرمين والعوائد المقررة من قديم الزمان ويسيروا في الناس سيرة حسنة وكان القاضي حاضراً بالمجلس فكتب حجة عليهم بذلك وفرمن عليها الباشا وختم عليها ابراهيم بك وأرسلها الى مراد بك فختم عليها أيضاً وانجلت الفتنة ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من العامة وهم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ينـادون حسب ما رسم سـاداتنا العلماء بـأن جميع المـظالم والحوادث والمكـوس بطالة من مملكة الديـار المصريـة وفرح النـاس وظنوا صحتـه وفتحت الأسواق وسكن الحال على ذلك نحو شهـر ثم عاد كـل ما كـان مما ذكـر وزيادة ونـزل عقيب ذلـك مراد بـك الى دمياط وضـرب عليهـا الضـرائب العـظيمـة وغـير ذلك » .

وواضـح من وصف الجبـرتي أن مصـر أشـرفت عـام ١٧٩٥ أي ست سنوات بعد الثورة الفرنسية على حافة ثورة شعبية ولكن هـذه الثورة أجهضت بسبب سذاجة الزعماء المصـريين وبسبب مخـاتلة الباشـا والمماليـك ومداورتهم لكسب الوقت . والدليل على نضج الشعور العام للثورة انحناء الوالي التركي وابراهيم بك ومراد بك أمام العاصفة وقبولهم أن يوقعوا ميثاقاً للشعب . وقـد كـانت هذه أول مـرة في تاريـخ مصر الـوسيط نسمع فيهـا عن وضـع ميثـاق مكتوب يحدد الحقوق والواجبات بين الشعب وحكامه ممـا دفع بعض المهتمـين بالتاريخ أن يشبهوا هذه « الحجة » التي فرمن عليها الباشا ووقع عليها ابراهيم ومراد بالماجنا كارتا وهـو نظر مبـالغ فيـه . ولكن هذا لا ينفي خـطورة ظهور هـذه الظاهـرة في كفاح الشعب المصـري في سبيل الـديمقراطيـة ، وهي عدم الاكتفاء بالوعود الشفوية والاصرار على صك مكتوب وممهور يتعهد فيه الحاكم أمام الرعيـة بإبـطال الضرائب الجـديدة وإبـطال أعمال النهب ودفـع الرواتب للعلماء وإرسال صرة الحـرمين . ولعـل أصداء ممـا فعله الفرنسيـون في الثورة الفرنسية عام ١٨٧٩ ومن إعلان حقوق الانسان الذي هزّ العالم يومئـذٍ كانت قد بلغت مصر فدفعت المصريين الى المطالبـة بالميثـاق المكتوب وعـدم الاكتفاء بالوعود الشفوية ، وأياً كـان الأمر فمن الـواجب أن نعد حجـة ١٧٩٥ خطوة نحو تبلور فكرة الـدستور التي سنـراها تـظهر بعـد ذلك بثـلاث سنوات عنـد مجيء بونابرت باسم « فـرمان الشـروط » أو (الشرطـة) بمعنى La Charte أو (الميثاق) أما سذاجة الزعماء المصريين السياسية وقلة خبرتهم ، فواضحـة من أنهم لم يدركوا أن أي ميثـاق أو عقد اجتمـاعي أو دستور يبـين أصول الحكم ويحدد أركانه يصبح مجرد قصاصة ورق إذا لم يكن هناك تنـظيم سياسي شعبي من نوع ما يحميه ويضعه موضع التنفيذ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الباب الثاني

بناء الدولة الحديثة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

نشأة الفكرة القومية[1]

كتب نابليون بونابرت وهو في منفاه في جزيرة سانت هيلانة الى الجنرال جورجود يقول : « ما فتئت الدولة العثمانية منذ اضمحلت أحوالها توجه التجريدات العسكرية ضد المماليك من غير أن تحرز عليهم فوزاً ، إذ كانت تنتهي كل تجريدة بالفشل والانكسار . وقد أفضت هذه الحروب الى تسوية تخول المماليك حق الاستمرار على مباشرة السلطة والحكم مع إدخال تعديلات طفيفة وقتية عليه . والذي يقرأ بالتفات تام تاريخ الحوادث التي توالت على مصر في المائتي عام الأخيرتين (يقصد منذ عام ١٦٠٠) ، يوقن انه لو عهدت الى وال من أهل البلاد كما هو الحال في ألبانيا ، بدلاً من أن تعهد الى اثنى عشر ألفاً من المماليك لاستقلت المملكة العربية التي تتألف من أمة تخالف الأمم غيرها مخالفة كلية بعقليتها وأوهامها ولغتها ، وتاريخها ، وشملت مصر وبلاد العرب وشطراً من بلاد افريقية ، كما استقلت مراكش من قبل » .

هذه خلاصة آراء نابليون بونابرت فيما كان يسمى يومئذٍ بالمسألة الشرقية ، أو في الأوضاع الجيوبوليتقية للشرق الأوسط كما نقول نحن بلغة اليوم ، وقد دونها قبل وفاته في ١٨٢١ . وقد كان بونابرت يرى أن هذه الدولة العربية إطار سياسي جامع يدخل في نطاقه الشام والعراق وحيثما تكلم الناس باللغة العربية ، فهو قبل ذلك كتب في مذكرة له عن الحملة الفرنسية على مصر قائلاً : « تتمنى ولايات الدولة العثمانية التي لغة أهلها العربية من صميم فؤادها وقوع تغيير عظيم وتنتظر الرجل الذي يقع هذا التغيير على يديه » .

وهذا الكلام في شطريه ، ما جاء منه عن الحملة الفرنسية على مصر والشام ، (١٧٩٨) أي في بداية حياة نابليون وما جاء منه بعد منفاه وفي ختام حياته ، كلام خطير الدلالة ، ليس فقط لصدوره عن رجل ألف منذ

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

شبابه الباكر أن ينظر الى خريطة العالم في شمولها لا في تفاصيلها ، يرى عناصر الوحدة في المجموعات البشرية قبل أن يرى عناصر الاختلاف ، وإنما هذا الكلام خطير الدلالة لأن نابليون بونابرت ، وهو السياسي العملي بقدر ما هو القائد الفاتح ، ما كان ليبني أحكامه ومشروعاته السياسية والعسكرية على أوهام من صنع خياله أو من صنع خيال الغير ، وما كان ليصور العالم العربي في صورة المجتمع الكبير القلق المنتظر لظهور المخلص له من براثن الأتراك العثمانيين ، لولا أنه قد تجمع لديه من التقارير الموضوعية والشواهد اليقينية وشهادات المؤرخين والرحالة والجواسيس والقناصل ما يثبت له أن العالم العربي كان ، حتى قبل مجيئه الى مصر ، بمثابة لغم عظيم ينتظر الشرارة التي تفجره أو بركان مكظوم ينتظر رجل الاقدار الذي يفتح فوهته ليقذف حمم السخط والثورة على الامبراطورية العثمانية وواضح أيضاً من كلام نابليون أن إرادة التغيير في العالم العربي يومئذٍ كانت رغم قوتها وعمقها ، مشلولة عن الانطلاق بسبب صلابة أصفاد العثمانيين والمماليك ولم يكن هناك أمل في انطلاقها إلا بظهور « رجل الاقدار » الذي يقع على يديه ذلك التغيير العظيم .

وقد كان هذا البعث القومي أعظم آية على ميلاد مصر الحديثة والعالم العربي الحديث . فمنذ انهيار الدولة العربية في نهاية عصر المأمون وتفككها الى دويلات متطاحنة تعاقبت على حكم مصر الدولة الطولونية (٨٦٨) ثم الدولة الاخشيدية (٦٣٥) ثم الدولة الفاطمية (٩٨٢) ثم الدولة الايوبية «١١٧١» ثم المماليك البحرية «١٢٥٠» ثم المماليك البرجية «١٣٨٢» حتى فتح مصر السلطان سليم الأول عام ١٥١٧ وأقام فيها وفي الشام وفي غيرهما من الأمصار العربية التي ضمها الى امبراطوريته الواسعة حكماً تركياً يقوم على التعايش مع المماليك ، وقد كان قوام هؤلاء المماليك من الشركس والأباظية والمنجرلية والصقالبة (المغول والمجر ومن هم من سلالتهم) الخ ، وانتقل مركز الدولة الاسلامية الجامعة من حواضر العالم العربي الى استانبول ، فكان سلطان تركيا هو خليفة المسلمين ، وقد ساعد تثبيت هذا الولاء الروحي للخليفة العثماني على إضعاف الفكرة القومية في البلاد العربية الخاضعة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لسلطان تركيا فحلت القومية الاسلامية محل القومية العربية والقوميات الوطنية التي كانت تعرف في ذلك العصر بالشعوبية ، وحلت وحدة الدين محل وحدة الجنس واللغة والتاريخ والوطن والمصلحة .

أما السلطان سليم ، فبعد أن فتح مصر وهزم مماليكها استعمل هؤلاء المماليك في حكم البلاد فجزأ السلطة في الدولة ووزع كل جزء منها على طائفة من طوائفهم ليتم له حكم مصر على أساس توازن القوى مما جعل للباب العالي اليد العليا وجعل منه المرجع الأخير ، وكلما اختل هذا التوازن تدخل الباب العالي لحسم الأمور ، وكانت الحكومة في زمنه تتكون من الديوان ، وهو أشبه شيء بمجلس الوزراء ، وقد وزع مناصبه على زعماء المماليك ممثلين لفرقهم المختلفة . ثم الادارة المحلية وقد وزعت على ٢٤ من البكوات المماليك على نفس المنهج . وكان المماليك يتولون جباية الضرائب من المصريين ثم يقتسمونها سنوياً مع الباب العالي بنسبة ٥٠٪ للديوان و٥٠٪ لجزية السلطان . وكان نائب السلطان وممثل الدولة العثمانية في مصر والياً برتبة باشا ، وكانت واجباته محصورة في إيصال الجزية للسلطان وإبلاغ أوامر السلطان الى المماليك والدفاع الخارجي ومقاومة نمو أحزاب المماليك والحيلولة دون تفاقم خطرها . أما الجيش الذي كان يعتمد عليه الباشا فقد كان فرقاً من العساكر المرتزقة « الانكشارية » المتطوعين للخدمة العسكرية من أجل المال ، من الترك والشركس والارناؤوط والدلاة الخ وكافة الأجناس غير العربية من العالم الاسلامي . وكان لمماليك الديوان حق رفض أوامر الباشا وعدم التصديق عليها إذا تجمعت لديهم الاسباب الوجيهة لذلك ، وكان المرجع والحكم طبعاً هو استانبول ، بل ولقد كانت لهم سلطة عزل الباشا من منصبه فيؤتى لهم بوال جديد .

ومع الأيام تضاءلت سلطة الباب العالي في مصر حتى غدت مجرد سلطة شكلية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . بل أن علي بك الكبير استقل بمصر عن الباب العالي في ١٧٦٦ ورفض دفع الجزية وطرد الباشا وسك العملة باسمه وبايعه شريف مكة سلطاناً على مصر بعد أن هزم الجيش العثماني ، ولكن بعض أتباعه تآمروا عليه ففشلت ثورته وعادت مصر الى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

التبعية لتركيا ، وقد كانت ثورة علي بك الكبير إيذاناً بتشقق الامبراطورية العثمانية وانهيارها . ورغم عودة الحكم العثماني الى مصر بعد فشل ثورة علي بك الكبير سهل على المماليك عزل الباشوات ونفيهم ، وكان الباشوات يحسون بضعفهم فيذعنون لأوامر المماليك ويغادرون البلاد دون مقاومة . أما من جاءوا بعد علي بك الكبير فقد احترفوا اللعبة التقليدية : الاحترام الشكلي لسيادة الباب العالي مع عدم تنفيذ أوامره والانتقاص من الجزية السنوية بل والامتناع عن دفعها أحياناً بحجة الانفاق على مصالح الدولة . أما الباب العالي فكان يرى ويغضي ويتظاهر بقبول الأمر الواقع لأنه لا يملك تأديب المماليك ، ولم يبق أمامه إلا سلاح واحد ، وهو الدس وإثارة الفتن بينهم حتى يضعف بعضهم بعضاً ولا تستشري منهم طائفة تنفرد بالسلطة في البلاد .

كل هذا أدى الى اختلال الأمن واضطراب الأحوال وانهيار هيبة النظام في مصر . ومن يتصفح رسائل تاليران وزير خارجية نابليون ومذكراته لحكومة الادارة قبل الحملة الفرنسية على مصر لا يجد فيها إلا معنى واحداً متكرراً وهو أن الامبراطورية العثمانية غدت « أنقاضاً » ، وان العمل السياسي الفرنسي في الشرق الأوسط ينبغي أن ينصرف الى تصفيتها والاستيلاء على كل شريحة منها يمكن لفرنسا الاستيلاء عليه . وهو عين ما كانت انجلترا تحاوله (دي لا جونكيير : « حملة مصر » الجزء الأول) وقد أخذت فرنسا المبادرة من انجلترا في ١٧٩٨ بحملة بونابرت ، فاضطرت انجلترا الى الانحياز الى تركيا لطرد فرنسا من مصر .

أما الروح القومية فقد كانت واضحة المعالم قبيل الحملة الفرنسية الى حد جعل تاليران ، وزير خارجية الثورة الفرنسية ، يكتب الى حكومة الديركتوار تقريراً مغرقاً في التفاؤل بتاريخ ١٤ فبراير ١٧٩٨ في تزكية الحملة الفرنسية على مصر قال فيه : « إن أهالي مصر قاطبة يكرهون حكامهم المماليك الذين يسومونهم الظلم والاضطهاد ، وهم عزل لا سلاح معهم ، وإذا أعطاهم المماليك سلاحاً بحجة الدفاع عن البلاد من الغارة الأجنبية ، فإنهم لا شك سيحاربون به طائفة المماليك أنفسهم ، فليس ثمة خوف من مقاومة أو وثبة من الأهالي » . وهذا الكلام في جوهره لا يخرج عن كلام

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

نابليون في مذكرته المتأخرة عن الحملة الفرنسية بأن العالم العربي كله يتململ تحت حكم الأتراك والمماليك ، وهو يستعد للانفصال عن الامبراطورية العثمانية لا ينقصه شيء إلا ظهور قائد من أبناء العالم العربي يقوده الى الاستقلال ، وقد كان تاليران واهماً في تقديره بانحياز المصريين للفرنسيين عند غزو مصر ، لأن التحرير من الخارج أي بالسلاح الأجنبي لم يكن بالمعادلة التي يقبلها المصريون ، لأن معناه عند أي شعب ناضج سياسياً استبدال نير بنير . وقد أثبت المصريون بثوراتهم على الحكم الفرنسي أنهم كانوا يرفضون الحكم الأجنبي من أي نوع كان .

وقارىء الجزء الثاني من الجبرتي يجد أن تاريخ مصر في زمن حكم مراد بك وابراهيم بك أي في السنوات السابقة على الحملة الفرنسية مباشرة مطابق للتقارير التي استند اليها بونابرت وتاليران عن السخط في مصر على حكم الأتراك والمماليك الى درجة تهدد بالانفجار . كتب فولني (١٧٥٧ ـ ١٨٢٠) في كتابه « اطلال الحضارات القديمة أو تأملات في ثورات الامبراطوريات » (١٧٩١) .

« كل ما يقع في مصر تحت البصر أو السمع يدل على أن هذا البلد بلد الاستعباد والاستبداد . فإنك لا تسمع حديثاً إلا وله صلة بفتنة أهلية أو فاقة عامة أو ابتزاز مال أو اغتصاب حق أو تعذيب بالضرب أو إفاضة لروح . فالأمن فيها على الأرواح والأموال مفقود ودم الانسان يهدر كدم الحيوان . والقضاء نفسه يسفك الدم في غير صورة قضائية وعسس الليل والشرطة يتولون ، في جولاتهم الليلية والنهارية للمحافظة على الأمن والنظام ، الفصل في الخصومات بين الناس وينطقون بالأحكام على الفور وينفذونها في أقل من لمح البصر ، بدون أن يكون للمحكوم عليه حق الاستئناف . وترى الجلادين لهذا السبب يطأون مواقع الجنود ويرافقونهم ايان يذهبون ويلازمونهم حيث يحلون ، فما هي إلا إشارة من أحدهم حتى ترى رأس مظلوم وقد هوت الى قاع كيس من الجلد .

« ويا ليت خطورة الذنب نفسه تسوغ تعريض المذنب لمثل تلك

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

العقوبة ، فإنك كثيراً ما تجد أن الباعث على السير بين الناس بمثل هذا التعسف شره في نفس عظيم من أرباب الشوكة والجاه أو وشاية من عدو بغيض ، وهو ما ينجم عنه أن يدعي الرجل المشتبه فيه بأن عنده مالاً الى المثول بين يدي البيك (يقصد الحاكم المملوكي) فيطالبه بمبلغ معين . فإذا أنكر أن عنده مالاً يفي بالمطلوب طرح أرضاً وجلد على قدميه مائتي جلدة أو ثلثمائة ، وكثيراً ما يفضي هذا الضرب الى موته ، فتعساً تعساً لمن يشتبه فيه أنه على شيء من اليسر والرخاء ، إذ ما من أحد اتجهت اليه هذه الشبهة إلا وقد كانت العيون مبثوثة حوله للتجسس عليه ، فلا يلبث أن يبلغ أمره الى ذوي الشأن .

« وليس بميسور لأحد أن ينقذ نفسه من شر اعتداء الأقوياء على ماله إلا إذا تظاهر بالفقر المدقع ولبس للمسكنة والزراية لبوسها » . (كلوت بك ٢ /٧٦٣ ـ ٧٦٥ ترجمة محمد مسعود) .

ومن يقرأ أوصاف الكاتب الفرنسي الكبير شاتوبريان عن حالة سوريا في تلك الفترة مستمدة من مشاهداته على الطبيعة ، يجد أن ما كان ينطبق على مصر كان ينطبق على سوريا أيضاً . فإذا رجعنا الى الصفحات الدامية التي يتألف منها الجزء الثاني من « عجائب الآثار » ، وهو مخصص لوصف الحياة في مصر تحت الحكم التركي المملوكي أيام حكم ابراهيم بك ومراد بك قبل مجيء بونابرت ، لا نجد إلا سلسلة متصلة الحلقات من أعمال النهب والسلب والعنف والقمع والظلم والاضطهاد تجسدت في حوادث يومية لا حصر لعددها أوردها الجبرتي في كتابه وكأنها تقويم آلام الشعب المصري تحت حكم الأتراك والمماليك . وقد صور الجبرتي سخط الشعب المصري على حكامه الظلمة وانفجاراتهم المتعددة في السنوات السابقة على مجيء بونابرت مباشرة ، وقد كانت لتبلغ مبلغ الثورات الشعبية الناجعة لولا إجهاضها المستمر بالختل العثماني والمراوغة المملوكية من ناحية وعدم وجود برنامج منظم أو فلسفة سياسية واجتماعية واضحة تتجمع حولها إرادة الجماهير .

وقد كانت بداية المقاومة الشعبية للأتراك والمماليك بالمعنى الفعال عام

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١٧٩٤ في مدينة الاسكندرية . كما ذكر الجبرتي عن أحداث هذه السنة فى وصفه لفتنة الاسكندرية التي قبض فيها العامة على السردار وأهانوه وجرسوه على حمار وحلقوا نصف لحيته وطافوا به البلد وهو مكشوف الرأس وهم يضربونه ويصفعونه بالنعالات » (الجبرتي ٢ /٩٣) . أنظر باب « الانفجارات الثورية في مصر قبل الحملة الفرنسية » ص ٥٧ ـ ٥٨) . ثم تفجرت المقاومة الشعبية في القاهرة كما ذكر الجبرتي (٢ /٩٢) في وصفه لفتنة المجاورين المجهضة عام ١٧٩٤ (أنظر باب « الانفجارات الثورية » ص ٥٩ ـ ٦٠).

وقد تكرر هذا الشغب في ١٧٩٥ (الجبرتي ٢ /١٠٢) ثم استفحلت هذه الفتن عام ١٧٩٥ حتى بلغت مبلغ الثورة في الحركة الشعبية التي استخلصت بها الجماهير « الحجة » المشهورة من الباشا التركي ومن كبيري المماليك مراد بك وابراهيم بك ، كما وصف الجبرتي في « عجائب الآثار » (٣ / ٢٥٨ ـ ٢٥٩) (أنظر باب « الانفجارات الثورية » ص ٦١ وما يليها).

وهذه الفتنة الأخيرة التي أوشكت أن تتحول الى ثورة شعبية بالمعنى التام ثم ما لبثت أن انتهت الى فورة وابتـرّت ـ بغض النظر عن النعوت التي يلصقها الجبرتي بتحركات الجماهير ، فقد كان الجبرتي يتميز بكره العنف والتعالي الطبقي ـ تعطي صورة واضحة لسمات ذلك العصر : الظلم التركي المملوكي ، والاحتجاج المصري الذي يتخذ صورة المظاهرات الصاخبة والاضرابات الشاملة والتأهب للثورة الشعبية ، ويلاحظ في جميع هذه الحركات أن مركز المقاومة المصرية كان دائماً الأزهر ، فقد كان أبناء الأزهر بوصفه يمثل قيادة المثقفين في البلاد ، بمثابة طلائع الحركة التحررية المصرية على المستوى السياسي والاجتماعي ، وقد حمل اللواء بعد ذلك بسنوات قليلة في مقاومة الاحتلال الفرنسي ، ثم غدا المعقل الأكبر لمقاومة استبداد محمد علي .

وبالاجمال نقول أن أهم حركة قام بها المصريون في مكافحة الاستبداد

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

التركي المملوكي كانت تلك الحركة التي قامت عام ١٧٩٥ ، ووقفت بالبلاد على صفا ثورة شعبية وأمكن للمصريين فيها استخلاص « حجة » من الوالي العثماني ومن زعيمي المماليك اللذين تقاسما حكم مصر يومئذٍ ، ابراهيم بك ، ومراد بك ، وهي وثيقة تاريخية أملى شروطها شيوخ الأزهر ، وكانت فيما نعلم أول « ميثاق » بين الحاكم والمحكوم في تاريخ مصر الحديث .

فالمخطط الأوروبي إذن كان تصفية الامبراطورية العثمانية والاستيلاء على تركتها . ولم يكن هناك سلاح أمضى لتحقيق ذلك من تغذية الفكرة القومية في الأمصار التي كانت تحتلها تركيا ، وتقوية روح الانفصال فيها ، مرة باسم القومية العربية أو باسم القومية المصرية أو السورية . . . الخ ، وليس معنى هذا أن بونابرت هو الذي ابتكر فكرة البعث القومي في البلاد العربية ، فقد كان الشعور القومي يتجمع من قبله تلقائياً في مصر وفي غير مصر بسبب وحشية الحكم التركي المملوكي الذي قام قروناً على نهب خيرات مصر وإذلال أهلها إذلالاً تقشعر لهوله الأبدان . ولكن بونابرت انتفع من هذا الشعور وغذاه وعمل كل ما في وسعه لبلورته وتحويله الى سلاح سياسي في معركته مع المماليك أولاً ومع الترك ثانياً وهو عين ما فعلته فرنسا قبل ذلك بسنوات في تغذية القومية الامريكية وتقوية الروح الاستقلالية فيها حتى تنفصل أمريكا عن انجلترا .

وقبل أن تنزل قوات بونابرت في الاسكندرية في ٢ يوليو ١٧٩٨ ، كان قد أعد وهو على ظهر البارجة « الاوريان » « الشرق » المنشور الأول ، وهو نداء الى الشعب المصري يشرح فيه أسباب الحملة الظاهرية ، وترجم هذا المنشور الى العربية جماعة من المستشرقين والمترجمين كانوا يرافقونه ، وطبع منه ٤٠٠٠ نسخة على المطبعة العربية التي جاء بها الى مصر على ظهر بارجته ، ثم طبع منه ٤٠٠٠ نسخة أخرى بعد نزوله في الاسكندرية ووزعها في أرجاء البلاد . وهذا نص المنشور كما ورد في الجبرتي .

« بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله لا ولد له ولا شريك له في ملكه » . من طرف الفرنساوية المبني على أساس الحرية والتسوية ، السر

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

عسكر الكبير أمير الجيوش الفرنساوية بونابرت يعرف أهالي مصر جميعهم ان من زمان مديد السناجق « الحكام المماليك » الذين يتسلطون في البلاد المصرية يتعاملون بالذل والاحتقار في حق الفرنساوية ، يظلمون تجارها بأنواع الإيذاء والتعدي ، فحضر الآن ساعة عقوبتهم واخرنا . من مدة عصور طويلة هذه الزمرة المماليك المجلوبين من بلاد الأبازة والجراكسة يفسدون في الأقليم الحسن الأحسن الذي لا يوجد (مثله) في كرة الأرض كلها . فأما رب العالمين القادر على كل شيء ، فإنه قد حكم على إنقضاء دولتهم . يا أيها المصريين ، قد قيل لكم أنني ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم ، فذلك كذب صريح فلا تصدقوه . وقولوا للمفترين انني ما قدمت اليكم إلا لاخلص حقكم من يد الظالمين ، وأنني أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه والقرآن العظيم . وقولوا لهم ان جميع الناس متساوون عند الله ، وان الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط ، وبين المماليك والعقل والفضائل تضارب . فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شيء أحسن فيها من الجواري الحسان والخيل العتاق والمساكن المفرحة ، فإن كانت الأرض المصرية التزاماً للمماليك فليرونا الحجة التي كتبها الله لهم ، ولكن رب العالمين رؤ وف وعادل وحليم ، ولكن بعونه تعالى من الآن فصاعداً لا ييأس أحد من أهالي مصر عن الدخول في المناصب السامية ، وعن اكتساب المراتب العالية ، فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور ، وبذلك يصلح حال الأمة كلها ، وسابقاً كان في الأرض المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر وما أزال ذلك كله إلا الظلم والطمع من المماليك .

« أيها المشايخ والقضاة والأئمة والحربجية (الشوربجية) وأعيان البلد ، قولوا لأمتكم أن الفرنساوية هم أيضاً مسلمون مخلصون ، واثبات ذلك أنهم قد نزلوا في رومية الكبرى وخربوا فيها كرسي البابا الذي كان دائماً يحث النصارى على محاربة الاسلام ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردوا منها الكوالرية (يقصد الكافالرية أو فرسان المعبد) الذين كانوا يزعمون أن الله

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين . ومع ذلك الفرنساوية في كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثماني وأعداء أعدائه ، أدام الله ملكه . ومع ذلك ان المماليك امتنعوا عن طاعة السلطان غير ممتثلين لأمره ، فما أطاعوا أصلاً إلا لطمع أنفسهم » . (« عجائب الآثار ») .

ثم يلي هذا بقية البيان وهو مكون من عبارات الوعيد والوعد ، لغة الأسد والثعلب كما يقول ماكيافلي ، وخمس مواد يكشر فيها بونابرت عن نواجذ الغازي لمن يقاومه ، ويعد بالأمن والعطاء لمن يطيع أوامره . ويلاحظ أن بونابرت ركز الهجوم في بيانه على المماليك وتظاهر بأنه صديق الباب العالي لأن السلطان العثماني كان خليفة المسلمين ، ولم يشأ بونابرت بادىء الأمر أن يستفز الشعور الديني في البلاد . وقد ختم بيانه بقوله : « والمصريون بأجمعهم ينبغي أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لانقضاء دولة المماليك ، قائلين بصوت عال : أدام الله إجلال السلطان العثماني . أدام الله إجلال العسكر الفرنساوي . لعن الله المماليك وأصلح حال الأمة المصرية » . والنص العربي لبيان بونابرت الأول كان ترجمة أمينة للنص الفرنسي باستثناء عبارتين أو ثلاث . فعبارة : « قولوا لأمتكم أن الفرنساوية هم أيضاً مسلمون مخلصون » وردت في النص الفرنسي « أننا أصدقاء المسلمين الحقيقيين » الخ ، كما لاحظ عبد الرحمن الرافعي في كتابه عن « تاريخ الحركة القومية » .

فالاستعمار الفرنسي قد لعب إذن بثلاث ورقات ، ورقة عديمة القيمة لأنها لم تجز على أحد ، وهو أنه جاء ليحمي الاسلام ، وورقتان مكشوفتان ولكنهما وافقتا مصالح المصريين ، وهما من ناحية تغذية الروح القومية المصرية ، واقناع المصري بالثورة على المماليك ثم الانفصال عن الباب العالي وذلك بالدعوة الى إقامة حكومة مصرية تتولى مسئولية الحكم في البلاد بعد أن كان المصريون بأجمعهم معزولين سياسياً ومن ناحية أخرى تغذية الفكرة الديموقراطية بالدعوة الى المساواة أمام الله وأمام القانون والعمل على إقامة حكم برلماني نيابي أو شبه برلماني نيابي في البلاد ، وقد كان بونابرت في مركز ممتاز يسمح له بعلو النبرة في هذين المجالين ، فقد جاء ومن ورائه رصيد

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ضخم من مبـادىء الثورة الفـرنسية فكـان في استطاعتـه أن ينادي بـلا تحفظ بتصفية الاقطاع أو « الالتزام » المملوكي والغاء الامتيازات الطبقية بل وإلغـاء الفـوارق بـين الـطبقـات ، وأن يتخـذ الخـطوات العمليـة لتحقيق ذلـك لأن الالتزام بامتيازاته كان محصوراً في الارستقراطية التركية والمملوكية .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

نشأة الفكرة القومية (٢)

لقد تصور نابليون بونابرت وقت تجربته المصرية أنه « رجل الأقدار » الذي قيض له تحقيق انسلاخ العالم العربي من الامبراطورية العثمانية وبناء الدولة العربية المستقلة عن إرادة العثمانيين . وحين أفل نجم نابليون في ١٨١٥ وانتهى الى منفاه في سانت هيلانة ، كان نجم محمد علي يرتفع ساطعاً في سماء مصر والعالم العربي ، وكانت كل الدلائل تشير لمن عنده أية بصيرة في أمور السياسة والتاريخ أنه كان « رجل الأقدار » هذا الذي قيض له أن يقع على يديه هذا التغيير العظيم . فقد ولد محمد علي عام مولده ، أي في ١٧٦٩ ، وقد جاء كل منهما الى مصر مغامراً ، بونابرت جنرالاً وهو في التاسعة والعشرين من عمره عام ١٧٩٨ ، ومحمد علي بكباشيا في الثانية والثلاثين من عمره عام ١٨٠١ ، وهو عام طرد الفرنسيين ، وقد اشتركت فرقة الألبانيين التي كان أحد رؤسائها في طردهم ، وإن كان هو قد تخلف عن القتال ، ونسب إليه التخلي لتلحق الهزيمة بالجيش العثماني ، والأرجح أنه آثر أن يكون بعيداً عن الميدان حتى ينكشف له من سيكون سيد البلاد : العثمانيون أم الفرنسيون . وبعد أن انتصر الترك وجلا الفرنسيون ، أمره الوالي التركي خسرو باشا أن يزحف للقضاء على المماليك ، فقد كانت هذه خطة الباب العالي أن يتعشوا بالمماليك بعد أن تغدوا بالفرنسيين حتى يستقر لهم الحكم في البلاد ، ولكن محمد علي تخلى مرة أخرى ، وأراد خسرو باشا أن يفتك به على الطريقة التركية ، بأن يستدرجه ضيفاً على قصره ثم يغتاله ، ولكن محمد علي أحس بالخطر على حياته فلم يجب دعوة الوالي . بل وانضم الى المماليك وعزل خسرو وسجنه عام ١٨٠٣ . وحين أرسل الباب العالي والياً آخر مكانه هو علي باشا الجزائرلي تألب عليه محمد علي والمماليك واغتالوه . وبعد تصفية الهيبة التركية وجد محمد علي نفسه وجهاً لوجه أمام

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المماليك أو « البكوات المصرلية » كما كانوا يسمون أنفسهم ، بزعامة البرديسي والألفي وكان الالفي قد سافر الى انجلترا وطلب من حكومتها التدخل لحماية مصالح المماليك من سطوة الترك والوالي التركي فوعدوا بتأييده مقابل تسليمهم موالي مصر . وألب محمد علي البرديسي المتخوف ، على الالفي بحجة أن الالفي في اتفاقه مع الانجليز قد فرط في استقلال البلاد . وهكذا اقتتل البرديسي ومماليكه مع الالفي ومماليكه حتى تضعضعت قواهما ، وبرزت الفرقة الالبانية التي يرأسها محمد علي كقوة حقيقية في البلاد ، وبعد هزيمة الالفي ألب محمد علي فرقته الألبانية على صديقه البرديسي وأمرائه المصرلية وطالبوه بمرتباتهم المتأخرة لثمانية أشهر مهددين بالثورة ، فاضطر البرديسي الى فرض الضرائب الفادحة على سكان القاهرة ، فثاروا ، وغذى محمد علي ثورة المصريين على البرديسي ومماليكه وألب العلماء والأهالي على المماليك الظلمة ، وفي الوقت نفسه كانت فرقته الألبانية تحاصر قصر البرديسي وقصور أمرائه مطالبين بمرتباتهم ، ففر البرديسي من القاهرة عام ١٨٠٤ ، واستتبت السلطة الفعلية لمحمد علي ، ولكنه كان أذكى من أن يقيم نفسه والياً على مصر ، فقد كانت تنقصه « الشرعية » . فجاء بالوالي السابق المعزول خسرو باشا ونصبه والياً على مصر بقصد إقامة « واجهة » من الحكم العثماني في البلاد ، ولكن رؤساء الفرقة الألبانية رفضوا الخضوع له ، غالباً بوحي من محمد علي ، وساقوه الى رشيد وشحنوه الى استانبول ، ولم يعارض محمد علي ولكنه أصر على الواجهة العثمانية واقترح تعيين خورشيد باشا محافظ الاسكندرية والياً على مصر فاشترط العلماء ورؤساء الجند أن يعين معه محمد علي قائمقام الوالي ، واضطر الباب العالي الى التصديق على التعيينين معاً . ثم تكررت اللعبة مع خورشيد باشا : نفس المطالب نفس الضرائب . نفس السخط على الوالي . وكان محمد علي يطارد المماليك توطيداً لسلطة الوالي العثماني في الظاهر ويؤلب الجنود الألبانيين على الوالي العثماني للمطالبة بمرتباتهم ويؤلب العلماء والمواطنين المصريين على الوالي العثماني صاحب الضرائب الفادحة . وحين أحس خورشيد باشا أنه واقع في ذات الفخ الذي وقع فيه خسرو باشا والجزائرلي باشا من قبل ، سعى سراً لدى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الباب العالي لسحب الفرقة الألبانية من مصر وإعادتها الى تركيا ، وإلى إبعاد محمد علي بتعيينه والياً على جدة . ولما صدر الفرمان من الباب العالي جاهر محمد علي أمام الترك بعصيانه وتظاهر أمام العلماء والأعيان المصريين بقبوله والموافقة على الرحيل الى الأبد ، وكان المصريون يعتقدون بأنه حاميهم من الترك والمماليك معاً ، بل ومن جنوده الألبان الذين كان يردعهم بأقسى العقوبات كلما عاثوا في البلد نهباً وإرهاباً ، على طريقة بونابرت الذي كان يبندق جنوده الفرنساوية أو يشنقهم في الميادين العامة في تهم اغتصاب الأعراض أو اغتصاب الأموال أو اللصوصية كما روى الجبرتي فسعى العلماء والأعيان المصريون الى محمد علي ليثنوه عن عزمه وعقدوا اجتماعاً مشهوداً قرروا فيه عزل الباشا التركي لعجزه عه حفظ الأمن وبايعوا محمد علي والياً على مصر . وتظاهر محمد علي أولاً بالرفض ، ولكنه عاد فقبل إزاء تمسكهم . وهكذا أصدر الباب العالي في ٩ يوليو ١٨٠٥ فرماناً بتعيين محمد علي والياً على مصر خضوعاً لارادة المصريين .

وهكذا آل حكم مصر الى محمد علي ولم يبق أمامه الا احباط مؤامرات الانجليز لاسقاطه ورد الحكم الى المماليك ، وقد تم له ذلك بسحق حملة فريزر وتدمير الاسطول البريطاني في رشيد في ٢١ مارس ١٨٠٧ ، وإلا تصفية نفوذ المماليك الذين كان الانجليز والباب العالي يستخدمونهم للقضاء على سلطة محمد علي ، وهؤلاء بعد موت البرديسي في ١٨٠٦ والألفي في ١٨٠٧ - صفاهم محمد علي في مذبحة القلعة في أول مارس ١٨١١ ، وإلا تصفية نفوذ الامبراطورية العثمانية التي ما فتئت تتآمر لإزاحته من السلطة فأمرته بإرسال جيشه لتأديب الوهابيين في الجزيرة العربية حتى تخلو مصر من جنوده وبذلك يتيسر للمماليك خلعه أو القضاء عليه . فصدع بأمر الباب العالي ولكنه لم يوفد جيشه إلا بعد أن فتك بالمماليك في مذبحة القلعة وأبادهم في مختلف مديريات مصر ولم ينج منهم إلا نفر قليل فر الى النوبة ، فأمر محمد علي بالكف عن مطاردتهم ، « وعلل ذلك بأنه يريد محاربة الجماعة لا أفرادها » كما قال كلوت بك في كتابه الخطير « لمحة عامة الى مصر » ، (١ / ١٠٩) واستخدم منهم من استخدم وترك لهم أموالهم وأجرى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المعاشات الى نساء قتلاهم . وقد دامت حرب الوهابيين ست سنوات تعاقبت فيها انتصارات المصريين وهزائمهم تحت قيادة ابراهيم باشا ، ولم يستسلم الوهابيون إلا حين خرج محمد علي بنفسه لقيادة الجيوش المصرية في الجزيرة العربية . وانتهز الباب العالي فرصة وجوده خارج البلاد فأصدر فرماناً بتعيين أحد رجاله ، وهو لطيف باشا ، والياً على مصر . فلما انكشف الأمر أعدم وزير حربية محمد علي هذا الوالي في ١٨١٣ . وما أن حل عام ١٨١٥ الا وكان محمد علي قد استتب له الأمر نهائياً في مصر ، ودخل في مرحلة البناء العظيم الذي جعل منه في ١٨٢١ نداً للسلطان العثماني وجعل من مصر نداً لتركيا .

وقد صعد نجم محمد علي منذ تنصيبه والياً على مصر في ١٨٠٥ ونجم نابليون في السمت . ولا شك أن نابليون الذي كان شديد الاهتمام « بالمسألة الشرقية » كان يتابع عن كثب كل ما كان يجري في مصر ، قبلة أحلامه الأولى . بل ليس ببعيد أنه كان يتابع وهو في سانت هيلانة بين ١٨١٥ و١٨٢١ ، ما مكنته ظروف المنفى ، استمرار صعود نجم محمد علي وفتحه السودان عام ١٨٢٠ واستفحال خطره على الباب العالي ، واستقلاله بمصر عن الامبراطورية العثمانية إن لم يكن بقوة القانون فعلى الأقل بقوة الواقع . ومع ذلك ، فإن نابليون في منفاه لم ير في محمد علي « رجل الأقدار » الذي كان يمكن أن تستقل على يديه « المملكة العربية » الشاملة لمصر وبلاد العرب والشام وشطر من افريقيا عن الامبراطورية العثمانية أو كان يمكن أن يخلصها من حكم اثنى عشر ألفاً من المماليك . وإنما اشترط نابليون لتحقيق ذلك أن يعود حكم مصر الى « وال من أهل البلاد » ، بما يوحي بأنه لم ينظر الى محمد علي الألباني إلا على أنه مملوك عظيم من طراز علي بك الكبير ، ربما كان ماهراً في فن الحكم ومكائده وفي غزو الأمصار وإذلالها ولكنه في نهاية الأمر ليس إلا كبير المماليك وبالتالي فإن إنشاء الدولة العربية الشاملة المستقلة عن تركيا لا يمكن أن يتحقق إلا على يد حاكم من أهل البلاد تبلورت فيه عقليتها الخاصة وأوهامها الخاصة ولغتها الخاصة وتاريخها الخاص وكافة المقومات التي ذكر أنها تختلف اختلافاً كلياً عن مقومات الأمم الأخرى خارج العالم العربي .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وليس هذا مجال محاكمة محمد علي ، فتاريخ محمد علي بعد ١٨٢١ ، عام وفاة نابليون ، سلسلة متصلة الحلقات من الأمجاد العسكرية والأمجاد العمرانية التي بهرت عيون الناس في الشرق والغرب ووضعت أسس الدولة الحديثة في مصر ، ولا يعيبها إلا أنها اهتمت بالتنمية المادية والتكنولوجية ولا سيما لخدمة الأغراض العسكرية الامبراطورية ، ولم تلتفت الى بناء الإنسان من حيث هو إنسان . ومع ذلك فقد بهر محمد علي بعض المتصلين به في صورة رجل الأقدار هذا الذي أشار اليه نابليون بقوله ان العالم العربي كله ينتظر ظهوره ليقود خطاه الى الاستقلال السياسي عن الامبراطورية العثمانية . فحين « أفل نجم » محمد علي بعد هزيمته العسكرية والبحرية أمام الدول الأوروبية المتحالفة مع تركيا ، لم يبق لمحمد علي من ملكه العريض إلا أن يطلب في تواضع أن يترك له حكم الدولة التي بناها وأن يبقى عرش مصر وراثياً في أسرته ، وقد أجيب الى ذلك في معاهدة لندن عام ١٨٤٠ . وفي هذه الفترة كتب كلوت بك مدافعاً عن محمد علي أمام الرأي العالمي يقول :

« أما أنا فأرى فيما أبداه الوالي من المطالب والمزاعم أنه دون حقه وأقل مما هو جدير به . فلقد كان بإمكانه لو دعا الى الالتفاف حوله جميع الولايات العثمانية المتكلمة باللغة العربية ، المطالبة باستقلالها استقلالاً تاماً . « وليست فكرة إنشاء دولة عربية من الفكر الخيالية كما ذهب الى زعمه البعض ، فلقد حازت هذه الفكرة استحسان نابليون وتعضيده. وإذا لم يكن له من الأفكار سواها فحسبه إياها وكفى لإظهار قدره في نظر العالم السياسي » . . .

« واني لأعتقد أن لا نبوءة في السياسة أصابت شاكلة الصواب كالنبوءة التي سلف إيرادها . فلقد مات نابليون في سنة ١٨٢١ ، فلم تقبل سنة ١٨٢٣ و١٨٢٤ حتى قام أحد الولاة في مصر ، بعد انتزاع السلطة من يد المماليك بتأليف جيش منظم من أهل البلاد نفسها . ولم تنقض سنوات بعد ذلك حتى كان يملي شروطه على الباب العالي ، وألقى بذلك قواعد المملكة العربية وأصبح قادراً على تعزيز استقلاله بقوة السلاح » . (« لمحة عامة الى مصر » ٢ / ٧٨١ - ٧٨٢ ترجمة محمد مسعود ، المحرر الفني بوزارة الداخلية) .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقد كان كلوت بك من المفتونين بشخصية محمد علي فاتحاً ومصلحاً ، ورغم أنه كان بمهنته طبيباً ، وهو الذي أنشأ مدرسة الطب (كلية الطب حالياً) عام ١٨٣٧ ونظم الخدمات الصحية في الجيش وفي الحياة المدنية ، إلا أنه كان دائماً يتمجد في زهو بفتوحات محمد على العسكرية كما كان من أكبر دعاة الوحدة العربية . وقد ذكر كلوت بك أن محمد علي حين استتبت أموره في الداخل بدأ يعد العدة لاعادة بناء الجيش المصري على الطراز الأوروبي الحديث ، ولكنه وجد مقاومة من جنوده الأتراك والألبانيين ، فأجل تحقيق خطته وأخذهم بالحيلة ، فأرسلهم في حملات لفتح الجزيرة العربية وسنار وكردفان اللتين سقطتا في يد مصر عام ١٨٢٠ وهكذا تخلص منهم وبنى امبراطوريته . ثم بدأ برنامجه الضخم لتنمية الثروة القومية في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة وبدأ عام ١٨٢١ في إعادة بناء الجيش المصري على الأساس الحديث ، واختار أسوان مركزاً لتدريبه تحت قيادة الكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوي) ، وجند له أبناء الفلاحين (كلوت بك لا يذكر صراحة أن محمد علي اختار أسوان لعزل الجيش عن العاصمة وعن أحداث السياسة ولكن هذا يستشف من كلامه) ، كذلك بنى محمد علي أسطولاً ضخماً ، وفي ١٨٢٤ دعاه الباب العالي ليسحق ثورة اليونان فسحقها ابراهيم باشا في حرب المورة ولكن الاسطول المصري حطم في نافارينو ، حطمته أساطيل الدول الأوروبية المنتصرة لثورة اليونان على الترك ، فبنى محمد علي أسطولاً أضخم وأقوى ، وفي ١٨٣١ و١٨٣٢ زحف ولده ابراهيم باشا الى الشام واستولى عليها وهزم الجيش التركي بقيادة رشيد باشا في معركة قونيا ثم سقطت كوتاهية في يده وبذلك أصبح على بعد خمسين فرسخاً من استانبول ، فتحالف السلطان محمود مع روسيا التي أمدته بجيش أوقف تقدم الجيش المصري ، وانتهى الأمر بعقد معاهدة انكيار اسكله سي في ١٤ مايو ١٨٣٣ ، وبموجب هذه المعاهدة ضمت سوريا (الشام كله) وإقليم اطنه الى مصر مقابل اعتراف محمد علي بالتبعية للباب العالي وتعهده بدفع جزية مصر والبلاد التي ضمت اليه : « وتم الاجماع على أن حدود مصر الحقيقية لم تنته ببرزخ السويس بل بجبال طوروس » و« يؤخذ مما سلف أن محمد علي أراد

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بالحرب التي أضرم نارها في سنة ١٨٣٢ أن يخطط الحدود الطبيعية للدولة العربية الجديدة » وكلوت بك : « لمحة هامة الى مصر » ١/١٢٢).

« وفي الشمال من جبال طوروس يقيم الأتراك ، وفي الجنوب يوجد العرب ، فالاختلاف بين الفريقين عظيم ، وهو أعظم أيضاً من جهة أجناس الأمم القاطنة بتلك الاقطار وأخلاقها ولغاتها ، والمفهوم أن العرب قد امتلأت صدورهم بالحقد على العثمانيين والنفور من سيادة الدولة العثمانية عليهم .

« ولنظرة واحدة يمر بها الباحث في التاريخ مراً سريعاً تكفي لاثبات أنه ما توافرت القوة مرة لتلك الأقطار حتى تألفت منها بانضمامها بعضها الى بعض مملكة مستقلة . وكان شأنها هذا لآخر مرة في عهد الخلفاء » . (لمحة عامة الى مصر » ٢ /٧٥٩) .

ومعروف أن القوات المسلحة المصرية من برية وبحرية بلغت ٢٧٧٠٠٠ مقاتل (منها ١٣٠,٠٠٠ من القوات البرية النظامية و٤٢,٠٠٠ من القوات البرية غير النظامية و٤٨,٠٠٠ من الحرس الأهلي و٤١,٠٠٠ من رجال البحرية وعمال الترسانة و١٥,٠٠٠ من عمال المصانع الحربية الفنيين و١٢٠٠ من طلبة المدارس الحربية) . وقد دربت ونظمت على الأسس المعمول بها في الجيش الفرنسي والبحرية الفرنسية ومن تلك الأسس نظام التجنيد الاجباري بدلاً من الاعتماد على الانكشارية المرتزقة مما جعل قوام جنده من المصريين .

هذه هي القوة التي تحدث عنها كلوت بك قائلاً انها ما توافرت مرة للمنطقة العربية إلا واتحدت دولها واستقلت . ومع ذلك فقد قبل محمد علي وهو في قمة مجده العسكري ، يملك السودان والشام واليمن والجزيرة العربية ويحتل جزءاً من تركيا ويقف على بعد خطوات من استانبول ، أن يعترف في معاهدة انكيار اسكله سي بالتبعية للباب العالي ودفع الجزية له مقابل ضم الشام وأطنه الى ولايته ، كأن الأمر أمر حدود ضيعة خاصة يديرها من الباطن ، أو كأنه ملتزم على طريقة اقطاع ذلك الزمان ، أو كبير الملتزمين ، على مستوى الدول لا على مستوى الأوسيات . وربما كان نابليون لم ير في

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

محمد علي الا كبير المماليك عظيماً مستنيراً، أو مملوكاً تجاوز حجمه الطبيعي ، فتحدى الباب العالي ليظفر بشريحة أكبر لا ليحقق ذلك « التغيير العظيم » الذي ذكره بونابرت في مذكرته عن الحملة الفرنسية ، ألا وهو استقلال الدول العربية عن الامبراطورية العثمانية ، وإنشاء الدولة العربية الشاملة . أما كلوت بك فقد كان في خدمة محمد علي ، ولذا فقد كان يرى الأمور من زاويته ويدافع عن إنجازاته وحقوقه في بلاغة المحامي الضليع ، حتى لقد اتهم يومئذٍ بأنه ما كتب إلا بوحي من « سمو الأمير » الذي أهدى اليه كتابه .

فرغم كل ما ذكره كلوت بك من أمجاد سياسية وعسكرية وإدارية وتنظيمية واقتصادية وتكنولوجية وتعليمية لا يسعنا إلا أن نحس بأن محمد علي كان يخشى المصريين بقدر ما كان يخشى الأتراك والمماليك ، ولا يستخدمهم إلا بالقدر الذي يحتاج فيه الى خدماتهم ، سواء في اتساع رقعة ملكه أو ليظاهروه على الأتراك والمماليك ، وهو لهذا قد دأب حتى بعد أن استتب له الأمر على إقصائهم عن مراكز القوى الحقيقية .

أنظر مثلاً الى تنظيم الحكومة والادارة الذي استحدثه محمد علي أو على الأصح استأنف به ما بدأه بونابرت من وضع أساس الدولة الحديثة ، فقد أنشأ محمد علي مجلساً للوزراء اسمه « مجلس الحكومة » على غرار الديوان الخصوصي الذي أنشأه بونابرت وقسم الحكومة الى فروع مختلفة « وقد شكل فعلاً هذه الفروع وجعل على رياستها الوزراء والنظار فأنشئت على التتابع وزارات الداخلية فالحربية فالبحرية فالمعارف العمومية فالمالية فالخارجية فالتجارة » . وبينما كان مجلس وزراء بونابرت مكوناً من العلماء المصريين ، لم يكن من بين وزراء محمد علي مصري واحد . أما من ناحية التنظيم الاداري للبلاد ، فقد قسم محمد علي مصر الى سبع مديريات (محافظات) أو ما يسميه كلوت بك « سبع حكومات أصلية » ، اثنتان في الوجه البحري وواحدة في مصر الوسطى وأربع في الوجه القبلي ، ووضع على رأس كل مديرية مديراً تركياً . وقسم كل « حكومة أو مديرية » الى مراكز وقسم المراكز الى أخطاط ، أما رؤساء المراكز فكانوا يسمون بالمأمورين ، وأما الأخطاط فرؤساؤها يسمون بالنظار ، وفي كل خط جملة قرى على كل منها

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

شيخ بلد . « وجميع المأميرالآن من المصريين إلا النزر اليسير منهم . والسبب الذي دعا سمو الوالي الى أن يعهد اليهم هذه الوظيفة اعتقاده بدرايتهم التامة بأحوال البلاد وخبرتهم الوافية بزراعتها وانهم أقدر من غيرهم على الإلمام بمراكز مواطنيهم واحتياجاتهم ومواردهم ، وانهم أولى بالقيام على شئون الادارة من الأجانب الذين لا يخلون من نزعات التشيع الجنسي . على أن هذا التسامح لم يأت بكل ما كان ينتظره محمد علي من النتائج الحسنة . لأن هؤلاء الموظفين المصريين كانوا يعاملون الأهلين بأقل مما كان يعاملهم به الأتراك من الرفق والرحمة » . (كلوت بك ٢ / ٢٧٧ ـ ٢٧٨) ، « أما المديرون فهم جميعاً من الجنسية التركية » وهم بالطبع يمثلون الوالي كل في محافظته . بعبارة أخرى الأوامر تركية والتنفيذ مصري ، وبهذا أمكن للارستقراطية التركية أن تحكم من وراء واجهة مصرية فتتقي بهذه الواجهة سخط الشعب وتوجهه الى أدواتها المصرية . أما المجالس البلدية التي أنشأها بونابرت في أقاليم مصر من المصريين لتقوم بالادارة المحلية ، ونص على أن يكون ثلث أعضائها من الملاك وثلثهم من التجار وثلثهم من المشايخ أو العلماء ، فقد استغنى عنها محمد علي ، وبهذا عاد الى تنظيم « السنجقيات » المملوكية مع بعض التهذيب ، مع تمصير الوظائف الصغرى ، والاكتفاء بالتنفيذ المباشر بوصفه أدعى الى الإنجاز .

خذ أيضاً المبادىء التي استهداها محمد علي في تكوين كادر الضباط بالجيش المصري ، فهو حين بدأ بتكوين نواة هذا الكادر ، قدم للكولونيل سيف ، مدربهم الفرنسي ٥٠٠ من مماليكه ، « وما من عظيم من عظماء القطر إلا وقدم عدداً من مماليكه لهذا الغرض ، حتى بلغ عدد أولئك الشبان ألفاً ، وكان المقصود أن يكونوا نواة للجيش المصري ، غير أنه لم يكن ميسوراً حملهم على رعاية النظام وتلقينهم تلك الفنون . فقرر الوالي إرسالهم الى أسوان ، لا ليطيعوا أمره إياهم بذلك فقط ، بل أيضاً ليحول بينهم وأسباب اللهو ويمنع ظنون ذوي التعصب والأوهام الباطلة من التحويم حولهم » « كلوت بك ٢ / ٢١٩ » . بعبارة أخرى أبعد محمد علي هؤلاء الضباط الألف الى أسوان حتى لا يغريهم وجودهم في العاصمة بالاشتراك في المؤامرات ضده على عادة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المماليك في ذلك العصر . أما بالنسبة للعساكر ففي أول الأمر « كان الوالي لا يذهب الى اختيارهم من الأتراك أو الأرناؤود ، لافضاء الجهود التي بذلت في سبيل تنظيمهم الى الفشل والخيبة ، بسبب أنهم كانوا يجهلون النظام ويكرهون بفطرتهم الرضوخ لاحكامه ، وكان من جهة أخرى لا يميل الى المجازفة بأخذهم من المصريين ، فلم يجد باباً للحيلة مفتوحاً أمامه الا الاعتماد على تجنيد السودانيين من أهل كردفان وسنار . ولقد جند فعلاً منهم ثلاثين ألفاً ، وأرسلهم على الفور الى بني عدي بالقرب من منفلوط في الوجه القبلي على الضفة اليسرى للنيل » . أو بعبارة أخرى كان محمد علي يخشى تجنيد المصريين في أول الأمر خشية أن يقوموا بانقلاب عسكري يطيح به كما كان يخشى تجمع ضباطه الأتراك في القاهرة فعينهم في معسكر منفلوط . فلما فشلت التجربة السودانية لم يجد بداً من المجازفة بتجنيد المصريين : « لتنفيذ مقاصده العالية وبلوغ مطامحه البعيدة ، فاعتزم حشد الجنود المصريين . وكانت هذه المجازفة محفوفة بالأخطار الكبار ، كما يثبته تذمر الأمة المصرية ونزوعها الى الهياج في جهات متعددة حتى اضطرت الحكومة الى التدخل لاخمادها . ولكن لما رأى الفلاحون الذين انتظموا في سلك الجيش ما يعاملون به من الرعاية وحسن العناية بشئونهم ، ورأوا أنهم يتغذون ويلبسون أحسن مما كانوا في بيوتهم ، انتهى الأمر بهم الى اعتياد حالتهم الجديدة والاغتباط بها » (« كلوت بك ٢ / ٣٢٢ ») . بعبارة أخرى لم يكن المصريون قوة سلبية تحت حكم محمد علي ، وإنما كانت ثوراتهم تتجدد من وقت لآخر ، فمحمد علي بعد أن صفى نفوذ الترك والمماليك كان لا يزال عليه أن يواجه الشعب المصري .

والحل الذي اهتدى اليه محمد علي كان حلاً بسيطاً : الجنود من المصريين والضباط من الأتراك ، وهو نفس المنهج الذي سار عليه في تسيير دفة الحياة المدنية : المآمير من المصريين والمديرون « المحافظون » من الأتراك . بهذا استطاع محمد علي إجهاض كل فاعلية حقيقية عند المصريين في التطلع الى الاستقلال أو الحكم الذاتي أو الحياة الدستورية ، وقد صور كلوت بك هذه الحالة على طريقته الخاصة ، فهو من ناحية يحاول تبرير منهج محمد علي

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ثم يـلقي بعد ذلك بعبارات تقودنا الى الدوافع الحقيقية قال :

« وكان الأتراك ، (يقصد العاملين في الجيش المصري) لما يشعـرون به من علوهم وكبريائهم يحـتـقـرون المصريـين ولا يكترثـون بهم ويعتقدون بهم العجز عن مجاراتهم . ولكن حرب مورة أثبتت لهم بالبرهـان القاطـع أن ذلك الشعب الخجول المنجمع ، الذي أذله الضغط القـديم ، أهل لمنـازعتهم فخر النجاح والفوز في القتال ، ولقد أثبت لهم فتح الشام وانتصارات (يقصد التي قهر فيها الجيش المصري الجيش العثماني) حمص وبيلان وقونيا سموهم الذاتي عليهم باعتبار كونهم أفراداً ، كـما أثبت شوكتهم بـاعتبار أنهم جمـوع مسوسـة بقواعد علم خطط القتال وتدابيره .

« على أن المصريين الذين يستحقون هذا الاطراء العظيم بوصف كونهم جنوداً لا يستحقونـه أبداً متى وصلوا في مـدارج الترقي الى مـراتب القيادة ، لأنهم في المراتب العاليـة لا يشعرون بكـرامة مـراكزهم الجـديدة ووجـاهتها ، فهم يغـايرون العثمـانيين والممـاليك في الأهليـة للقبض على زمـام القيـادة . وسرعان ما يتحولون الى عاداتهم القديمة بما اضطر سمو الوالي وابنه ابراهيم ، على الرغم منهما ، الى العدول عن تـرقيتهم وترفيعهم الى المـراتب الساميـة في الجندية .

« وتلقـاء هـذا النقص ، أسنـدت الى الممـاليـك والأتـراك في الجيش المنـاصب العليا . وليس بمستبعـد أن تكون قلة أهليـة المصـريـين للقيـادة من الظروف الملائمة لجريان الأحوال على مقتضى الواجب ، فإن الشعب المصري سريع التقلب عديم الثبات الى حد يخشى معه ، فيـما لو سلمت قيـادة الجنود الى ضباط منه ، نزوعهم الى الهياج والثورة . أما وقد وضع نظام على الترتيب السـابق فإن العسـاكر يخضعـون لضباطهم ويستـطيع هؤلاء الـزامهم بتنفيـذ أوامرهم لما يتخذونه من وسائل الاحتيـاط والتحفظ لذلـك ، لا سيما وانهم لا يستطيعون الاعتماد عليهم كما لو كانوا من أبناء جنسهم » . (لمحة عامـة الى مصر ٢ / ٣٣٨ - ٣٤٠) .

هذا الكلام الصريح يثبت أن محمد علي اتبع خطة مـدروسة للحيلولـة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

دون وصول المصريين الى مراكز القيادة حتى يتقي قيام الجيش المصري بثورة تطيح به وتحقق استقلال مصر ، وربما العالم العربي كله ، عن الامبراطورية العثمانية . وليس يبعد أن يكون بعض الضباط المصريين قد أساءوا التصرف فعلاً بما يتنافى وكرامة الجندية كما ذكر كلوت بك ، فاستعادة التقاليد العسكرية في شعب جرد من السلاح نحو ألفي عام لم يكن بالأمر اليسير . ولكن كلام كلوت بك يثبت أن الدافع الحقيقي لمنع المصريين من الوصول الى المراكز القيادية في الجيش والحياة المدنية جميعاً كان خوف محمد علي من ثورة مصرية تطيح به . . . . وبالباب العالي في وقت واحد . لقد بنى محمد علي كل هذا المجد الشامخ لنفسه لا لمصر . وهذه البذور المسمومة التي ألقاها محمد علي في العشرينات والثلاثينات من القرن التاسع عشر لشل كل فاعلية حقيقية للمقاومة المصرية ، هي التي أخرجت عرابي وجماعته لاقتلاعها بثورة ١٨٨٢ ، فقد كان في مقدمة مطالب العرابيين تمصير المناصب العليا في الجيش المصري أو على الأقل تسوية المصريين بالأتراك في بلوغ المناصب العسكرية العليا : مطلب قد يبدو في ظاهره طائفياً أو مهنياً ولكنه في حقيقته مرادف لاستقلال البلاد وسيادتها .

هذه صورة عامة لنشأة الفكرة القومية في مصر وفي بقية أرجاء العالم العربي . فإذا صدقنا كلام نابليون في مذكرته عن الحملة الفرنسية استخلصنا أن اختمار الفكرة القومية في مصر والعالم العربي قد بلغ قبل مجيئه الى مصر أي قبيل عام ١٧٩٨ ، حد التمام بحيث كان كل شيء معداً لانسلاخ العالم العربي عن تركيا وتصفية الامبراطورية العثمانية ، لا ينقصه الا ظهور رجل عظيم يتحقق على يديه هذا التغيير العظيم . وإذا صدقنا كلام كلوت بك استخلصنا ان حقد المصريين على حكامهم الأتراك كان حقداً متأصلاً في النفوس الى الحد الذي جعل محمد علي لا يطمئن الى تسليم المراكز القيادية الى المصريين سواء في القوات المسلحة أو في الحياة المدنية ويعتمد في إدارة مصر ومرافقها على الأتراك وعلى الخبراء الأجانب ولا سيما الفرنسيين منهم .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

نشأة الفكرة الديمقراطية

قبل أن يأتي بونابرت الى مصر بثلاث سنوات ، أي في عام ١٧٩٥ بلغت مقاومة الشعب المصري للوالي العثماني وللمماليك حداً وقف بالبلاد على حافة الثورة ، وأفضت هذه المقاومة الى استخلاص زعماء البلاد « حجة » مكتوبة وقعها الوالي العثماني وزعيما المماليك ، مراد بك وابراهيم بك ، اللذان اقتسما السلطة في مصر على طريقة قناصل روما القديمة ، حتى يخلو لهما حكم البلاد بتوزيع النفوذ . وإذا أردنا أن نستغل لغة العصر الحديث فقد وجب أن نسمي هذه الحجة نواة أول دستور استخلصته مصر من حكامها في الأزمنة الحديثة .

وقد سبق للسلطان سليم بعد فتح مصر عام ١٥١٧ أن أصدر للمماليك الحاكمين في مصر بعد أن قهرهم دستوراً يوزع عليهم فيه الاختصاصات ودوائر النفوذ ، ويحدد فيه علاقتهم بالباشا التركي أو الوالي ممثل الباب العالي في مصر . ولكن هذا الدستور التركي المملوكي وثيقة لا ناقة للمصريين فيها ولا جمل ، وهو ليس شيئاً شبيهاً بالماجنا كارتا أو ميثاقاً يتراضى عليه الملك ونبلاؤه أو باروناته لتحديد سلطات التاج وسلطات أمراء الاقطاع وتحديد سلطات هؤلاء جميعاً بالنسبة للأرض وما عليها من رقيق . فإذا كانت الماجنا كارتا تعد بداية حقيقية للدستور البريطاني فما ذلك إلا لأن نبلاء انجلترا ومن احتشد حولهم من جنود ومن خضع لهم من أهل البلاد . رغم قرب عهد انجلترا بالفتح النورماندي (١٠٦٦) ، انتفعوا بدرجات متفاوتة من تقييد سلطات التاج ، ومن هنا كان تاريخ الصراع الدستوري في انجلترا مجرد توسيع مطرد عبر العصور للطبقات المنتفعة من هذا الدستور . أما في مصر التي كانت السلطة فيها حكراً على الحكام الأتراك والارستقراطية العسكرية المملوكية ، وكلا الفريقين من الأجانب ، فقد كان الأمر على خلاف هذا . كان دستور السلطان سليم في حقيقته مجرد معاهدة بين

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

السلطان العثماني والمماليك ، وليس دستوراً ينظم العلاقة بين الراعي والرعية أو بين الحاكم وشعبه ، لأن المصريين كانوا بحكم القانون وبقوة الواقع معزولين سياسياً ومدنياً ، لا يباح لهم المشاركة في الوظائف العامة أو المشاركة في مسئوليات الحكم والادارة . وكان للوالي العثماني مجلس شبيه بمجلس الوزراء ولكن العضوية فيه كانت قاصرة على المماليك . وليس للمصريين نصيب في هذا الملك العريض إلا بعض الوظائف الدينية التي اقتضت ضرورات الحياة أن يتقلدها بعض شيوخ الأزهر لتصريف شئون الناس الدينية والمدنية ، وحتى هذه لم يكن هناك ضمان باسنادها للمصريين ، فقد كان الأزهر بحكم كونه مركزاً جامعاً لمثقفي العالم الاسلامي يضم من الأروقة بقدر ما هنالك من جاليات اسلامية وافدة على مصر : رواق للأتراك ورواق للأكراد ورواق للشوام ورواق للمغاربة ورواق للأحباش وهكذا دواليك ، فسلطته الروحية ذاتها لم تترك في مصر للمصريين بل نافسهم فيها علماء من كل حدب وصوب .

وفي الجبرتي (٣ / ٢٠٣ ـ ٢٠٤) أن السلطان العثماني عين يوسف أفندي « وهو من متصوفة الأتراك الذين يتعاطون الوعظ والاقراء باللغة التركية » نقيباً للاشراف بدلاً من السيد عمر مكرم ولكن العلماء المصريين لم يلبثوا أن فرضوا اسم السيد عمر مكرم .

ولذا فمن حقنا أن نصف تلك الحجة التي استخلصها علماء الأزهر المصريون يظاهرهم الشعب المصري من الوالي العثماني ومن زعيمي المماليك ، مراد بك وابراهيم بك أول دستور عرفته مصر ، أو أول ميثاق عرفته مصر ، يحدد قواعد الحكم ومسئولية الحاكم أمام المحكوم . رغم أنه سرعان ما أصبح حبراً على ورق . ولنستعد ما قاله الجبرتي تحت تاريخ ١٧٩٥ :

« (وفي شهر الحجة) وقع به من الحوادث أن الشيخ الشرقاوي له حصة في قرية بشرقية بلبيس ، حضر اليه أهلها وشكوا من محمد بك الألفي ، وذكروا أن أتباعه حضروا اليهم وظلموهم وطلبوا اليهم ما لا قدرة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لهم عليه . واستغاثوا بالشيخ ، فاغتاظ وحضر الى الأزهر وجمع المشايخ وقفلوا أبواب الجامع ، وذلك بعد ما خاطب مراد بك وابراهيم بك فلم يبديا شيئاً . ففعل ذلك ثاني يوم ، واجتمع عليهم خلق كثير من العامة وتبعوهم ، وذهبوا الى بيت الشيخ السادات من جهة الباب والبركة بحيث يراهم ابراهيم بك . وقد بلغه اجتماعهم فبعث من قبله أيوب بك الدفتردار فحضر اليهم وسلم عليهم ووقف بين يديهم وسألهم عن مرادهم ، فقالوا له : نريد العدل ورفع الظلم والجور وإقامة الشرع وإبطال الحوادث (يقصد حوادث النهب اليومية وكان يقوم بها المماليك وعسكرهم مما أفاض الجبرتي في وصفه) والمكوسات (يقصد الضرائب الجمركية داخل البلاد) التي ابتدعتموها وأحدثتموها . فقال : لا يمكن الاجابة الى هذا كله ، فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات . فقيل : هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس ، وما الباعث على الاكثار من النفقات وشراء المماليك ، والأمير يكون أميراً بالاعطاء لا بالأخذ . فقال : حتى أبلغ . وانصرف ولم يعد بجواب . وانفض المجلس ، وركب المشايخ الى الجامع الأزهر ، واجتمع أهل الأطراف (يقصد الضواحي) من العامة والرعية وباتوا بالمسجد . وأرسل ابراهيم بك الى المشايخ يعضدهم ويقول لهم : أنا معكم وهذه الأمور على غير خاطري ومرادي . وأرسل الى مراد بك يخيفه عاقبة ذلك . فبعث مراد بك يقول : أجيبكم الى جميع ما ذكرتموه الا شيئين : ديوان بولاق (يقصد إلغاء جمرك بولاق) وطلبكم المنكسر من الجامكية (يقصد المتأخر من الرواتب) ، ونبطل ما عدا ذلك من الحوادث والظلم وندفع لك جامكية سنة تاريخه اثلاثاً (يقصد ندفع مرتباتكم المتأخرة عن السنة الأخيرة على ثلاث أقساط) ثم طلب أربعة من المشايخ عينهم بأسمائهم ، فذهبوا اليه بالجيزة ، فلاطفهم والتمس منهم السعي في الصلح على ما ذكر . ورجعوا من عنده وباتوا على ذلك تلك الليلة . وفي اليوم الثالث حضر الباشا الى منزل ابراهيم بك ، واجتمع الأمراء هناك ، وأرسلوا المشايخ فحضر الشيخ السادات والسيد النقيب (يقصد السيد عمر مكرم نقيب الأشراف) والشيخ الشرقاوي والشيخ البكري والشيخ الأمير . وكان المرسل اليهم رضوان كتخدا (يقصد وكيل)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ابراهيم بك ، فذهبوا معه ومنعوا العامة من السعي خلفهم . ودار الكلام بينهم وطال الحديث ، وانحط الأمر (يقصد وانتهى الأمر) على أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم . وانعقد الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيساً موزعة ، وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق (يقصد الأوقاف) ويبطلوا رفع المظالم المحدثة والكشوفيات وما يجمعه الكشاف من أموال على الزراعة والتفاريد (جمع فردة وهي الضريبة) والمكوس (الضرائب الجمركية في داخل البلاد) ما عدا ديوان بولاق (يقصد جمرك بولاق) وان يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم الى أموال الناس ويرسلوا صرة الحرمين والعوائد المقررة من قديم الزمان ويسيروا في الناس سيرة حسنة . وكان القاضي حاضراً بالمجلس ، فكتب حجة عليهم بذلك ، وفرمن (يقصد صادق عليها ، والكلمة من فرمان) عليها الباشا ، وختم عليها ابراهيم بك ، وأرسلها الى مراد بك فختم عليها أيضاً . وانجلت الفتنة ، ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم وأمامه جملة عظيمة من العامة وهم ينادون حسب ما رسم ساداتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس بطالة (يقصد بطلت) من مملكة الديار المصرية . وفرح الناس وظنوا صحته ، وفتحت الأسواق وسكن الحال على ذلك نحو شهر ، ثم عاد كل ما كان مما ذكر وزيادة . ونزل عقيب ذلك مراد بك الى دمياط وضرب عليها الضرائب العظيمة وغير ذلك » « عجائب الآثار » (٢ / ٢٥٨ - ٢٥٩) .

هذه قصة ذلك الاجتماع التاريخي والمظاهرات التاريخية التي أسفرت عن عقد أول ميثاق مكتوب في تاريخ مصر الحديث بين الحاكم والمحكومين ونص فيه على بعض أصول الحكم وعلى بعض التزامات محددة ، وأهم هذه الأصول والالتزامات هي إبطال الظلم وأعمال السلب والنهب ، وإبطال الضرائب الاستثنائية وإلغاء الجمارك الداخلية فيما خلا جمرك بولاق وإرسال صرة الحرمين وصرف أموال الأوقاف وغيرها على مرتبات العلماء . ويلاحظ خلو الميثاق من ذكر أية مبادىء أو ضمانات تشريعية تؤدي الى تغيير نظام الحكم المعمول به في البلاد أو الى تقييد سلطة الحاكم بقوة القانون ، باشراك

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

العلماء المصريين في السلطة أو في وجوه منها بأية وسيلة من الوسائل . ومع هذا ، فهذا لا يغض من قيمة هذه الوثيقة التاريخية التي استخلصها الشعب المصري من حكامه الترك والمماليك قبل أن تنقضي ست سنوات على الثورة الفرنسية واعلان حقوق الانسان في فرنسا . وقد أجهضت هذه الثورة الشعبية بسبب قلة النضج السياسي عند الجماهير وقادتها الذين اكتفوا بالتعهدات الأدبية ولم يطالبوا بالضمانات العملية كالمشاركة في حكم البلاد ، وبسبب مخاتلة الباشا والمماليك بقصد كسب الوقت ، ولكن مجرد إنحناء الوالي العثماني والمماليك أمام إرادة الجماهير ، لدليل كاف على قوة هذه الحركة الديمقراطية الناشئة . أما إصرار المصريين على توقيع صك مكتوب يسجل التزامات الحاكم فهو الشيء الجديد في الحياة السياسية المصرية ، وهو يتضمن بداية تبلور فكرة الدستور في مصر . وغير معروف ان كانتْ فكرة أخذ تعهد كتابي على الحاكم قد نشأت من تلقاء نفسها في رؤوس العلماء المصريين ، أم أنها كانت صدى لما حدث في الثورة الفرنسية أيام « إعلان حقوق الانسان » بلغ اسماع المثقفين المصريين فاهتزت له قلوبهم كما اهتزت قلوب الناس في كافة أرجاء العالم المتحضر . ولا شك أن قادة مصر يومئذٍ لم يفطنوا لقلة خبرتهم في شئون السياسة الى أن الضمانين الحقيقيين لأي ميثاق أو دستور هي المشاركة في أداة الحكم من ناحية وإقامة تنظيم سياسي شعبي يكون الدرع الواقي لحقوق الجماهير من ناحية أخرى . وبغير هذين الضمانين يصبح أي صك يوقعه الحاكم للمحكوم حبراً على ورق .

وأياً كان الأمر فإن هذا التحرك الجماهيري الأول نحو الديمقراطية قد كشف عن حقيقة هامة في تاريخ البلاد ، وهي أن قيادة الجماهير كانت بيد خمسة من علماء الأزهر هم الشيخ أبو الأنوار السادات والسيد عمر مكرم والشيخ عبد الله الشرقاوي والشيخ خليل البكري والشيخ محمد الأمير . ويبدو من كلام الجبرتي أن الشيخ الشرقاوي كان أكثرهم شعبية أو أقربهم الى نفوس الجماهير ، بدليل أن المظلومين لاذوا به قبل سواه ، أو ربما كان ذلك محض مصادفة لأنهم كانوا مثله من أبناء الشرقية . كذلك يبدو من كلام الجبرتي أن الشيخ السادات كان أعلاهم مقاماً ، بدليل أن الشيخ الشرقاوي

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بعد أن عقد اجتماعه التاريخي مع مشايخ الأزهر خرج بالعلماء على رأس قائمة ممثلي الشعب المصري ، بل ويذكر الجبرتي اسمه قبل اسم السيد عمر مكرم نقيب الاشراف ، رغم رفعة مركزه الديني . والجبرتي الذي عرف كل هؤلاء الزعماء وخالطهم لا شك كان من أعرف الناس بمكانتهم . وقد أثبتت الحوادث فيما بعد ذلك ، حين جاء بونابرت الى مصر أن هؤلاء الخمسة ، يضاف اليهم الشيخ محمد المهدي والشيخ أحمد العريشي والشيخ يوسف الشبراخيتي والشيخ محمد الدواخلي ، كانوا يمثلون القيادة الحقيقية للشعب المصري بين هيئة كبار العلماء .

فلما انتصر بونابرت في معركة امبابة في ٢١ يوليو ١٧٩٨ وفرت أمامه جيوش الترك والمماليك ، جيوش مراد بك الى الصعيد وجيوش ابراهيم بك والوالي التركي ـ أبو بكر باشا ـ الى الشرقية ثم الى غزة ، احتل قصر مراد بك في الجيزة وجعله مركزاً مؤقتاً للقيادة العامة ، وكانت أول خطوة اتخذها هي الدخول في مفاوضات مع علماء الأزهر لتسليم القاهرة ولتسلم مسئولية الحكم في البلاد . وقد انتهت هذه المفاوضات بتكوين أول هيكل للدولة في مصر بني على الطراز الحديث : مجلس وزراء مصري وبرلمان مصري ومجالس مديريات ومجالس بلدية للحكم المحلي في الأقاليم . وكان أول بيان أصدره بونابرت من الجيزة في ٢٢ يوليو بيان كرر فيه المعاني التي وردت في بيانه الأول الذي أعده قبل أن تنزل قواته أرض الاسكندرية وجوهره أنه جاء ليطهر مصر من المماليك وانه يحترم دين البلاد وأنه سيسلم حكم البلاد إلى أصحابه الشرعيين وهم المصريون «أهالي البلاد الأصليين»، ولذلك «فيستألف ديوان من سبعة أعضاء يجتمعون من الأزهر يتصل منهم اثنان بقومندان الموقع ويتخصص أربعة بالمحافظة على الراحة والنظام وتدبير شئون البوليس » (الرافعي ١ /٨٩ ، لم ترد في الجبرتي) . وكان بعض العلماء قد فروا من القاهرة في ناحية المطرية وهم الشيخ السادات والسيد عمر مكرم والشيخ عمر الشرقاوي وغيرهم ، فاستكتب العلماء بونابرت خطابات بالامان لهم ، فعادوا جميعاً الى القاهرة فيما خلا السيد عمر مكرم الذي غادر البلاد الى سوريا مع الوالي التركي أبو بكر باشا وزعيم المماليك ابراهيم بك . وحين عرض نائب الوالي ، مصطفى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بك ، تسليم القاهرة الى بونابرت مقابل التعهد بحماية الأرواح والأموال وإشاعة الطمأنينة في النفوس أكد له بونابرت أن غرضه الأول هو « المحافظة على سعادة الشعب المصري واحترام شعائره الدينية وأمواله » ، وهي إجابة ذات مغزى سياسي ، لأن بونابرت لم يرتبط فيها إلا بصيانة أرواح المصريين وأموالهم متجاهلاً الارستقراطية التركية وفلول المماليك .

وحين انتهت المفاوضات بتسليم القاهرة دخلها أولاً الجنرال ديبوي على رأس طلائع الجيش الفرنسي في ٢٣ يوليو ١٧٩٨ ثم احتلها بونابرت بجيشه في اليوم التالي « ٢٤ يوليو » ، ونزل بقصر محمد بك الألفي بالأزبكية ، وبعد مشاورات مع علماء الأزهر أصدر في ٢٥ يوليو مرسوماً بتأليف أول وزارة مصرية من تسعة أعضاء هم المشايخ : (بحسب ترتيبهم في المرسوم) السادات والشرقاوي والصاوي والبكري والفيومي والعريشي وموسى السرسي والسيد عمر مكرم نقيب الاشراف ومحمد الأمير . وحدد اختصاصات هذه الحكومة بثلاثة أمور هي الأمن العام والتموين والصحة . ويبدو أن بعض هؤلاء الأعضاء عينوا دون أن يستشاروا ، فالقائمة الواردة في الجبرتي تتكون من تسعة أعضاء ليس بينهم الشيخ السادات ولا السيد عمر مكرم ولا الشيخ محمد الأمير ، وقد حل محلهم الشيخ مصطفى الدمنهوري والشيخ يوسف الشبراخيتي والشيخ محمد الدواخلي وأضيف اليهم الشيخ محمد المهدي سكرتيراً عاماً لمجلس الوزراء بتعيين من أعضاء المجلس . أما السيد عمر مكرم فمعروف أنه غادر البلاد مع الوالي التركي وابراهيم بك ، وربما كان ظهور اسمه في التشكيل الأول لأن علماء الأزهر رشحوه آملين في عودته . وأما السادات والشيخ الأمير رغم أنهما عادا إلا أنهما فيما يبدو قد اعتذرا عن الاشتراك في الحكم وقد عين الشيخ السادات رئيساً للجنة الأموال المصادرة ، وهي لجنة شكلت من الشيخ السادات والمسيو روستي قنصل النمسا والجنرال جنو ، لفحص شكاوى الأمراء المماليك وأتباعهم ممن صودرت أموالهم .

وقد كان في مصر ديوان ، أو مجلس وزراء طوال العصر التركي المملوكي ، ولكن عضويته كانت قاصرة على الأتراك والمماليك . وبهذا يكون

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مجلس الوزراء الذي شكله بونابرت أول مجلس وزراء مصري في تاريخ مصر ، على الأقل منذ ١٥١٧ ، بل وقبل ذلك بقرون . ولا شك أن هذه الواجهة من الحكم المصري كانت في حقيقتها « وزارة دمى » ، وهي حال كل وزارة من أبناء البلاد في أي بلد تحكمه سلطة عسكرية أجنبية تحتله . ولكن مجلس الوزراء المصري لم يكن مجرداً تماماً من الارادة المستقلة ولا سيما في الأمور التي لا تتعارض مع مصالح الفرنسيين المباشرة وقد كان يباشر اختصاصه المحدد في تعيين الموظفين رغم معارضة الفرنسيين في بعض الأحيان . ومن مظاهر هذه الارادة المستقلة أن بونابرت في اهتمامه باستئصال شأفة المماليك كان يعارض في تعيين محمد المسلماني محافظاً للقاهرة « أغات مستحفظان» وعلي الشعراوي مديراً للأمن العام « والي الشرطة» وحسن محرم مديراً للتموين « أمين احتساب » بحجة أنهم من جنس المماليك ، فتمسك مجلس الوزراء بهذه التعيينات بحجة أن أصحابها من أبناء البيوتات القديمة فهم لا يتجاسرون على الظلم ، وأخيراً رضخ بونابرت لقرار مجلس الوزراء .

وفي ٢٧ يوليو ١٧٩٨ أصدر بونابرت مرسوماً بإنشاء دواوين الأقاليم أو مجالس المديريات ، ونص المرسوم على أن يتألف في كل مديرية من مديريات القطر المصري ديوان من سبعة أعضاء يسهرون على مصالح المديرية ويعرضون عليه «على بونابرت » كل الشكاوى التي تصل اليهم ويمنعون اعتداء القرى بعضها على بعض . . . الخ » . وقد كان من أخطر مواد هذا المرسوم المادة الثانية التي نصت على أنه يعين في كل مديرية آغا « رئيس » الانكشارية (الجنود المتطوعين بالأجر) يتصل دائماً بالقومندان الفرنسي ، ويكون تحت أمرته قوة مسلحة من ستين رجلاً من الأهالي يحافظ بهم على النظام والأمن والسكينة . ومعنى هذا تكوين وحدات أو فصائل مسلحة من البوليس المصري لأول مرة في تاريخ البلاد، بعد أن كان محظوراً على المصريين حمل السلاح أيام الترك والمماليك . . . كذلك نصت المادة الثالثة على تعيين مباشر (مدير ضرائب) في كل مديرية لجباية أموال الميري والضرائب وإيراد أملاك المماليك في كل سنجقية ، أي محافظة ، وحل مجلس المديرية محل السنجق في كل اختصاصاته وحل رأي الجماعة محل رأي الفرد ، وهي تجربة في ديمقراطية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الحكم المحلي لم تكن معروفة في عهد الترك والمماليك .

أما أخطر خطوة اتخذها بونابرت في مصر لإعادة بناء الدولة على الأسس الحديثة فقد كانت قيامه بانشاء أول برلمان مصري عرف يومئذٍ باسم «الديوان العام » وكان أول تجربة عرفتها مصر في الحكم النيابي منذ عهد البطالسة . ففي ٤ ديسمبر ١٧٩٨ دعا بونابرت إلى إنشاء جمعية عامة مكونة من أعيان البلاد وذوي الشأن فيها وتكون لها صفة تمثيل المصريين على مستوى القطر كله بقصد استشارتها في النظام النهائي للمجالس التي أسسها وفي وضع النظام الاداري والمالي والقضائي في الدولة . فهذا الديوان العام من ناحية الفقه الدستوري كان بمثابة جمعية تأسيسية استشارية . وقد كان يتألف في صورته التأسيسية الأولى من ١٨٠ عضواً منهم ٢٧ نائباً عن القاهرة و١٨ نائباً عن الشرقية و١٨ عن المنوفية و٩ أعضاء عن كل من رشيد ودمياط والبحيرة والغربية والمنصورة والقليوبية والجيزة واطفيح وبني سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا (مجموع نواب المديريات والثغور ١١٧ عضواً) . وقد روعي في ممثلي كل مديرية أو محافظة أن يمثل ثلث نوابها طبقة العلماء وثلثهم التجار وثلثهم الأهالي أي الشعب ، وقد كان هؤلاء من مشايخ البلد ومن رؤساء العربان . أما طريقة اختيار هؤلاء المندوبين فغير معروف إن كانت مجرد تعيينات فرنسية أم أنها قامت على نوع من الانتخاب الفئوي أو شيء قريب من البيعة .

وقد انعقد هذا البرلمان لأول مرة في السبت الأول من أكتوبر « ٦ اكتوبر ١٧٩٨ » ، وفيه قرئت على الأعضاء ترجمة عربية لخطبة الافتتاح ، وهي أشبه شيء بخطبة العرش التي يعرض فيها رئيس الحكومة مشروعات حكومته على النواب ، وقد لخص الجبرتي هذا الخطاب كما يلي :

« إن مصر هو المركز الوحيد (يقصد أن مصر بلاد لا نظير لها) ، وأنه أخصب البلاد ، وكان يجلب اليه المتاجر من البلاد البعيدة . وان العلوم والصنائع والقراءة والكتابة التي يعرفها الناس في الدنيا أخذت عن أجداد أهل مصر الأول . ولكن قطر مصر بهذه الصفات طمعت الأمم في تملكه ، فملكه

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أهل بابل ، ومملكة اليونيون (يقصد اليونان) والعرب ، والترك الآن . إلا أن دولة الترك شددت في خرابه لأنها إذا حصلت الثمرة قطعت عروقها ، فلذلك لم يبقوا بأيدي الناس إلا القدر اليسير ، وصار الناس لأجل ذلك مختفين تحت حجاب الفقر وقاية لأنفسهم من سوء ظلمهم ، ثم إن طائفة الفرنساوية بعدما تمهد أمرهم وبعد صيتهم بقيامهم بأمور الحروب ، اشتاقت نفوسهم لاستخلاص مصر مما هي فيه وإراحة أهلها من تغلب هذه الدولة المفعمة جهلاً وغباوة ، فقدموا وحصل لهم النصر ، ومع ذلك لم يتعرضوا لأحد من الناس ولم يعاملوا الناس بقسوة . وإن غرضهم تنظيم أمور مصر وإجراء خلجانها (يقصد موانيها) التي دثرت فيصير لها طريقان : طريق البحر الأسود (يقصد البحر الأبيض المتوسط) وطريق البحر الأحمر ، فيزاد خصبها وريعها ، ويمنع القوي من ظلم الضعيف ، وغير ذلك استجلاباً لخواطر أهلها وإبقاء للذكر الحسن ، فالمناسب لأهلها ترك الشغب وإخلاص المودة . وإن هذه الطوائف المحضرة من الأقاليم يترتب على حضورها أمور جليلة لأنهم أهل خبرة وعقل ، فيسألون عن أمور ضرورية ويجيبون عنها ، فينتج لصارى عسكر (أي بونابرت) من ذلك ما يليق صنعه » .

ومن هذا النص نفهم أن هذه الجمعية لم تكن جمعية تشريعية بالمعنى الكامل بل كانت مجلس شورى أو جمعية استشارية ، نص في خطاب الافتتاح على أن بونابرت يسأل أعضاءها عن « الأمور الضرورية » فيبدي الأعضاء رأيهم ، « فينتج لصارى عسكر من ذلك ما يليق صنعه » .

وقد أصدر بونابرت عند انشاء هذا البرلمان مرسوماً خطيراً سمي « بفرمان الشروط » يحدد فيه اختصاصات هذا البرلمان الذي أنشأه ، من حيث صفته التشريعية الاستشارية ويحدد أنواع مشروعات القوانين التي يمكن أن يوصي بها فيصدرها بونابرت ، وبناء عليه فقد كان « فرمان الشروط » هو أول دستور عرفته مصر في تاريخها الحديث ، وقد سمي بفرمان الشروط لأن هذا الاصطلاح كان ترجمة لكلمة « شارت » Charte وهي « الميثاق » باللغة الفرنسية ، وفي لغة العصر كان يسمى « الشرطة » كما نجد في كتابات رفاعة الطهطاوي ، فالإصطلاح إذن معناه « مرسوم الميثاق » أو « مرسوم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الدستور » . وقد عين بونابرت عالمين من أعضاء المجمع العلمي المصري ، هما مونج وبرتوليه ، في وظيفة قوميسيرين في الديوان العمومي أو البرلمان لعرض مشروعات الحكومة على الأعضاء . وهذا نص مرسوم « فرمان الشروط » :

« إن الغرض من عقد الديوان العام هو تعويد الأعيان المصريين نظم المجالس الشورية والحكم ، فقولوا لهم أني دعوتهم لاستشارتهم وتلقي آرائهم فيما يعود على الشعب بالسعادة والرفاهية ، وما يفكرون في عمله إذا كان لهم حق الفتح الذي حزناه في ميدان القتال .

« اطلبوا من الديوان أن يبدي رأيه في المسائل الآتية :

أولاً : ما هو أصلح نظام لتأليف مجالس الديوان في المديريات وما هو المرتب الذي يجب تحديده للأعضاء .

ثانياً : ما هو النظام الذي يجب وضعه للقضاء المدني والجنائي .

ثالثاً : ما هو التشريع الذي يكفل ضبط المواريث ومحو أنواع الشكوى والإجحاف الموجودة في النظام الحالي .

رابعاً : ما هي الاصلاحات والاقتراحات التي يراها الديوان لاثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب .

ويجب أن تفهموا الأعضاء بأننا لا نقصد إلا توفير السعادة والرفاهية للبلاد التي تشكو من سوء نظام الضرائب الحالي كما تشكو من طريقة تحصيلها . وعليكم أن تضعوا للديوان نظامه الداخلي كما يأتي : ان ينتخب الأعضاء رئيساً له ، ونائب رئيس ، وسكرتيرين مترجمين اثنين ، وثلاثة مراقبين . وأن يكون ذلك بطريق الاقتراع وبكل مظاهر الانتخاب ، وعليكم أن تتبعوا المناقشات وتدونوا أسماء الأعضاء الذين يمتازون عن زملائهم في الديوان سواء بنفوذهم أو بكفايتهم » .

من هذا يتضح أن اختصاصات مجلس شورى القوانين هذا ، أو الديوان العمومي كما كان يسمى تمييزاً له من ديوان القاهرة أو الديوان

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الخصوصي وهو مجلس الوزراء كان لابداء الرأي في (١) نظام الحكم . (٢) نظام القضاء . (٣) نظام الملكية والتوريث . (٤) نظام الضرائب . وهو في حقيقته مدى واسع لإبداء الرأي . أما التكوين الهيكلي لهذا البرلمان الأول فقد كان على غرار برلمان فرنسا الفئوي الثلاثي الطبقات في عصر الملكية الذي ألغته الثورة الفرنسية ، وهو الـ Etats Généraux ، حين عصفت بحكم البوربون (طبقة رجال الدين وطبقة الأعيان وطبقة الشعب) . كذلك يلاحظ اهتمام بونابرت بتطبيق مبدأ التصويت السري في عملية الانتخاب بدلاً من البيعة .

أما كيف مارس هذا البرلمان الأول اختصاصاته ، فقد ذكر الجبرتي أن الديوان العام رأى أن يكون في كل مديرية « أي محافظة » مجلسان أو ثلاثة أو أربعة موزعة على البنادر الهامة . بمعنى آخر أنه لم يكتف بمجلس واحد من السبعة أعضاء لكل محافظة أو مديرية بل طالب بإنشاء مجالس المدن أو المجالس البلدية ورأى أن يوفد كل مجلس من هذه المجالس من بين أعضائه ثلاثة مندوبين الى القاهرة ليمثلوه في الديوان العمومي أو البرلمان . أما مجالس المدن الهامة وهي الاسكندرية ودمياط ورشيد فقد اقترح البرلمان أن تتألف مجالسها من ١٢ الى ١٥ عضواً . . . وهذه توصيات بالغة الخطورة ، لأن معناها التوسع في نقل نظام الحكم النيابي في أعماق البلاد ، سواء في المحافظات أو في الثغور الكبرى ، ومضاعفة عدد أعضاء البرلمان أو الديوان العمومي في القاهرة . كذلك تتجلى خطورة هذا الاقتراح المصري في ربط كل أجزاء البلاد بالسلطة التشريعية أو شبه التشريعية القائمة في القاهرة عن طريق ممثلي المدن الهامة فيه ، وتكوين قيادات مصرية منظمة مبثوثة في كل أرجاء البلاد تكون مرتبطة بالقلب النابض والعقل المفكر ، ألا وهو برلمان القاهرة .

وقد تخوف بونابرت من هذا المشروع الذي عرضه عليه البرلمان وعده بمثابة شوكة في جنب الحكم الفرنسي لأنه كان يهيء التربة الصالحة لتنظيم الشعب المصري على مستوى البلاد كلها في معركته ضد الاستعمار وفي كفاحه من أجل مزيد من الديمقراطية . فقرر في ٢٠ اكتوبر ١٧٩٨ أن يتكون

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الديوان العمومي أو البرلمان من ٢٥ عضواً فقط منهم ٩ أعضاء يمثلون القاهرة و١٦ عضواً يمثلون المديريات والثغور بمعدل نائب واحد لكل محافظة أو ثغر . بل وقد بلغ من تخوف بونابرت من هذا الجهاز النيابي الذي أنشأه بنفسه فغدا مصدر خطر عليه ، انه قرر أن هذا البرلمان الصغير لا يجتمع إلا إذا دعاه صاري عسكر إلى الاجتماع، وبذلك شل حركته . ثم وضع اللمسة الأخيرة في هذا التراجع من تجربة الديمقراطية الى الحكم المطلق ، بأن جعل مجلس الوزراء « الديوان الخصوصي » وهو من ٩ أعضاء ، ينبثق من هذا البرلمان الصغير المكون من ٢٥ عضواً . أو بلغة الفقه الدستوري : بعد أن أراد بونابرت أن يزرع في مصر تجربة فصل السلطات ، أي فصل السلطة التنفيذية الممثلة في مجلس الوزراء ، عن السلطة التشريعية الممثلة في البرلمان أو مجلس النواب ، عاد فتراجع وأدمج السلطتين ، لأن تكيل **مجلس للوزراء تحت** أمرته مباشرة يكاد عدد أعضائه يبلغ نصف عدد أعضاء **المجلس النيابي الذي** لا يجتمع إلا بإشارته ، كان مهزلة في تاريخ الحكم النيابي خير منه الاكتفاء بالسلطة التنفيذية وحدها دون قناع من البرلمانية الصورية . بل ان تكييفه الحقيقي من ناحية الفقه الدستوري ، هو الاكتفاء بالسلطة التنفيذية ممثلة في مجلس وزراء موسع فيه مندوبون من الأقاليم لاشراكهم في المسؤولية عن قرارات مجلس الوزراء .

أما بالنسبة لمجالس الأقاليم فقد رفض بونابرت فكرة إنشاء مجالس متعددة في كل مديرية أي محافظة ، وقرر أن يكون في كل محافظة ديوان واحد أو مجلس واحد من تسعة أعضاء تنتخبهم جمعية عمومية يعينها في كل مديرية قومندان المديرية وهو فرنسي ، مراعياً أن يكون أعضاؤها من كبار العلماء والتجار والصناع ومشايخ البلاد : باختصار مجلس مديرية ينتخب من داخل جمعية عمومية معينة ، على أن تكون مجالس الأقاليم تابعة لمجلس القاهرة .

وأما بالنسبة لنظام القضاء ونظام الملكية والتوريث والضرائب ، فقد رأى البرلمان الأول في صورته التأسيسية الأولى التي لم تدم أكثر من أسبوعين « من ٦ أكتوبر الى ٢٠ اكتوبر ١٧٩٨ » الابقاء على النظام القضائي المعمول به على حاله مع تحديد رسوم التقاضي . واطلع البرلمان على نظام الفرنسيين

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

في التوريث ولكن أعضاءه تمسكوا بحكم الشرع في توريث الذكور والاناث وأقرهم بونابرت على هذا . أما من حيث نظام الملكية فقد أدخل بونابرت نظام الشهر العقاري الاجباري لتسجيل مستندات الملكية تسجيلاً إجبارياً مقابل رسوم قدرها ٢٪ وجعل المرسوم ذا أثر رجعي مع مصادرة كل أطيان أو عقار لا يتم تسجيله لصالح الجمهورية الفرنسية . فاحتج أعضاء البرلمان ، فتراجع بونابرت وأصدر مرسوماً في ١٦ أكتوبر ١٧٩٨ بتوثيق العقود الجديدة فقط وفرض رسوم على الشهادات الحكومية وأدخل نظام الضريبة التصاعدية على الأملاك والعقارات مقدرة على أساس تقسيم الأملاك الى ثلاث شرائح والبيوت الى أربع . وقد قوبل فرض هذه الضرائب والرسوم الجديدة بسخط عام وكان أعضاء الديوان العمومي في مقدمة الساخطين ، ولكنهم لم يوفقوا الى تخفيفها وقد انتهى الصراع بين البرلمان وبونابرت بأن عطل بونابرت اجتماعات الديوان العام الموسع المكون من ١٨٠ عضواً في ٢٠ أكتوبر ١٧٩٨ وأحل محله الديوان العام المصغر المكون من ٢٥ عضواً .

وثار المصريون لتعطيل البرلمان كما ثاروا على هذه الضرائب الفادحة ، ولا سيما أصحاب الدكاكين والقهاوي الذين لم يألفوا دفع ضريبة عقارية أيام المماليك ، كما ثاروا على القروض الاجبارية التي فرضها الفرنسيون على المصريين ، فاندلعت ثورة القاهرة الأولى من الأزهر في ٢١ أكتوبر ١٧٩٨ ودامت ثلاثة أيام مجيدة انتهت بقمع الثورة . ولكن بونابرت اضطر الى التراجع فأعاد الحياة النيابية في ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ بعد أن ظل البرلمان معطلاً شهرين كاملين ولكنه أعادها في صورة وسط بين ديمقراطية البرلمان الأول ودكتاتورية البرلمان الثاني فجعل أعضاء الديوان العمومي ٦٠ عضواً معيناً (بدلاً من ٢٥) ، تعينهم السلطة الفرنسية من بين أعيان المصريين وممثلي طبقاتهم المختلفة . . . على أن يكون اجتماعهم بدعوة من حاكم القاهرة (وليس من صارى عسكر) . ونص مرسوم ٢١ ديسمبر على أن أعضاء الديوان العمومي ينتخبون من بينهم ١٤ عضواً يصدق بونابرت على أسمائهم ويتألف منهم الديوان الخصوصي (مجلس الوزراء) الذي يجتمع يومياً لتصريف شئون الدولة « لأجل قضاء حوائج الرعايا بلغة الجبرتي » . وكانت

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أكبر ثغرة في برلمان ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ أنه كان ممثلاً لمختلف طبقات سكان القاهرة وحدها ولم يكن فيه ممثلون عن الأقاليم ، وبهذا عزلت العاصمة سياسياً عن بقية أرجاء البلاد . ومع هذا فقد رأى بعض المؤرخين ، ومنهم الرافعي ، أن تشكيل البرلمان الجديد كان الثمرة المباشرة لثورة القاهرة الأولى ، وفي الرافعي « ٢ / ١٠ » نص لريبو من كتابه « التحليل العلمي والحربي للحملة الفرنسية » يقول فيه ريبو :

« لقد تجدد الشعور بضرورة أحداث هيئة نيابية تكون سبيل التفاهم بين الفرنسيين والشعب المصري ، وظهر خطأ الفكرة القائلة بإبطال الديوان ، وكان نابليون أول من شعر بضرورة إعادته . لقد تردد في إرجاعه أملاً في أن يتعود المصريون اتصال علاقتهم مباشرة بالسلطات الفرنسية ولكنه لاحظ أن شعور العداء والكراهية لا يزال يطغى ويزداد كل يوم قوة فيفسد العلاقات بين الفرنسيين والأهالي ، فعزم من ثم على الرجوع الى برنامجه القديم واعادة الهيئة النيابية المصرية ، ولم يشأ أن يفهم الشعب أنه مكره على إعادة الديوان ولا أنه قد أعاده من ضغط واضطرار فاجتهد في أنه يصبغ عمله بصبغة الكرم والسخاء » .

وفي هذا التحليل اعتراف واضح بأن ثورة القاهرة الأولى إنما قامت في ٢١ أكتوبر ١٧٩٨ احتجاجاً على إلغاء أول برلمان عرفته البلاد ، برلمان ٦ أكتوبر الموسع الممثل لكافة أرجاء البلاد وتعطيل اجتماعاته في ٢٠ اكتوبر ، وليس لمجرد الاحتجاج على الضرائب العقارية ورسوم الشهر العقاري والقروض الاجبارية . لقد احتج هذا البرلمان على هذه التشريعات الجديدة واصطدم ببونابرت ، فلجأ بونابرت الى حله والتخلص من هذه السلطة الشعبية التي دعاها لتعاونه في السيطرة على البلاد ، ولكنها انقلبت قيداً عليه يشل إرادته وتحولت الى قيادة وطنية التفت حولها أماني المصريين .

وقد ظل الديوان يجتمع من ٢٧ ديسمبر ١٧٩٨ حتى ٢٤ يناير ١٨٠٠ وهو تاريخ توقيع معاهدة العريش التي تم فيها التراضي بعد هزيمة الفرنسيين أمام الترك على جلاء الفرنسيين عن مصر وإعادتها الى السيادة العثمانية .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ورغم أن كليبر رد الجيش التركي في معركة عين شمس في ٢٠ ابريل ١٨٠٠ وتعقبه حتى حدود فلسطين وأخمد ثورة القاهرة الثانية التي امتدت من ٢٠ مارس الى ٢١ ابريل ١٨٠٠ ، إلا أنه لم يفكر في إعادة الديوان المعطل . وظل الديوان معطلاً تسعة شهور ، من ٢٤ يناير ١٨٠٠ حتى أكتوبر ١٨٠٠ ، حين أعاده عبد الله مينو ، خليفة كليبر بعد مقتله ، بقصد التقرب من المصريين ، وقد ذكر الرافعي أن عبد الله مينو استغنى عن البرلمان « الديوان العمومي » واكتفى بمجلس الوزراء « الديوان الخصوصي » الذي اختزله الى تسعة أعضاء هم المشايخ : الشرقاوي « رئيساً » والمهدي « سكرتيراً » والفيومي ومحمد الأمير ومصطفى الصاوي والجبرتي وعلى الرشيدي الحمامي وخليل البكري وموسى السرسي « أعضاء » وهي القائمة الواردة في الجبرتي . وقد تميز عهد هذا المجلس الأخير الذي انتهى بانتهاء دولة الفرنسيين في مصر باعتقال أكثر وزرائه : فاعتقل الشرقاوي والمهدي والصاوي والفيومي والبكري في القلعة مع السادات . ثم أفرج عن الفيومي واعتقل الأمير لانضمام ابنه الى الترك . ثم أفرج عن الصاوي لمرضه وهكذا ، حتى دالت دولة الفرنسيين . وبديهي أن اعتقال عبد الله مينو لوزرائه ما كان ليتم لو أنهم كانوا مجرد أدوات طيعة في يده .

غير أن قارىء الجبرتي يجد فيه عبارات قاطعة تدل على أن الديوان العمومي ظل يدعى للاجتماع حتى آخر يوم رحل فيه الفرنسيون عن القاهرة . ففي الجبرتي تحت تاريخ ٣ صفر ١٢١٦ « حصلت الجمعية بالديوان وحضر التجار ومشايخ الحارات والاغا » وقرىء على الأعضاء رسالة من الجنرال بليار موجهة الى المجلس تقول أنه تلقى من الاسكندرية بلاغاً حربياً من عبد الله مينو فحواه أن القوات الفرنسية في خير حال وأنها تنتظر بين يوم وآخر وصول سفن حربية فرنسية من فرنسا لنجدتها « فكونوا مطمئنين الخاطر من طرفنا وداوموا على هدوئكم وسكونكم الى آخر ما فيه من التمويهات ، وكل ذلك لسكون الناس وخوفاً من قيامهم في هذه الحالة » (« عجائب الآثار » ٣ / ١٨٠) ، أما آخر جلسة عقدها الديوان العمومي فقد ذكر الجبرتي أنها كانت في ٢٤ صفر ١٢١٦ ، « وفيه » أرسلوا أوراقاً

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ورسلاً للاجتماع بالديوان وهو آخر الدواوين ، فاجتمع المشايخ والتجار وبعض الوجاقلية واستوف الخازندار والوكيل والترجمان ، فلما استقر بهم الجلوس أخرج الوكيل كتاباً مختوماً وأخبر أن ذلك الكتاب من صارى عسكر مينو بعث به الى مشايخ الديوان، ثم ناوله لرئيس الديوان ففضه وناوله للترجمان فقرأه والحاضرون يسمعون » « عجائب الآثار » ٣ /١٨٤) .

وقد أورد الجبرتي نص هذه الرسالة وخلاصتها أن مينو سعيد بما أبداه أعضاء الديوان العمومي من الحكمة وحسن التعاون رغم عجزهم عن « تنظيم أهالي البلد بالهدى والطاعة الموجبة منه لحكومة الفرنساوي » ، وانه أبلغ بونابرت بهذا التعاون فسر به ووعد أن يكتب الى الديوان العمومي ليشكره . كذلك أبلغهم مينو بانتصارات بونابرت في أوربا ووعدهم بنصر الفرنسيين في مصر . والرسالة مؤرخة في ١٨ صفر أي أنها كتبت قبل وصول خبر الصلح الى الاسكندرية . وفي هذا الاجتماع علق الوكيل الفرنسي فأبلغ الأعضاء بانسحاب الجيش الفرنسي ومهد أذهان الأعضاء للتغيير الوشيك في حكم مصر التي آلت من جديد الى العثمانيين ، وذكرهم بالاصلاحات التي قام بها الفرنسيون ولا سيما بونابرت « الذي لا ينسى أحبابه كما لا ينسى أعداءه ، ولو لم يكن له من الحسن إلا جعلكم وسايط لاغاثة الناس لكان كافياً . وانكم تعلمون أنه كان نظر الى أحوال المارستان (يقصد المستشفى) ومصالح المرضى ، وكان قصده أن يبني جامعاً ولكن عاقه توجهه الى الشام . وذكر كثيراً من أمثال هذه الخرافات والتمويهات ، ثم أخرج ورقة بالفرنساوي وقرأها بنفسه حتى فرغ منها . ثم قرأ ترجمتها بالعربي الترجمان رفاييل ، ومضمونها حصول الصلح وتمويهات وهلسيات ليس في ذكرها فائدة » (عجائب الآثار ٣ ـ ١٨٥) . ثم قرأ استوف وزير الخزانة بياناً كرر فيه هذه التمويهات والهلسيات عن صداقة الفرنسيين للمصريين ، وذكرهم بمشروعاتهم في مصر وشرح لهم دسائس الانجليز . « ولما فرغوا من قراءته قيل له أن الأمر لله والملك له ، وهو الذي يمكن منه من شاء وانفض الديوان وركب المشايخ وخرجوا للسلام على الوزير يوسف باشا الذي يقال له الصدر الأعظم والسلام على القادمين معه أيضاً من أعيان دولتهم والأمراء المصرية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(يقصد المماليك المصريين) » كل هذا تم غداة تسليم الفرنسيين القاهرة للعثمانيين .

وقد تعرض كل من اشتركوا في الحكم من العلماء والأعيان في عهد الحملة الفرنسية لاتهامات تتراوح بين الخيانة والتعاون مع الاستعمار الفرنسي . ولكن الذي لا شك فيه هو أن إقامة هذه الواجهة المصرية للحكم الفرنسي وإجراء هذه التجربة الأولى في الحكم النيابي ، بعد أن كان المصريون معزولين تماماً عن أداة الحكم في البلاد ، وبعد أن كانوا خاضعين تماماً للحكم الشخصي أيام الترك والمماليك ، كان بمثابة إيقاظ لهم الى حقهم في مزاولة السلطة في بلادهم وبمثابة تدريب لهم على مسئوليات الحكم الديمقراطي . وفي هذا يقول الرافعي في تاريخ الحركة القومية » (٢ / ٤٤ - ٤٥) .

« وهكذا اكتسب الديوان نفوذاً كبيراً في إدارة شئون الحكومة بما كانت ترجع اليه السلطة الفرنسية في مهمات الأمور . فلم يكن يبرم الجنرال دوجا والمسيو بوسيلج شأناً من الشئون المتعلقة بإدارة الأمن في القاهرة أو بكل ما له مساس بالشريعة وإدارة الضرائب أو بالتقاليد والعادات المرعية إلا بعد مفاتحة أعضاء الديوان واستشارتهم في تلك المسائل . وكانت تسمع آراؤهم في معظم الشئون ، وهذه سلطة لم يكن أحد من الحكام الأقدمين على العهد العثماني يخولها أية جماعة أو هيئة من علماء البلاد وأعيانها ، فالبكوات المماليك كانوا يقضون في الأمور بسياسة أهوائهم وإدارتهم ، ولم يكن مع أمرهم أمر ولا مع سلطتهم سلطة » . أما على المستوى الوطني ، فلكم تدخل أعضاء الديوان لدى الفرنسيين للافراج عن المعتقلين وللتخفيف من الضرائب ولرفع الظلم عن المضطهدين .

وقد أثبتت الحوادث بعد خروج الفرنسيين أن هذه الفترة الوجيزة التي شارك إبانها المصريون في السلطة كانت العامل الحاسم في تبلور القيادة الشعبية المصرية ، وفي دخول جماهير الشعب المصري طرفاً في حكم بلاده وفي تقوير مصيرها بصورة لم يسبق لها نظير . وإذا كانت يقظة ١٧٩٥ قد انتهت بإملاء « حجة » على الباشا العثماني وعلى مراد بك وابراهيم بك زعيمي

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المماليك ، فإن هذه اليقظة قد اشتدت في ١٨٠٥ ، ولما تمض ثلاثة أعوام على خروج الفرنسيين ، الى حد قيام جماهير الشعب المصري بتحدي الباب العالي وعزل الباشا العثماني وتعيين محمد علي والياً على مصر ، بعد أن كان عزل الولاة الأتراك عملاً سياسياً لا يشارك فيه إلا المماليك .

وقد روى الجبرتي أن المصريين استقبلوا العثمانيين العائدين أولاً بالطبل والزمر والزغاريد ، ولكن أسباب الشقاق بدأت تتجلى منذ اليوم الأول ، حين بدأت جنود الوالي الانكشارية تقاسم الأهالي أرزاقهم بمزاولة التجارة في الاحياء الشعبية كالحسينية والأزهر أو تأخذ سلعهم دون مقابل أو تنهب وتسلب في الحضر وفي الريف . فلما عين الباب العالي محمد خسرو باشا والياً على مصر استفحل ظلمه وظلم جنوده ، وبدأ الشقاق بينه وبين المماليك المصرلية صراعاً على السلطة في البلاد . فانضم الفلاحون الى المماليك ضد العثمانلية . وانضم محمد علي في هذه المرحلة الى جانب المماليك والمصريين تقرباً اليهم وطرد بجنوده الوالي العثماني ، وأقام مكانه أحمد خورشيد باشا محافظ الاسكندرية والياً على مصر ، فاعتمد الباب العالي هذا التعيين تهدئة للخواطر ، بل واعتمد تعيين محمد علي قائمقام الوالي نزولاً على رغبة المصريين . ولكن النهب والسلب وسفك الدماء والضرائب الفادحة لم تتوقف ، وكانت طوائف العسكر من الأرناؤوط والدلات والبشناق الخ . . . تشيع الذعر بين المصريين .

وهذا ما يقوله الجبرتي في وصف الاضطربات التي أدت الى عزل الوالي العثماني واختيار محمد علي والياً على مصر ، بعد وصفه لعربدة العسكر العثماني في قليوب وفتكهم بأكثر من مائة من الفلاحين تصدوا لمقاومتهم . أما القاهرة فقد كانت مسرحاً للحوادث الدامية وقد ورد تقويمها في تاريخ الجبرتي لشهر صفر ١٢٢٠ .

« (وفي أوله) حضر سكان مصر القديمة نساء ورجالاً الى جهة الجامع الأزهر يشكون ويستغيثون من أفعال الدالاتية ، ويخبرون أن الدالاتية قد أخرجوهم من مساكنهم وأوطانهم قهراً ولم يتركوهم يأخذوا ثيابهم ومتاعهم بل

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ومنعـوا النسـاء أيضـاً عنـدهم ، ومـا خلص منهم إلا من تسلق ونط من الحيطان » .

« والمشـايخ تـاركون الحضـور الى الأزهر وغـالب الأسواق والـدكاكـين مغلوقة ، وبطل طلوع المشـايخ والـوجاقليـة ومبيتهم بالقلعـة ، فحضر الآغـا (يقصد مستحفظان ، وهو المحافظ أو الحكمـدار) الى نواحي الأزهـر ونادى بـالأمان وفتـح الدكـاكين في العصـر ، فقال النـاس : وأي شيء حصـل من الأمـان ، وهـو يـريـد سلب الفقـراء ويـأخـذ أجـر مسـاكنهم ويعمـل عليهم غرامات . وبـاتوا في هـرج ومرج . فلما أصبـح يوم الأحـد ثاني عشـرة ركب المشايخ الى بيت القاضي واجتمع به كثير من المتعممين والعامة والأطفال حتى امتلأ الحوش والمقعد بالنـاس ، وصرخـوا بقولهم : شـرع الله بيننا وبـين هذا الباشا الظالم ، ومن الأولاد من يقول : يا لطيف . ومنهم من يقـول : يا رب يا متجلي أهلك العثملي ، ومنهم من يقول : حسبنا الله ونعم الوكيـل ، وغير ذلك . . .

« (فلما أصبحوا يوم الاثنـين) اجتمعوا (يقصـد القاضي والسيـد عمر مكرم والعلماء) في بيت القاضي وكذلك اجتمـع الكثير من العـامة فمنعـوهم من الدخول الى بيت القـاضي وقفلوا بابيـه ، وحضر اليهم أيضـاً سعيد آغـا والجماعة ، وركب الجميع وذهبوا الى محمد علي وقالوا لـه : أنا لا نـريد هـذا الباشا حاكماً علينا ولا بد من عزله من الولاية ، فقـال : ومن تريـدونه يكـون والياً ؟ قالوا له : لا نرضى إلا بك ، وتكون والياً علينا بشروطنا لما نتـوسمه فيك من العدالة والخير فامتنع أولاً ثم رضي وأحضروا له كركاً وعليـه قفطان وقام اليه السيد عمر والشيـخ الشرقـاوي فألبسـاه له ، وذلـك وقت العصر . ونادوا بذلك في تلك الليلة في المدينة ، وأرسلوا الى أحمد باشا بذلك (يقصـد أحمد باشا خورشيـد الوالي العثمـاني) ، فقال : إني مـولى من طرف السلطان فلا أعزل بأمر الفلاحين ، وأنـزل من القلعة إلا بـأمر من السلطنـة . وأصبح الناس وتجمعوا أيضاً فركب المشايخ ومعهم الجمع الغفير من العامة وبـأيديهم الأسلحة والعصى ، وذهبوا الى بركة الأزبكية حتى ملأوها . . .

« ونزل كثير من أتباع الباشا بثيابهم الى المـدينة ، وانحـل عنه (يقصـد

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تخلى عنه) طائفة الينكجرية (يقصد الانكشارية) ولم يبق معه إلا طوائف الأرنؤد المغرضون لصالح (يقصد المنحازون الى) أغاقوش وعمر أغا . . .

« واستمر أحمد باشا المخلوع ومن معه على الخلاف والعناد وعدم النزول من القلعة ، ويقول : لا أنزل حتى يأتيني أمر من السلطان الذي ولاني . وأرسل تذكرة الى القاضي . . . فأجابه القاضي بقوله : أما ما كان من الجامكية (يقصد المرتبات) المحولة فإنها لازمة عليكم من إيراد المدة التي قبضتموها في المدة السابقة ومن قبيل ما ذكرتموه من عدم ضرر الرعية ، فإن إقامتكم بالقلعة هو عين الضرر . فإنه حضر يوم تاريخه نحو الأربعين ألف نفس بالمحكمة وطلبوا نزولكم أو محاربتكم ، فلا يمكننا دفع قيام هذا الجمهور ، وهذا آخر المراسلات بيننا وبينكم والسلام » . « (عجائب الآثار » ٣ /٣٢٨ - ٣٣٠) .

فثورة القاهرة على الوالي التركي خورشيد باشا بدأت من أول مايو ١٨٠٥ وأفضت الى عزل خورشيد باشا والمناداة بمحمد علي والياً على مصر في ١٣ مايو ١٨٠٥ . ويلاحظ في هذه الثورة أنها كانت أنضج ثورات مصر سياسياً منذ ثورة ١٧٩٥ . فالسنوات الأربع الفاصلة بين جلاء الفرنسيين وتنصيب محمد علي والياً على مصر ، عرفت خمس ولاة منهم أربعة قتلوا أو عزلوا خلال سنتين ، وهم خسرو باشا وقد خلع ، وطاهر باشا وقد قتل وأحمد باشا وقد طرد ، وعلي الجزائرلي باشا وقد قتل ، وكان آخرهم خورشيد باشا وقد عزل ، وقد كان عزل الولاة الأربعة أو قتلهم مظهراً من مظاهر الصراع على السلطة في مصر بين الدولة العثمانية والمماليك ورؤساء الفرق المرتزقة أو الانكشارية بأجناسهم المختلفة من البانيين ودلاتية وغيرهم ، ولم يكن الشعب المصري طرفاً إيجابياً في هذا الصراع . أما ثورة مايو ١٨٠٥ ، فقد كانت ثورة مصرية شعبية قامت بها جماهير الشعب بقيادة علماء الأزهر ، وعمت فيها المظاهرات المسلحة أرجاء القاهرة (الجبرتي يذكر مظاهرة من ٤٠,٠٠٠ مواطن) كما اشترك فيها الفلاحون ، « وكان الفقراء من العامة يبيعون ملابسهم أو يستدينون ويشترون الأسلحة » ، كما قال الجبرتي . وقيام السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوي بالباس محمد علي بدلة الوالي في دار

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المحكمة بعد اختياره والياً على مصر له مغزى ديمقراطي خطير ، لأن رموز السلطة كانت في الماضي يسبغها السلطان العثماني على الوالي ، وحين جاء بونابرت واختير الشيخ عبد الله الشرقاوي رئيساً للديوان ألبسه بونابرت هذه الخلعة بيده ، وكانت طيلساناً مثلث الألوان (الأزرق والأبيض والأحمر ألوان الثورة الفرنسية) فنزعها وألقاها على الأرض محتجاً . فالمعنى الحقيقي في قيام عمر مكرم والشرقاوي بالباس محمد علي مسوح الحكم باسم الشعب هو أن الشعب قد غدا للمرة الأولى مصدر السلطة الشرعية في تنصيب الولاة . كذلك من أهم عناصر هذا الموقف التاريخي أن العلماء حين بايعوا محمد علي لم يفوضوا اليه السلطة المطلقة ، وإنما اختاروه والياً « بشروطنا » . أما هذه الشروط التي اشترطها العلماء قادة الشعب ، وتعهد محمد علي باحترامها ، فهي كما ورد في الجبرتي .

« تم الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والاقلاع عن المظالم والا يفعل أمراً الا بمشورته ومشورة العلماء ، وانه متى خالف الشروط عزلوه » .

بمعنى آخر كان هناك ثلاثة شروط أساسية ، قامت عليها شرعية سلطة الوالي : (١) احترام القانون . (٢) الشورى . (٣) تمثيل الارادة الشعبية التي تملك تنصيب الولاة كما تملك عزلهم إذا خرجوا على حكم القانون وحكم الشورى . وإعلان هذه الأركان الثلاثة وقبول محمد علي لها كان بمثابة إقامة نظام جمهوري رياسي فيه نواة الحياة الدستورية النيابية . ولعل أهم ركن من هذه الأركان الثلاثة هو تقرير مبدأ أن الأمة مصدر السلطات . وفي الرافعي (٢ /٣٣٨) فقرة من محضر ورد نصه في المؤرخ فولابل صاحب « مصر الحديثة » ولكنه لم يرد في الجبرتي ، وهذا هو المحضر الذي حرره في ١٣ مايو ١٨٠٥ زعماء الشعب في بيت القاضي بعزل الوالي العثماني وتعيين محمد علي والياً مكانه . وفي هذا المحضر الذي يرى فولابل أن محرره كان الشيخ محمد المهدي :

« إن للشعوب طبقاً لما جرى به العرف قديماً ولما تقضي به أحكام

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الشريعة الاسلامية الحق في أن يقيموا الولاة ولهم أن يعزلوهم إذا انحرفوا عن سنن العدل وساروا بالظلم ، لأن الحكام الظالمين خارجون على الشريعة » .

هذا النص الخطير يستمد خطورته من أن الزعماء المصريين قننوا به مبدأ أن الأمة مصدر السلطات ، وهي النظرية السياسية التي نادت بها الثورة الفرنسية وفلاسفتها وهدمت بها نظرية حق الملوك الالهي في تلك المعركة الفكرية والاجتماعية الرهيبة التي دارت رحاها في الفكر الأوروبي وفي السياسة الأوروبية بين أصحاب الحق الإلهي وأصحاب الحق الطبيعي خلال القرن الثامن عشر .

وقد وجد زعماء مصر في أحكام الشريعة الاسلامية وفي تاريخ الشعوب السند المقنن لها . لقد كان الوالي العثماني ورجاله يعترضون على سلطة الشعب في خلع الوالي ويطالبون بسند شرعي يثبت حق الشعوب في خلع الولاة ، فجاءتهم هذه الفتوى من زعماء البلاد ، فكانت هذه بدايات نشأة الفقه الدستوري في تاريخ مصر الحديث .

لقد كانت « حجة » ١٧٩٥ عهداً وميثاقاً ، ولكنها لم تتجاوز في فاعليتها الارتباط الأدبي من قبل الحاكم أن يجرى بالعدل بين الناس . ولقد كان « فرمان الشروط » في ١٧٩٨ نواة أول دستور عرفته البلاد ، ولكنه كان منحة من بونابرت كما كان خالياً من أية ضمانات لتقييد سلطة الحاكم ، وبقي السيف والمدفع هما مصدر السلطة الحقيقية . أما محضر ١٨٠٥ فقد كان نواة الدستور المصري بكامل معانيه الفقهية والديمقراطية ، وكان بداية كفاح طويل مرير بين الشعب وحكامه عبر قرن ونصف قرن من الزمان ، اتسع مداه باطراد وازدادت أبعاده عمقاً عاماً بعد عام .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الباب الثالث

الوزارة الأولى . . .
والدستور الأول . . والبرلمان الأول

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١ ـ الوزارة الأولى

هناك بعض الحقائق التاريخية التي ينبغي أن نضعها تحت أبصارنا وأن نتمعن فيها فلا نصرفها قبل أن نستوعب كل ما تضمنته من معان فكرية وتاريخية . وأول هذه الحقائق هو الثورة الفكرية والسياسية والاجتماعية التي هزت عقل مصر ووجدانها ونظام الحكم فيها وتكوينها الاجتماعي وعامة قيمها التقليدية نتيجة للثورة الفرنسية ولحملة بونابرت بوجه خاص .

وأخطر مظهرين من مظاهر هذه الثورة الفكرية والسياسية والاجتماعية كانا أولاً : بعث القومية المصرية وثانياً : نشأة الفكرة الديمقراطية التي تجلت في تأسيس أول مجلس مصري للوزراء وأول برلمان مصري في القاهرة وتأسيس مجالس المديريات والمحافظات في أقاليم مصر ، عام ١٧٩٨ ، أي ظهور بدايات الديمقراطية نظرياً وعملياً في تاريخ مصر الحديث .

أما الأسباب الحقيقية لحملة بونابرت على مصر فنوجزها في الصراع الدولي بين انجلترا وفرنسا للسيطرة على العالم كما يتضح من ديباجة القرار الذي أصدرته حكومة الديركتوار بتاريخ ١٢ أبريل ١٧٩٨ بتسمية جيش الحملة « جيش الشرق » ، فقد ورد في هذه الديباجة :

« إن حكومة الديركتوار لما رأته من أن البكوات المماليك الذين استولوا على حكومة مصر قد اتصلوا بالانجليز بأمتن الروابط وجعلوا أنفسهم تحت مطلق تصرفهم ، وأنهم يرتكبون الأعمال العدائية والمظالم الفظيعة ضدّ الفرنسيين ويضطهدونهم وينهبون أموالهم ويعتدون على أرواحهم . ولما كان من واجب الحكومة أن تقتص من أعداء الجمهورية أينما وجدوا ، وإذا كانت الطريقة المنطوية على الغدر التي استولت بها انجلترا على رأس الرجاء الصالح قد جعلت وصول السفن الفرنسية الى الهند محفوفاً بالمصاعب في الطريق

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المعتادة ، فمن المهم فتح طريق جديد لقوات الجمهورية للوصول الى الهند »[1] .

وفي نفس هذه الوثيقة التاريخية حددت مهمة الجنرال بونابرت بغزو مصر براً وبحراً ، « وطرد الانجليز من جميع البلاد الشرقية التي يستطيع الوصول اليها ، وهدم المراكز التجارية التي لهم في البحر الأحمر وعهدت اليه حفر برزخ السويس واتخاذ كل الوسائل اللازمة ليضمن للجمهورية الفرنسية امتلاك البحر الأحمر » .

هذه هي الأسباب الحقيقية للحملة الفرنسية . ولما كان هذا الصراع الأوروبي لا يهم المصريين في قليل أو كثير ، لم يكن هناك مناص من أن يعلن بونابرت لهم بمجرد نزول قواته أسباباً أخرى يمكن أن يقبلوها ، فأصدر جملة منشورات وبيانات لا يشير فيها بتاتاً الى هذا الصراع الأوروبي ، وإنما يظهر فيها بمظهر المخلص لمصر من حكم الدخلاء ومن ظلم المماليك أو الأتراك بحسب الحالة ، ويعدهم بإقامة حكومة مصرية تتصرف في شئون المصريين بدلاً من الحكومة التركية ودولة المماليك ، كما يعدهم بنظام من الحكم قائم على الشورى .

وقد سبق أن ذكرنا أن بونابرت كتب المنشور الأول ، وهو نداء للشعب المصري يشرح فيه أسباب الحملة الظاهرية ، في ٢٧ يونية سنة ١٧٩٨ ، على ظهر البارجة « أوريان » في طريقه الى مصر وأرخه بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٧٩٨ ، وهو تاريخ نزول قواته في الاسكندرية ، وأعدته بالعربية جماعة من المستشرقين والمترجمين كانوا يرافقونه ، وطبعت منه ٤٠٠٠ نسخة قبل رسو البارجة في ميناء الاسكندرية على المطبعة العربية التي أحضرها بونابرت معه على ظهر البارجة ، فكان هذا المنشور أول ما طبعته هذه المطبعة التي أمر بونابرت بإيداعها في بيت قنصل البندقية في الاسكندرية مع المطبعة اليونانية والمطبعة الفرنسية اللتين جاء بهما أيضاً ، كما أمر بونابرت بإعداد هذه المطابع للعمل في ثمان وأربعين ساعة من نزوله ثغر الاسكندرية وبطبع ٤٠٠٠ نسخة

(١) الرافعي « تاريخ الحركة القومية في مصر » ج ١ ص ٧٧ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أخرى من النص العربي ، وكان بونابرت عند مروره بمالطة قد حرر نحو ٧٠٠ أسير من المسلمين الترك والعرب المغاربة ، وهم من أسرى فرسان مالطة[١] ، ونقلهم على ظهر بارجته الى مصر ليستخدمهم في توزيع منشوره في مختلف أرجاء البلاد من ناحية ، وليظهر للمصريين أنه صديق الاسلام ومحرر المسلمين من قبضة المسيحيين ، وفي الجبرتي أن بعضهم من الجواسيس وأنهم كانوا ملمين باللغات . وهكذا تم توزيع البيان الأول منذ اليوم الأول لنزول القوات الفرنسية في ميناء الاسكندرية .

ونظراً لأهمية هذا البيان نورد نصه كاملاً كما ورد في الجبرتي (٣ / ٤ - ٥) :

« بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله لا ولد له ولا شريك له في ملكه . من طرف الفرنساوية المبنى على أساس الحرية والتسوية ، السر عسكر الكبير أمير الجيوش الفرنساوية بونابرت يعرف أهالي مصر جميعهم أن من زمان مديد الصناجق الذين يتسلطون في البلاد المصرية يتعاملون بالذل والاحتقار في حق الملة الفرنساوية ، ويظلمون تجارها بأنواع الايذاء والتعدي ، فحضر الآن ساعة عقوبتهم وأخرنا ، من مدة عصور طويلة هذه الزمرة المماليك المجلوبين من بلاد الأبازة والجراكسة يفسدون في الاقليم الحسن الأحسن الذي لا يوجد في كرة الأرض كلها ، فأما رب العالمين القادر على كل شيء فإنه قد حكم على انقضاء دولتهم . يا أيها المصريون قد قيل لكم أنني ما نزلت بهذا الطرف الا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب صريح فلا تصدقوه . وقولوا للمفترين أنني ما قدمت اليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين وأنني أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه والقرآن العظيم . وقولوا أيضاً لهم أن جميع الناس متساوون عند الله ، وأن الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط ، وبين المماليك والعقل والفضائل تضارب ، فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شيء أحسن فيها من الجواري الحسان والخيل العتاق

---

(١) الرافعي « تاريخ الحركة القومية في مصر » ج ١ ص ٧٧ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والمساكن المفرحة ، فإن كانت الأرض المصرية التزاماً للمماليك فليرونا الحجة التي كتبها الله لهم ، ولكن رب العالمين رؤوف وعادل وحليم، ولكن بعونه تعالى من الآن فصاعد لا ييأس أحد من أهالي مصر عن الدخول في المناصب السامية ، وعن اكتساب المراتب العالية ، فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور وبذلك يصلح حال الأمة كلها ، وسابقاً كان في الأرض المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر ، وما أزال ذلك كله إلا الظلم والطمع من المماليك .

« أيها المشايخ والقضاة والأئمة والحربجية وأعيان البلد ، قولوا لأمتكم أن الفرنساوية هم أيضاً مسلمون مخلصون واثبات ذلك أنهم قد نزلوا في رومية الكبرى وخربوا فيها كرسي البابا الذي كان دائماً يحث النصارى على محاربة الاسلام ، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردوا منها الكوالريه الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين ، ومع ذلك الفرنساوية في كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثماني وأعداء أعدائه أدام الله ملكه ومع ذلك أن المماليك امتنعوا عن طاعة السلطان غير ممتثلين لأمره فما أطاعوا أصلاً إلا لطمع أنفسهم .

« طوبى ثم طوبى لأهالي مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير فيصلح حالهم وتعلى مراتبهم .

« طوبى أيضاً للذين يقعدون في مساكنهم غير مائلين لأحد من الفريقين المتحاربين فإذا عرفونا بالأكثر تسارعوا الينا بكل قلب ، لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على المماليك في محاربتنا فلا يجدون بعد ذلك طريقاً الى الخلاص ولا يبقى منهم أثر .

« المادة الأولى ـ جميع القرى الواقعة في دائرة قريبة بثلاث ساعات عن المواضع التي يمر بها عسكر الفرنساوية فواجب عليها أن ترسل للسر عسكر من عندها وكلاء كيما يعرف المشار اليه أنهم أطاعوا وأنهم نصبوا علم الفرنساوية الذي هو أبيض وكحلي وأحمر .

« المادة الثانية ـ كل قرية تقوم على العسكر الفرنساوي تحرق بالنار » .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

« المادة الثالثة ـ كل قرية تطيع العسكر الفرنساوي أيضاً تنصب صنجاق السلطان العثماني محبنا دام بقاؤه بقاؤه » .

« المادة الرابعة ـ المشايخ في كل بلد يختمون حالاً جميع الأرزاق والبيوت والأملاك التي تتبع المماليك وعليهم الاجتهاد التام لئلا يضيع أدنى شيء منها » .

« المادة الخامسة ـ الواجب على المشايخ والعلماء والقضاة والأئمة أنهم يلازمون وظائفهم ، وعلى كل أحد من أهالي البلدان أن يبقى في مسكنه مطمئناً ، وكذلك تكون الصلاة قائمة في الجوامع على العادة ، والمصريون بأجمعهم ينبغي أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لانقضاء دولة المماليك قائلين بصوت عال : أدام الله اجلال السلطان العثماني ، أدام الله اجلال العسكر الفرنساوي . لعن الله المماليك ، وأصلح حال الأمة المصرية . تحريراً بمعسكر اسكندرية في ١٣ شهر مسيدور من إقامة الجمهورية الفرنساوي يعني في آخر شهر محرم سنة ١٢١٣ سنة هجرية » .

وقبل أن نناقش هذا البيان يجمل بنا أن نشير الى ما أورده الرافعي من مقابلات بين النص العربي والنص الفرنسي . وأهم هذه المقابلات ما ذكره من أن العبارة الأولى : « بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله لا ولد له ولا شريك له في ملكه . من طرف الفرنساوية المبني على أساس الحرية والتسوية » غير واردة في النص الفرنسي المنشور في مراسلات نابوليون ج ٤ الوثيقة رقم ٢٧٣٢ ويبدأ بعبارة : « المعسكر العام بالاسكندرية في ١٤ مسيدور من السنة السادسة الموافق ١٨ محرم ١٢١٣ هجرية بونابرت عضو المجمع العلمي الأهلي والقائد العام » . وأن عبارة « سيدبرون الأمور » في نص الجبرتي هي ترجمة لكلمة Gouvermeront أي « سيتولون الحكم » . وأن عبارة « قولوا لأمتكم أن الفرنساوية هم أيضاً مسلمون مخلصون » وردت في الأصل الفرنسي « أننا أصدقاء المسلمين الحقيقيين » أي الصادقين . وان عبارة « ومع ذلك الفرنساوية في كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة لسلطان العثماني وأعداء أعدائه أدام الله ملكه » وردت في الأصل الفرنسي : « ألسنا نحن الذين كنا على الدوام في خلال العصور أصدقاء

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

السلطان العثماني أدام الله ملكه » . أما التاريخ الوارد في الجبرتي فيصححه الرافعي بأنه ١٤ لا ١٣ مسيدور ويقابل ١٨ محرم لا آخر محرم .

وواضح أن أكثر هذا التباين بين النص العربي والنص الفرنسي تباين مدروس مقصود ، فتصدير البيان العربي بأنه صادر من بونابرت باسم الجمهورية الفرنسية المبنية على أساس « الحرية والمساواة » هو بمثابة إعلان لشعارات الثورة الفرنسية في مصر ، وهي « الحرية والمساواة والاخاء » كما هو معروف . ومن الطبيعي أن بونابرت المتملق لعواطف المصريين الدينية لم يكن لديه بأس من أن يعلن للمصريين أن الفرنسيين « مسلمون مخلصون » ولكن لم يكن مستطيعاً أن يواجه حكومة الادارة (الديركتوار) في بلاده بهذا الزعم الباطل . ويبدو أن ترجمة العبارة القائلة بأن المصريين « سيتولون الحكم » بعبارة « سيدبرون الأمور » نشأت من عجز المترجمين ربما بسبب عدم تبلور فكرة « الحكومة » في لغة السياسة المصرية يومئذٍ . ولكن كان واضحاً للجميع أن ما وعد به بونابرت هو إنشاء « حكومة مصرية » .

أما خطورة هذا البيان بغض النظر عن نواياه ومراميه السياسية من وجهة نظر فرنسا فنابعة من أنه أقر وأعلن جملة مبادىء أصبحت منذ التاريخ دعائم أساسية في تاريخ البلاد وفي نظمها السياسية والادارية وفي عقائدها القومية والاجتماعية . وهذه المبادىء هي :

أولاً : بعث القومية المصرية القائم على تمجيد مصر وحضارتها الأولى وتفسير انهيار هذه الحضارة بأنها نتيجة لحكم المماليك (فيما بعد أوضح بونابرت أنها نتيجة للحكم الأجنبي عامة) وهو البعث الذي تبلور في فكرة « الأمة المصرية » التي يشير اليها البيان وفي دعوة « مصر للمصريين » فيما بعد .

ثانياً : الدعوة للحرية والمساواة كدعامتين أساسيتين للنظام السياسي والاجتماعي . وتفسير المساواة بأنها المساواة أمام الله والمساواة أمام القانون أو ما يسمونه في العرف الأنجلو سكسوني « تكافؤ الفرص » وواضح أن البيان ينكر أية فوارق بين البشر لا تنبع من الفوارق « في العقل والفضائل والعلوم فقط » وبالتالي فإن البيان باستخدام كلمة « فقط » الاستبعادية هذه وبتوكيده

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لهذا المبدأ في أكثر من موضع قد أنكر صراحة الفوارق المترتبة على الجنس والدم واللون والمال والعقيدة . بل ان تعريضه المتكرر بمنشأ المماليك « المجلوبين من بلاد الأبازة والجراكسة » (في الأصل الفرنسي « من جورجيا والقوقاز ») ، وهم الطبقة الحاكمة ، فيه تعريض بالأرستقراطية العنصرية بوجه خاص . والتحدي واضح في قول البيان : « فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملكوا مصر وحدهم ويختصوا بأحسن ما فيها » .

ثالثاً : مهاجمة النظام الاقطاعي أو نظام الالتزام كما كان يسمى يومئذٍ ، وما اقترن به من حق الملوك الالهي وحق التملك الالهي والبيان حين يقول : « فإن كانت الأرض المصرية التزاماً للمماليك فليرونا الحجة التي كتبها الله لهم » إنما ينقل الى مصر نفس المعركة الفكرية والفقهية التي دارت رحاها في أوربا بين أنصار الحق الإلهي والحق الطبيعي قبيل الثورة الفرنسية وتبلورت نهائياً في الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الانسان .

رابعاً : وعد المصريين بتأسيس « حكومة مصرية » باب المناصب فيها ، بما في ذلك المناصب العليا ، مفتوح أمام جميع المواطنين على قدم المساواة ، لا تمييز بينهم إلا « بالعقل والفضائل والعلوم » .

هذه إذن هي أسس النظام الجديد ، أو أهم أسسه ، التي وعد بها بونابرت بإرسائها في بيانه الأول للمصريين ثم حاول أن يضع منها موضع التنفيذ ما تناسب مع مصلحة فرنسا . وقد كان في المرحلة الأولى يبدي حرصاً شديداً على أن يبين أن هدف حملته هو القضاء على الاقطاع والمماليك وأنه يعمل في إطار السيادة العثمانية على مصر . ولعل اهتمامه بتأكيد تفاهم فرنسا مع تركيا كان جزءاً من سياسته الدينية القائمة على إيهام المصريين أن « الفرنساوية » تجل الاسلام وتؤازر المسلمين ، ولما كان للخليفة العثماني سلطان روحي عظيم بين المسلمين بغض النظر عن أجناسهم مماثل لسلطان بابا روما على المسيحيين في مختلف البلاد الكاثوليكية ، فالراجح أن بونابرت قد آثر في المرحلة الأولى تجنب أي عمل من شأنه استفزاز المسلمين في شعورهم الديني كتحدي الامبراطورية التركية مركز الخلافة . أو بعبارة أخرى أنه بدأ هذه المرحلة الاستعمارية بحل وسط يترك فيه الولاية الدينية لتركيا

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ويحتفظ فيه بالولاية الزمنية لفرنسا . ولكن بونابرت سرعان ما غير موقفه من تركيا بعد أن تحالفت تركيا مع انجلترا لاقصائه عن مصر ، فضم الاتراك في بياناته التالية الى قائمة الظلمة والمستبدين والمستغلين .

أما المطامع الاستعمارية الفرنسية ، وهي الدافع الحقيقي للحملة الفرنسية على مصر ، فهي بغير حاجة الى إيضاح . ولكن هذا لا يغير من حقيقتين على جانب كبير من الأهمية .

الأولى : هي أن الاستعمار الفرنسي في محاولته نسف حكم طبقة المماليك ثم تفتيت الامبراطورية العثمانية ، لجأ الى استعداء الشعوب الخاضعة لهما ، وكانت أدواته الأولى في التأليب هي إذكاء القومية فيها وإذكاء الاتجاهات الانفصالية في أبنائها ، أما الحقيقة الثانية فهي سخاء الاستعمار في وعود الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والاداري لاسترضاء هذه الشعوب . وقد كان بونابرت ، من ناحية المبدأ ، في مركز ممتاز ، فقد كان وراءه رصيد ضخم من مبادىء الثورة الفرنسية يسمح له بأن ينادي رسمياً بكافة المبادىء التحررية وأن يهز القيم الاقطاعية التقليدية المستقرة في هذه البلاد منذ العصور الوسطى .

فبغض النظر إذن عن مطامع الاستعمار الفرنسي فقد تعرض المصريون في ١٧٩٨ تعرضاً شديداً نظرياً وعملياً وسط ظلام الاستعمار التركي لأهم المؤثرات التحررية التي جاءت بها الثورة الفرنسية . وكما ذكر عبد الرحمن الرافعي وجد المصريون لأول مرة في تاريخهم غازياً رغم وعيده الفظيع لمقاوميه يشيد بحضارتهم الغابرة ويمجد شخصيتهم القومية ويعترف بكيانهم القومي فيتحدث في بيانه عن « الأمة المصرية » أو كما يقول الرافعي : « ان فكرة إنشاء حكومة أهلية من المصريين هي أظهر ما في المنشور من الوعود التي أراد أن يجتذب بها قلوب المصريين ، والواقع أن نابليون (يقصد بونابرت) في هذا المنشور قد استثار الروح القومية المصرية ، ولم يسبق لفاتح قبل ذلك العصر أن يشيد بمكانة مصر وعظمتها ويوجه خطابه الى المصريين ويعدهم بأن يكونوا أصحاب الحل والعقد في البلاد »[1] بل لعل المصريين قد تعرضوا لهذه

(١) الرافعي : تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ، ص ٨٨ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المؤثرات التحررية التي جاءت بها الثورة الفرنسية قبل تعرض بعض الدول الأوروبية لها وربما بصورة أشد وأحدّ ، مما يفسر نضوج هذه الاتجاهات في مصر قبل نضوجها في تلك البلاد .

وبدأ بونابرت العمل لتنفيذ برنامجه بمجرد دخوله القاهرة في ٢٤ يوليو ١٧٩٨ فما أن هزم بونابرت مراد بك في موقعة الأهرام (امبابة) في ٢١ يوليو ١٧٩٨ حتى احتل قصره بالجيزة وجعله مركزاً للقيادة العامة ، ولبث في البر الغربي أياماً دارت في خلالها المفاوضات بينه وبين علماء الأزهر وهم زعماء الشعب فأصدر في ٢٢ يوليو ١٧٩٨ بياناً آخر موجهاً الى أهل القاهرة ومؤرخاً في معسكر الجيزة ، يؤكد فيه عزمه على إنشاء وزارة مصرية[١] . وفي مذكرات نابليون التي أملاها على الجنرال برتران في سانت هيلانة يذكر نابليون أنه أوفد من قبله غداة معركة الأهرام ترجماناً لمقابلة علماء الأزهر ومشايخه ، وهم الذين تولوا زمام الحكم بعد المعركة ، بعد أن اجتمعوا وتشاوروا واتفقوا على التسليم . وكان بونابرت حتى هذه المرحلة حريصاً على الحفاظ على علاقات الود مع تركيا ، فكلف ترجمانه أيضاً بمقابلة الوالي التركي ممثل السلطان العثماني في مصر لمفاوضته أيضاً على التسليم ولكن الوالي أبو بكر باشا كان قد فر الى سوريا مع كبير المماليك ابراهيم بك ونقيب الاشراف السيد عمر مكرم . ولعل ترجمان بونابرت قابل نائب الوالي مصطفى بك الذي كان لا يزال مقيماً في القاهرة .

وفي الجبرتي أن علماء الأزهر اجتمعوا في ٢٢ يوليو ١٧٩٨ للتشاور في الأمر ، ويبدو أنهم كانوا يرغبون في مزيد من التأكيدات والتفسيرات فأوفدوا رسولين الى بونابرت ، وكان لا يزال معسكراً في قصر مراد بك بالجيزة ،

---

(١) جاء فيه : « اني مسرور من سلوكهم وقد أحسنتم صنعاً بعدم مقاومتي . إني جئت لإبادة المماليك وحماية التجارة وأهالي البلاد الأصليين ، فليطمئن الخائفون وليرجع الفارون الى بيوتهم وليستمر الأهالي على إقامة الشعائر الدينية كالمعتاد ، واطمئنوا على عائلاتكم وبيوتكم وأملاككم واطمئنوا على دينكم الذي أحترمه . ولما كان من عرضي ألا يختل الأمن وأن يسود النظام فيستألف ديوان من سبعة أعضاء يجتمعون من الأزهر يتصل منهم اثنان بقومندان الموقع ويتخصص أربعة بالمحافظة على الراحة والنظام وتدبير شئون البوليس » « الرافعي ١ / ٨٩ لم ترد في الجبرتي » .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يحملون رسالة اليه بهذا المعنى ، قرأها عليه ترجمانه ، فسأل بونابرت : « وأين عظماؤكم ومشايخكم ولم تأخروا عن الحضور الينا لنرتب لهم ما يكون فيه الراحة ؟ » فطلب الرسولان تجديد الأمان ليطمئن الناس . فكتب بونابرت رسالة أخرى[1] ، وأصر على حضور زعماء الشعب اليه . وقال ، بلغة الجبرتي : « لا بد أن يحضر الينا المشايخ والشوربجية لنرتب لهم ديواناً ننتخبه من سبعة أشخاص من العقلاء يدبرون الأمور » أي يتولون الحكم . وعاد الرسولان بهذه التأكيدات واطمأن الناس . وأوفد علماء الأزهر الى بونابرت بالجيزة مندوبين هما الشيخ مصطفى الصاوي والشيخ سليمان الفيومي ، فسألهم بونابرت : « هل أنتم كبار المشايخ ؟ » وهو السؤال العملي من رجل عملي ، وواضح منه أن بونابرت كان حريصاً على التفاهم مع زعماء الشعب الحقيقيين المسموعي الكلمة . فأبلغه المندوبان بأن المشايخ الكبار قد تركوا القاهرة فطلب بونابرت اليهما أن يكتبا لهم بالعودة لتأسيس الديوان ، أي لتسلم الحكم « لأجل راحتكم وراحة الرعية وإجراء الشريعة » ولكن الشيخ الصاوي والشيخ الفيومي طالبا بونابرت بأن تصدر عنه التأكيدات شخصياً « واستكتبوه عدة مكاتبات بالحضور والأمان » وبعد عودة المندوبين بعث العلماء برسائل بونابرت الى الزعماء المختفين فعاد الشيخ السادات والشيخ عمر الشرقاوي ونفر من العلماء الفارين في ناحية المطرية . ولم يعد عمر مكرم بل غادر البلاد الى سوريا مع الوالي التركي (أبو بكر باشا) وكبير المماليك (إبراهيم بك) .

كذلك انتقل نائب الوالي ، مصطفى بك ، بعد مداولات مع بعض التجار ، على رأس وفد الى بونابرت في الجيزة ، ليعرض تسليم القاهرة مقابل التعهد بحماية الأرواح والأموال وإشاعة الطمأنينة بين السكان فكانت إجابة

---

(١) عن الجبرتي : « معسكر الجيزة خطاباً لأهل مصر . إننا أرسلنا لكم في السابق كتاباً فيه الكفاية ، وذكرنا لكم أننا ما حضرنا إلا بقصد إزالة المماليك الذين يستعملون الفرنساوية بالذل والاحتقار وأخذ مال التجار ومال السلطان ، ولما حضرنا الى البر الغربي خرجوا إلينا فقابلناهم بما يستحقونه وقتلنا بعضهم وأسرنا بعضهم ونحن في طلبهم حتى لا يبقى أحد منهم بالقطر المصري ، وأما المشايخ والعلماء وأصحاب المرتبات والرعية فيكونون مطمئنين وفي مساكنهم مرتاحين » .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بـونابـرت ذات مغزى سيـاسي فقد أكـد لنائب الـوالي أن غرضـه الأول هـو « المحافظة على سعادة الشعب المصري واحترام شعـائره الـدينية وأمـواله »[1] فهو رغم أنه يخـاطب ممثل سلطان تـركيا لم يؤكـد الا سياستـه نحو المصـريين متجاهلاً الارستقراطية التركية التي كـانت تعايش الارستقـراطية المملوكيـة في مصر يومئذٍ ، ومتجاهلاً ضمناً أوضاع السيادة التركية التي كانت قائمة يومئـذٍ فأهم ما في هذا الموقف البونابرتي إذن هو عداؤه أو تجاهله لأيـة سلطة رسمية أو مراكز قوى أو مصالح في مصر غـير مصريـة واتجاهـه رأساً الى التفـاهم مع زعماء الشعب المصري وأقطابه . وهذا هو أهم الوجوه الايجابية في تأثير الحملة الفرنسية على مصر .

ولما انتهت هذه المفـاوضات بتسليم المـدينة دخلهـا أولاً الجنرال ديبـوي عـلى رأس طلائـع الجيش الفرنسي في ٢٣ يـوليو ١٧٩٨ ثم احتلهـا بونـابرت بجيشه في اليوم التالي (٢٤ يوليو) ، ونزل بقصر محمد بك الألفي بالازبكيـة وبعد مشاورات مع علماء الأزهر أصـدر بونـابرت مـرسومـاً بتأليف أول وزارة مصرية ، وعرفت هذه الوزارة يومئذٍ باسم « الـديوان » أو « ديـوان القاهـرة » وهذا نص المرسوم :

« معسكر القاهرة في ٧ ترميدور من السنة السـادسة للجمهـورية (٢٥ يوليو ١٧٩٨) .

« بونابرت عضو المجمع العلمي الأهلي والقـائد العـام للجيش يأمـر بما يأتي :

« أولاً : تحكم مدينة القاهرة بديوان من تسعة أعضاء .

. . « ثانياً : يتألف هذا الديوان من المشـايخ : السـادات ، والشرقـاوي ، والصاوي ، والبكري ، والفيومي ، والعريشي ، ومـوسى السرسي ، السيـد عمـر مكرم نقيب الاشـراف ، ومحمد الأمـير ، وعليهم أن ينتخبـوا من بينهم رئيساً لهم وأن يختاروا سكـرتيراً من غـير الأعضاء . ويعينـوا اثنين من الكتبـة والتراجمة يعرفان الفرنسية والعربية .

---

(١) الرافعي ١ - ٩١ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

« ولهذا الديوان حق تعيين اثنين من الأغوات (رؤساء الجند) لادارة البوليس وعليه أن ينتخب لجنة مؤلفة من ثلاثة آخرين يكلفون بمهمة دفن الموتى بالقاهرة وضواحيها الى فرسخين منها

« ثالثاً : يجتمع الديوان كل يوم من الظهر ويبقى ثلاثة أعضاء على الدوام بدار المجلس .

« رابعاً : يقام على باب الديوان حرس فرنسي واخر تركي .

« خامساً : على الجنرال برتييه (رئيس أركان الحرب) وقومندان المدينة (الجنرال ديبوي) أن يكونا في الساعة الخامسة مساء اليوم بدار الديوان لاجراء ما يلزم لأعضائه ولكي يأخذا عليهم عهداً الا يعملوا شيئاً ضد مصلحة الجيش » .

ومن هذا المرسوم تتضح جملة أمور ، منها أن بونابرت عدل اتجاهه الى تكوين مجلس الوزراء من سبعة أعضاء كما سبق أن أعلن الى تسعة أعضاء ، ومنها أن تأليف المجلس كان بالانتخاب ومنها تحديد اختصاصات هذا المجلس بثلاثة أمور هي الأمن العام والتموين والصحة ، أي أنه وزارة مكونة من ثلاث وزارات هي وزارة الداخلية ووزارة التموين ووزارة الصحة كما نقول بمصطلحات اليوم .

أما الجبرتي فقد ذكر أن عدد الوزراء كان عشرة لا تسعة وأن بونابرت أمر باستدعاء المشايخ والوجاقلية عند نائبة (قائمقام صاري عسكر أي نائب القائد العام) : « فلما استقر بهم الجلوس وخاطبوهم وتشاوروا معهم في انتخاب عشرة من المشايخ للديوان وفصل الحكومات ، فوقع الاتفاق على الشيخ عبد الله الشرقاوي والشيخ خليل البكري والشيخ مصطفى الصاوي ، والشيخ سليمان الفيومي ، والشيخ محمد المهدي ، والشيخ موسى السرسي ، والشيخ مصطفى الدمنهوري ، والشيخ أحمد العريشي ، والشيخ يوسف الشبرحيتي ، والشيخ محمد الدواخلي » وقد فسر عبد الرحمن الرافعي الاختلاف بين الجبرتي ومرسوم بونابرت في أسماء ثلاثة من أعضاء « الديوان » هم عمر مكرم والسادات ومحمد الأمير الواردين في مرسوم بونابرت بأن

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المشايخ قد انتخبوهم إما على غير علم منهم كما في حالة السيد عمر مكرم الذي كان قد غادر القاهرة في طريقه الى سوريا أو كان يعد العدة لذلك ، وإما بغير موافقتهم كما في حالة الشيخ السادات والشيخ الأمير اللذين يـ جح الرافعي أنهم « لم يقبلوا العضوية أما لرفضهم الاشتراك في مهزلة الحكم مع الفرنسيين أو لأي سبب آخر » فحل محلهم الدمنهوري والشبراخيتي والدواخلي . أما المهدي فقد كان سكرتيراً معيناً في الديوان ، عينه الأعضاء بحسب المرسوم « من غير الأعضاء » ولكن نظراً لسطوته العظيمة في الديوان وفي الحياة العامة طوال حكم الفرنسيين ، فقد أصبح « سكرتير عام مجلس الوزراء » كما نسميه اليوم هو رئيس الوزراء الفعلي . لهذا كان طبيعياً أن يورد الجبرتي اسمه بين أسماء أعضاء الديوان . وأياً كان الأمر ، فهذا الاختلاف يشير الى وجود مرسوم بونابرتي ضائع يجب مرسوم ٢٥ يوليو سنة ١٧٩٨ ، فمن غير المعقول أن يباشر الدمنهوري والشبراخيتي والدواخلي في التشكيل الجديد سلطة الوزراء عرفياً وبغير سند قانوني .

أما الشيخ السادات فرغم عدم اشتراكه في الوزارة بحسب قائمة الجبرتي فقد عين رئيس لجنة الأموال المصادرة ، وعنه يقول الرافعي : « ولعله تورع عن قبول هذه العضوية لأنها لا تتناسب مع مقامه في البلاد ، على أنه كان مع ذلك موضع احترام نابليون ، اعتبر ذلك فيما أمر به من تعيينه على رأس لجنة عهد اليها فحص شكاوى الأمراء من مصادرة أموالهم ، وهذه اللجنة مؤلفة من الشيخ السادات والمسيو روستي قنصل النمسا والجنرال جونو . وقد زاره نابليون في بيته وكان يحترمه احتراماً عظيماً ، وذكر الجبرتي موقفه حيال الفرنسيين أنه لما قدمت الفرنساوية الى الديار المصرية لم يتعرضوا له في شيء وراعوا جانبه وأفرجوا عن تعلقاته وقبلوا شفاعته وتودد اليه كبيرهم وأعاظمهم » . ويضيف الرافعي أن بونابرت رغم ذلك لم يطمئن اليه يوماً وأنه اتهمه بزعامة ثورة القاهرة وأنه اضطهد اضطهاداً شديداً في عهد كليبر وفي عهد مينو .

ويلاحظ في تشكيل الديوان أنه خاص بمدينة القاهرة وحدها ، لأن بقية أقاليم مصر كانت تحكمها دواوين مماثلة تسمى دواوين الأقاليم ، وان كانت

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

اختصاصاتها غير مطابقة لاختصاصات ديوان القاهرة ، بما يجعلها أشبه شيء بمجالس المديريات لا بالحكومات المحلية ، ويكفي لتوضيح هذا الفرق أن مرسوم تشكيل ديوان القاهرة نص في مادته الأولى على أنه « تحكم مدينة القاهرة بديوان مؤلف من تسعة أعضاء » بينما نصت المادة الأولى من مرسوم تشكيل دواوين الأقاليم الصادر في ٢٧ يوليو سنة ١٧٩٨ على أنه « يتألف في كل مديرية من مديريات القطر المصري ديوان من سبعة أعضاء يسهرون على مصالح المديرية ويعرضون عليه (أي على بونابرت) كل الشكاوى التي تصل اليهم ويمنعون اعتداء القرى بعضها على بعض . وعليهم مراقبة الاشخاص السيئي السيرة ومعاقبتهم والاستعانة على ذلك بالقوات التي تحت أمرة القواد الفرنسيين ، وإرشاد الأهالي الى ما تقتضيه مصلحتهم » . فمرسوم إنشاء ديوان القاهرة يقول : « تحكم مدينة القاهرة » ومرسوم انشاء دواوين الأقاليم يقول : «يتألف في كل مديرية . . . ديوان » ، فديوان القاهرة لم يكن مجرد مجلس محافظة أو مجلس مدينة وإنما كان مجلس وزراء بالمعنى التام روعي في تحديد اختصاصاته تصريف شئون الداخلية والتموين والصحة .

ودراسة الجبرتي والوثائق الفرنسية تدل على أنه كان حكومة بالمعنى التام إذ كان يدخل في اختصاص هذا الحكم تعيين الموظفين وممارسة السلطة المدنية بوجه عام ، أما السلطة العسكرية فبقيت في يد الفرنسيين . وقد كان لهذه الحكومة المصرية ، فيما لا يتعارض مع مصالح الاستعمار الفرنسي ، كل السلطات الوزارية المنصوص عليها ، ومن أهمها تعيين الموظفين . فقد جاء في الجبرتي أن الديوان عين محمد المسلماني محافظاً للقاهرة (في وظيفة أغات مستحفظان أو باختصار : الاغا) وعين على أغا الشعراوي في وظيفة مدير الأمن العام (والي الشرطة) وعين حسن محرم في وظيفة « أمين احتساب » (مدير التموين) . ولم يكن لمجلس الوزراء المصري مجرداً تماماً من الارادة المستقلة ، لأن الجبرتي يذكر أن الفرنسيين كانوا يعارضون في تعيين هؤلاء الثلاثة في هذه المراكز الحساسة بحجة أنهم من جنس المماليك . وقد تمسك مجلس الوزراء بهذه التعيينات لأن أصحابها من أبناء البيوتات القديمة فهم لا يتجاسرون على الظلم ، أي أنهم على « نبالة » حقيقية تجعلهم يترفعون عن

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الظلم كما أنهم مرهوبو الجانب تخشى بأسهم السوقة والرعاع فهم إذن أنسب من يعينون لحفظ الأمن العام . وقد زكاهم أيضاً ثلاث من الفرنسيين ، هم ماجالون قنصل فرنسا العارف بالبلاد وفانتور كبير تراجمة بونابرت والتاجر بوديف . فنزل بونابرت على قرار مجلس الوزراء . وواضح أن اعتراض الفرنسيين الأول نبع من خشيتهم من تكون نواة من المقاومة المملوكية أو التخريب المملوكي في هذه المراكز الحساسة داخل جهاز الحكم . كذلك خول للديوان بموجب مرسوم ٢٨ يوليو سنة ١٧٩٨ سلطة تعيين أغا (رئيس) للإنكشارية في بولاق ورئيس للانكشارية في مصر القديمة يكونان تابعين لمحافظ القاهرة (أو أغا القاهرة) ، وتعيين أغا أو مدير لادارة الشرطة في النيل يعمل تحت رياسة الكونترااميرال بيريه .

ولكن بونابرت رغم هذا لم يترك أمر تعيين كبار الموظفين للوزارة المصرية بل احتفظ لنفسه بحق شغل الوظائف العليا دون استشارة الديوان ، فعين فرنسيين أو أجانب في وظائف (١) مدير إدارة الشئون المالية للحكومة ويسميه الجبرتي مدير الحدود أو مدير الروزنامة . (٢) مدير الجمارك . (٣) مدير البريد . (٤) وكيل محافظ القاهرة . (٥) حكمدار المنطقة أو قومندان القسم ، وكان منهم عشرة حكمداريين أو قومندانات لأن الفرنسيين قسموا القاهرة وبولاق ومصر القديمة الى عشرة أخطاط .

ويبدو أن بونابرت قد استراب في مجلس الوزراء المصري الذي أنشأه بنفسه ولما تمض على تشكيله أيام ، فأصدر في ٢٨ يوليو سنة ١٧٩٨ مرسوماً بتعيين الجنرال بوفوزان قوميسيرا لدى الديوان يحضر جلساته بانتظام ويرفع اليه التقارير عن مداولاته يومياً ، وهي وظيفة تشبه مراقب عام في مجلس الوزراء ، وحددت اختصاصاته بأن يكون حلقة الوصل بين الوزارة وبين بونابرت أو من يقوم مقامه أثناء عملياته العسكرية ويدخل في هذه الاختصاصات التجسس على أعضاء الوزارة ، ففي مرسوم ٣١ أغسطس سنة ١٧٩٨ الذي أحل به بونابرت تاليان محل بوفوازان في وظيفة قوميسير الديوان هذه ، جاء في تحديد اختصاصاته : « على الستوءان تاليان أن يحضر جميع جلسات الديوان وأن يسعى في معرفة أخلاق أعضائه ومبلغ الثقة التي يمكننا

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أن نوليهم إياها ، وعليه أن يبلغني كل يوم بالشكاوى التي ترفع الى الديوان والمسائل التي بحث فيها والطلبات التي يبديها » . فمهمة القوميسير إذن - الى جانب كونه عين بونابرت في مجلس الوزراء - كانت إطلاعه أول بأول على جدول أعمال المجلس ، وعلى قراراته واقتراحاته ، ويبدو أن بونابرت كان مهتماً بصفة خاصة بمتابعة الشكاوى والمطالب التي يرفعها المواطنون الى المجلس ليتعرف من خلالها أسباب السخط في البلاد من ناحية وليظهر في مظهر المنصف الأعظم على حساب الوزراء ، فيتقرب بذلك الى قلوب المصريين ، كما فعل كرومر نحو مائة عام من بعده حين تخطى الحكومة وفتح باب المعتمد البريطاني لفحص شكاوى الناس والتدخل لحل مشاكلهم ، وهي سلطة من الناحية الفقهية لا يملكها إلا الملوك ورؤساء الجمهوريات .

وكان مقر مجلس الوزراء بيت أحد المماليك بشارع للرويعي بالأزبكية ، بالقرب من وش البركة .

أما دواوين الأقاليم فهذا نص المرسوم الصادر بإنشائها في ٢٧ يوليو ١٨٩٨ :

« أولاً : يتألف في كل مديرية من مديريات القطر المصري ديوان من سبعة أعضاء يسهرون على مصالح المديرية ويعرضون عليه (على بونابرت) كل الشكاوى التي تصل اليهم ويمنعون اعتداء القرى بعضها على بعض ، وعليهم مراقبة الأشخاص السيئي السيرة ومعاقبتهم والاستعانة على ذلك بالقوات التي تحت أمرة القواد الفرنسيين ، وإرشاد الأهالي الى ما تقضيه مصلحتهم .

« ثانياً : يعين في كل مديرية أغا (رئيس) الانكشارية يتصل دائماً بالقومندان الفرنسي ، ويكون تحت أمرته قوة مسلحة من ستين رجلاً من الأهالي يحافظ بهم على النظام والأمن والسكينة .

وثالثاً : يعين في كل مديرية مباشر لجباية أموال الميري والضرائب وإيراد أملاك المماليك التي صارت ملكاً للجمهورية ويكون تحت رياسته العمال الذين يحتاجهم العمل .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

« رابعاً : يعين بجانب المباشر وكيل فرنسي للمخابرة مع مدير المالية ومراقبة تنفيذ الأوامر التي يصدرها وتكون من اختصاص الادارة المالية » .

ويفهم من هذا الأمر أن اختصاصات دواوين الأقاليم أو مجالس المديريات هذه كانت (١) حفظ الأمن . (٢) جباية الأموال الاميرية والضرائب . (٣) حراسة الأموال المصادرة . ويلاحظ أن الفرنسيين كانوا يفعلون في الأقاليم عين ما فعلوه في القاهرة من حيث تنظيم أداة الحكم : أي يقيمون واجهة مصرية مع احتفاظهم بالسلطة الفعلية المستترة . ويتجلى هذا في تمسكهم مثلاً بتعيين مدير ضرائب مصري (المباشر) مع تعيين وكيل فرنسي له سلطة المراقبة والاتصال بوزير المالية الفرنسي في حكومة القاهرة ، بوسليج ، الذي عينه بونابرت مديراً للمالية أو للروزنامة بلغة الجبرتي ، ولم يكن في واقع الأمر الا وزيراً للمالية مقنعاً برتبة المدير . كذلك يتجلى هذا في تمسك الفرنسيين بتعيين حكمدار مصري في كل مديرية ، أي أغا يرأس الانكشارية ، مع النص على ضرورة اتصاله بالقومندان الفرنسي . كذلك يتجلى في إصرارهم على بناء واجهة مصرية في كل مديرية في هيئة مجلس المديرية أو ديوانها ليتحمل مسئولية حفظ الأمن والنظام مع النص على أن تكون القوة الضاربة التي تحفظ الأمن هي القوات الفرنسية ، بدلاً من الاكتفاء بالبوليس الوطني بهذه المهمة وتدعيمه لذلك .

وقد كان هذا تكراراً للأوضاع في القاهرة ، ففي القاهرة كان مجلس الوزراء المصري هو الواجهة ، أما السلطة المقنعة في داخله فكانت القوميسير أو المراقب الفرنسي الذي كان بمثابة ضابط اتصال بين الوزارة وبين بونابرت أو من يقوم مقامه . كذلك راعى الفرنسيون أن يكون محافظ القاهرة (أغات مستحفظان) محمد المسلماني من تعيين الوزراء المصريين ، وأن يكون وكيل المحافظ (كتخدا مستحفظان) برتلمي الرومي ، من تعيينهم مباشرة . كما راعوا أن يكون حكمدار القاهرة (والي الشرطة) أغا الشعراوي ورؤساء الشرطة (أغوات الانكشارية) من تعيين الوزراء المصريين بينما قومندانات الاقسام أو الأخطاط العشرة في القاهرة وبولاق ومصر القديمة من الفرنسيين ، وأن يكون رئيس البوليس النهري مصرياً تابعاً للاميرال بيريه .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ولكن بالرغم من أن الحكم المصري كان مجرد واجهة للحكم الفرنسي ، إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل ثلاث نتائج خطيرة لهذا الوضع الجديد الذي جاءت به الحملة الفرنسية : أولاها أن المصريين قبل مجيء بونابرت لم يكن لهم مكان في نظام الحكم لا في الحقيقة ولا في الظل ، وكانوا يعيشون في عهد الأتراك والمماليك في عزلة مطلقة عن سلطات الدولة من حيث هي كائن سياسي ، أي أن الشعب المصري كله بكافة طبقاته كان معزولاً عزلاً سياسياً أيام الأتراك والمماليك ، وقد كان الاعتراف « الشكلي » أو « القانوني » أو « الدستوري » لا بمجرد حقهم في المشاركة في حكم البلاد ، بل بأنهم وحدهم أصحاب الحق في هذا الحكم ، ولا حق لسواهم ، مع عزل من عزلوهم سياسياً قروناً طوالاً ، كان هذا بمثابة ثورة كبرى في نظام الحكم بمصر ، تولدت عنها فيما بعد مختلف تيارات الكفاح الوطني والدستوري لمباشرة هذه السلطة النظرية الشكلية من مجرد حق قانوني الى واقع فعلي ، أما النتيجة الثانية لهذا الوضع الجديد فهي أن الحكومة المصرية بمختلف أجهزتها في القاهرة والأقاليم كانت بمثابة تدريب أولي للمصريين على تقلد السلطة ومسئولياتها فكانت الخطوات الأولى نحو حكم مصري مائة في المائة قادر على الاضطلاع بمسئوليات الحكم وتفهم مشاكله ، ولا شك أن هذه الخطوات الأولى التي تم فيها هذا التدريب باحتكاك العقلية المصرية بالعقلية الفرنسية وباطلاع المصريين على فلسفة الحكم الفرنسي وعلى أجهزة الادارة الفرنسية وأساليبها كان أنفع لهم من أي تدريب كان يمكن أن يتلقوه من فلسفة الحكم التركي أو المملوكي ومن الادارة التركية أو المملوكية ، فقد كانت فرنسا يومئذٍ في مقدمة دول العالم في الفلسفة السياسية والاجتماعية والقانونية ومن أكثرها عصرية في أساليب الادارة والتنظيم ومن أرسخها قدماً في العلوم والفنون والآداب والتكنولوجيا على حين كانت الامبراطورية العثمانية ومماليكها تعيش في عزلة العصور الوسطى وجهالتها وقيمها الاقطاعية التي كان لا يمكن أن تؤسس عليها دولة حديثة . أما النتيجة الثالثة فهي أن الحكم المصري استطاع أن يستخلص للمصريين الكثير من مصالحهم الضائعة وأن يحل لهم الكثير من مشكلاتهم المعلقة في الدوائر التي كانت لا

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تتعارض أو لا تتداخل مع مصالح الفرنسيين ، ولم يكن للفرنسيين مصلحة خاصة في تعطيلها أو إبقائها بغير حل ، ولا سيما حيثما كانت مصالح المصريين تحل على حساب الترك والمماليك . ولا شك أن استئثار الترك والمماليك بالحكم قروناً وحيلولتهم دون تسلل المصريين الى الطبقة الارستقراطية والطبقات العليا عامة قد جعل من قادتهم وزعمائهم وأعيانهم طبقة ألصق بالطبقات الشعبية وأقدر على تفهم مصالحها ومشكلاتها من طبقة الحكام الأتراك أو الحكام المماليك . فاضطلاع المصريين بهذا الحكم الصوري فيما يمس القرارات والاجراءات العليا ولكن الفعلي فيما يمس القرارات والاجراءات الثانوية والجزئية كان خطوة الى الأمام ولو في حدود ضيقة نحو انتفاع الطبقات الشعبية بأجهزة الدولة ونحو مشاركتهم في تكوين هذه الأجهزة ومراقبتها ، وهي خطوة ما كان يمكن أن تتم في ظل الامبراطورية العثمانية أو تحت الاقطاعية المملوكية وما كان يمكن أن تحقق الا بتقليص سلطانهم وتجديد بناء الدولة على أساس الغاء الاقطاع وأمرائه وتدعيم الفكرة القومية . وقد كانت من أهم ثمرات هذه الخطوة الأولى ظهور بدايات ثلاث طبقات من أهم طبقات المجتمع المصري التي لعبت دوراً خطيراً في الكفاح الوطني والكفاح الدستوري وهي الارستقراطية المصرية والبورجوازية المصرية والبيروقراطية المصرية .

والدليل على أن مجلس الوزراء المصري لم يكن مجرد جهاز لقضاء مصالح الفرنسيين وأنه كان يقوم أيضاً بقضاء مصالح المصريين ، ما ذكره الجبرتي عن سكرتيره العام ، وهو الشيخ محمد المهدي كان واسع النفوذ داخل الديوان وخارجه ، وأن الفرنسيين « أحبوه وأكرموه وقبلوا شفاعته ووثقوا بقوله فكان هو المشار اليه في دولتهم مدة إقامتهم بمصر وعلى يده تقضى عندهم حوائج الناس وقضاياهم ، وكانت أوامره نافذة عند ولاة أعمالهم حتى لقب عندهم وعند الناس بكاتم السر ، ولما رتبوا الديوان كان هو المشار اليه فيه والموظفون في الديوان من دونه وإذا ركب حفوا به ومشوا حوله وبين يديه وفي أيديهم العصى يوسعون له الطريق » وهذا الوصف يجعل من حقنا أن نستنتج أن محمد المهدي كان في حقيقة الأمر أول رئيس وزراء مصري رغم أن لقبه

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الرسمي الأول كان سكرتير عام مجلس الوزراء . ومنصب « رئيس الوزراء » كما هو معروف في تاريخ الدساتير حتى في البلاد المتقدمة دستورياً لم يكن أول الأمر منصباً منصوصاً عليه ، ففي انجلترا وفرنسا ذاتهما لم يكن لمجلس الوزراء رئيس حتى نهاية القرن السابع عشر ، ومنذ أوائل القرن الثامن عشر ظهر لقب « الوزير الأول » Prime Minister أو Premier Ministre لأقرب الوزراء الى التاج، وأصبح هذا الوزير الأول هو حلقة الوصل بين العرش ومجلس الوزراء، نتيجة لانقطاع الملك عن حضور جلسات مجلس الوزراء، كما حدث منذ عهد جورج الأول ملك انجلترا ، وهو أول من تولى عرش انجلترا من أسرة هانوفر الألمانية، وكان يجهل اللغة الانجليزية، فتخلى عن حق الملك في حضور جلسات مجلس الوزراء فأفضى ذلك الى ظهور تقليدين دستوريين خطيرين هما سقوط حق الملك في حضور جلسات مجلس الوزراء وظهور وزير أول يكون همزة الوصل بين العرش والوزراء . وكلام الجبرتي عن سلطان محمد المهدي يدل على أن رئيس الوزراء المصري كان نافذ الكلمة ليس بين المصريين فحسب ولكن بين الفرنسيين كذلك ، وأن مصالح المصريين كانت تقضى ومشاكلهم تحل على يده ، حتى ما كان الفرنسيون طرفاً فيها . ولكن من الاسراف أن نتصور أن هذه السلطات الواسعة تجاوزت القرارات والاجراءات التي لا تمس مصالح الفرنسيين الاساسية . فهي إذن مباشرة لسلطة الحكم المصري داخل إطار الحكم الفرنسي .

وعندما أعاد الفرنسيون تشكيل مجلس الوزراء أو الديوان على أسس أخرى في ديسمبر ١٧٩٨ اختير محمد المهدي عضواً في الديوان فاكتملت له هذه الصفة الدستورية ، صفة « الوزير الأول » .

وقد أثار عبد الرحمن الرافعي في « تاريخ الحركة القومية (الجزء الأول) مسألة من أخطر المسائل في تنظيم الدولة الحديثة ، وهي مدى ولاية ديوان القاهرة ، وأوضح أن المرسوم البونابرتي بإنشاء الديوان يدل على أنه كان مجرد « حكومة للقاهرة » لا حكومة مصرية بالمعنى التام تمتد ولايتها على كل أرجاء مصر . وهذا صحيح من جهة الأعباء المدنية لمجلس الوزراء ، أو في حدود

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

اختصاصات وزارات الداخلية والتموين والصحة . ولكنه يغفل أن مرسوم إنشاء دواوين الأقاليم قد جعل المباشرين (مديري الضرائب والأموال المقررة والحراسة على الأموال المصادرة) في جميع مديريات مصر مسئولين من خلال وكلائهم الفرنسيين أمام وزير المالية بالقاهرة الذي كان يسمى رسمياً مدير المالية ويسمى في الجبرتي الروزنامجي ، وهو مسيو بوسليج ، بل ان هذا المرسوم نفسه إذ ينص على أنه من عمل هؤلاء الوكلاء « مراقبة تنفيذ الأوامر التي يصدرها » في حدود اختصاصاته المالية ، إنما يوضح أن الأوامر المتصلة بالمالية العامة كانت تنبع من وزارة المالية في القاهرة وتصب في كل مديريات مصر . فوزارة المالية إذن كانت على مستوى الدولة كلها وليست قاصرة على القاهرة وحدها . كذلك يغفل تحليل الرافعي أن مدير البريد الفرنسي (أغا الرسالة في الجبرتي) ومدير الجمارك (أمين البحرين) ، كان عملهما على مستوى الدولة كلها فإدارة البريد هذه ، وهي نواة وزارة المواصلات نظمت مكاتب للبريد في القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط والرحمانية والمنصورة ومنوف والمحلة الكبرى . أما إدارة الجمارك فواضح من اسمها ذاته أن ولايتها كانت تشمل موانىء البحر المتوسط والبحر الأحمر . وإذا كان الفرنسيون قد احتفظوا بهذه الوزارات الثلاث : المالية والمواصلات والجمارك في أيدي وزراء فرنسيين لاعتبارهم إياها لازمة للمجهود الحربي فهذا لا يغير من الأمر شيئاً وهو أن هذه الأجهزة كانت ذات ولاية على البلاد كلها ، وأن التنظيم هو التنظيم بغض النظر عن أشخاص الوزراء ، إن كانوا من الأجانب أم المصريين . وفي كل كلام عن ظهور الدولة الحديثة في مصر القائمة على الحكم المركزي من العاصمة ، لا يصح طرح هذه التجارب الأولى في إقامة حكومة مركزية تحكم البلاد من العاصمة وتمتد ولايتها على كل أرجاء البلاد .

ثم إنه لا ينبغي أن ننسى أن الانتقال فجأة وفي كل شيء من الحكم المملوكي القائم على اللامركزية المطلقة أو ما نسميه اليوم الحكم المحلي الى نظام الدولة الحديثة القائم على المركزية المطلقة أو على الأقل المركزية في كل ما يتصل بالشئون العامة التي تمس جميع المواطنين ، لم يكن بالأمر الهين ،

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وأدركنا خطورة هذا التحول الجسيم في نظام الحكم في مصر . بل إن أجهزة الأمن العام المتبلورة في اختصاصات حكومة القاهرة ومجالس الأقاليم كانت في حقيقتها ، رغم واجهاتها المصرية اللامركزية الظاهرة ، أجهزة مركزية بالمعنى الصحيح ، لأن كل خيوطها الأخيرة كانت تتجمع في نهاية الأمر في أيدي السلطات الفرنسية ، سواء من خلال قومندانات الاخطاط أو الأقسام في القاهرة أو من خلال تبعية البوليس النهري للقيادات الفرنسية أو من خلال النص على استعانة مجالس المديريات بالقوات الفرنسية الموزعة في البلاد لاقرار الأمن في الأقاليم . فالأمن العام نفسه كان ، من حيث هو عمليات جزئية لا تمس أمن الدولة أو الاخلال بالنظام العام ، كان لا مركزياً يتولاه أغوات الانكشارية المصريين ، ومن تحت أمرتهم من قوات مسلحة من « الأهالي » ، أما من حيث هو عمليات موسعة عسكرية أو شبه عسكرية فقد كان عمليات تتجمع خيوطها دائماً عند القواد الفرنسيين ، وبالتالي في مكتب القائد العام ، (صارى عسكر) ، بونابرت أو ممثله . والمرسوم البونابرتي بإنشاء دواوين الأقاليم يشتمل أيضاً على نص ذي قيمة تاريخية كبرى ، وهو تشكيل قوات انكشارية صغيرة مسلحة من الوطنيين ، بعد أن كانت الانكشارية قوامها لقرون وقرون خلت من الجنود الأجنبية المرتزقة التي لا يسمح فيها بمكان للمصريين . وقد كانت هذه هي النواة التي تكون منها البوليس المصري . وهذا هو المعنى الحقيقي للمادة الثانية من المرسوم البونابرتي بتعيين رئيس الانكشارية في كل مديرية « ويكون تحت أمرته قوة مسلحة من ستين رجلاً من الأهالي ويحافظ بهم على النظام والأمن والسكينة » . وهذه أول مرة يسمح للمصريين فيها بحمل السلاح وبالتجمع المسلح في هيئة قوات أو فصائل .

ولم يكن تسليح المصريين أمراً ارتجله الفرنسيون بل كان وفقاً لسياسة محددة تتمشى مع نظرتهم العامة القائمة على تحطيم كل تجمع أجنبي غير فرنسي في البلاد ، وعلى استعداء المصريين على المماليك وعلى كافة العناصر الأجنبية ذات الحقوق التقليدية من غير الأوروبيين ببعث روح القومية المصرية في المصريين . وبالتالي كان طبيعياً أن يلجأ الفرنسيون الى المصريين لملء هذا الفراغ في قوات الأمن المسلحة خشية الاعتماد على فصائل من الانكشارية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المملوكية ـ التركية قد تطعنهم من الوراء أو تنقض عليهم في أية لحظة مواتية .

وقد أوضح تاليران وزير خارجية فرنسا وجهة نظر الجمهورية الفرنسية في أمر تسليح المصريين في تقريره الى حكومة الديركتوار المؤرخ ١٤ فبراير سنة ١٧٩٨ في مشروع الحملة على مصر حيث قال في تقدير قوى المقاومة للغزو الفرنسي كما جاء في الرافعي : « إن أهالي مصر قاطبة يكرهون حكامهم المماليك الذين يسومونهم الظلم والاضطهاد ، وهم عزل لا سلاح معهم ، وإذا أعطاهم المماليك سلاحاً بحجة الدفاع عن البلاد من الغارة الأجنبية فإنهم لا شك سيحاربون به طائفة المماليك أنفسهم ، فليس ثمت خوف من مقاومة أو وثبة من الأهالي » . ولا شك أن تاليران بنى تقديره هذا على تقارير جواسيس فرنسا وممثليها وتجارها في مصر . وهو تقدير خاطىء لأنه بنى نتائج خاطئة على مقدمات صحيحة . فكره المصريين المماليك حقيقة مقررة ، ولكن الذي أغفله تاليران هو أن رفض المصريين للمماليك لم يكن يستتبع قبولهم للفرنسيين ، بل لقد أثبتت الحوادث بثورة القاهرة وغيرها أن المصريين كانوا يمقتون الحكم الأجنبي من أي نوع كان ، مملوكياً كان أو تركياً أو فرنسياً ، كما أثبتت المقاومة الشعبية المصرية استهانة الفرنسيين بقدرة المصريين على مقاومة الحكم الأجنبي من أي نوع كان كلما وجدوا ثغرة يمكن أن ينفذوا منها الى الكفاح الوطني ، وأثبتت سوء فهمهم لنضج المصريين السياسي وسوء تقديرهم لسلامة استجاباتهم الوطنية ، فكانوا أول من اكتووا بنار الشعلة الوطنية التي عملوا بأنفسهم على إذكائها كما بين عبد الرحمن الرافعي في كتابه .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٢ ـ الدستور الأول والبرلمان الأول

كما أنشأ بونابرت مجلس الوزراء الأول في مصر أنشأ أيضاً البرلمان الأول في مصر . وربما كانت هذه الخطوة الثانية أخطر أثراً وأبلغ دلالة من الخطوة الأولى . فإقامة الغزاة والمستعمرين سلطة تنفيذية محلية لتكون واجهة مقبولة تتحمل مسئوليات الحكم أمام المواطنين ، وتكون في حقيقة الأمر أداة يحركها الاستعمار لتحقيق أغراضه الكبرى ، شيء مألوف في تاريخ الغزو والاستعمار ، ومن هذه الناحية نستطيع أن نجمل الثورة البونابرتية في نظام الحكم في النقط التالية : (١) أنه خلق سلطة تنفيذية فعالة منظمة على أحدث الطرق العصرية الزمنية التي عرفتها أوروبا وذلك في الحدود التي مكنته منها ظروف البلاد وخدمت مصالح الاستعمار الفرنسي أو لم تتعارض معها ، لتحل محل السلطة التنفيذية التركية ـ المملوكية الضعيفة المفككة المتطاحنة الشرهة اللاهية بمصالحها تماماً عن أي واجبات نحو الشعب الذي تحكمه . (٢) أنه ساعد على ظهور كيان الدولة في مصر حين سار بنظام الحكم خطوات واضحة نحو اقامة حكومة مركزية مع المحافظة على الحكم المحلي في الحدود التي لا تتعارض مع الوظائف الأساسية للحكومة المركزية ، وأحل هذا النظام محل الحكومات المملوكية الصغيرة المتعددة المتمتعة باستقلال حقيقي بعضها عن البعض الآخر داخل إطار من السيادة التركية « الصورية » . (٣) انه نقل أداة الحكم الى يد المصريين بدلاً من المماليك والأتراك وحاول تصفية أية جيوب للسلطة غير فرنسية أو مصرية مستنداً الى بعث القومية المصرية في محاربة منافسيه من المستعمرين . (٤) أنه أقام فلسفة الحكم الجديد على أساس تصفية الاقطاع التركي ـ المملوكي وبذلك مهد لظهور أرستقراطية مصرية وبورجوازية مصرية وبيروقراطية مصرية .

أما الخطوة التي اتخذها بونابرت نحو إنشاء سلطة تشريعية في مصر فقد

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كانت فكرة ثورية أوروبية بغير جذور واضحة أو تقاليد معروفة في مصر ، فكرة من وحي الثورة الفرنسية ذاتها التي كان بونابرت نفسه أداة من أدواتها حتى هذه المرحلة من تاريخها ، فكرة مستوردة ما كان يمكن أن تنبت في مصر بهذه السرعة وتتخذ هذه القوالب والاتجاهات الواضحة لولا انهيار الحواجز التركية المملوكية التي كانت تعزل مصر عن تيارات الفكر وصراعات الطبقات في العالم الخارجي ولولا احتكاك المصريين بالعقلية الأوروبية وبالثقافة الأوروبية وبالتاريخ الأوروبي بصورة من الصور . أما مجرد قيام حكومة مركزية قوية أو سلطة تنفيذية قوية فقد عرفته مصر في كل عصور مجدها ، فبونابرت إذن لم يأت بجديد في هذا المضمار ، وإنما كل ما فعله أن جدد شباب « الدولة » أو « أدوات الحكم » ليخدم مصالح الاستعمار الفرنسي .

أما الجديد الذي أتى به فهو وضعه البذور الأولى للحكم النيابي والتمهيد لظهور الديمقراطية البورجوازية في مصر ، وذلك بإنشاء أول برلمان مصري عرف في أيامه باسم « الديوان العام » . وقد بلور عبد الرحمن الرافعي هذه التجربة الخطيرة بقوله :

« أراد نابليون أن يستنير بآراء أعيان العاصمة والأقاليم في المسائل التي تفرعت عن النظام الجديد ، ففي ٤ سبتمبر سنة ١٧٩٨ دعاهم الى الاجتماع في جمعية عامة تمثل أعيان البلاد ليستشيرها في النظام النهائي للدواوين التي أسسها وفي إدارة الحكومة ووضع نظامها الإداري والمالي والقضائي ، وحدد لانعقاد هذه الجمعية بالقاهرة يوم أول أكتوبر ثم عدل الميعاد الى ٥ أكتوبر ، وسميت هذه الجمعية : الديوان العام ، تمييزاً لها عن ديوان القاهرة[1] » .

ومن الناحية الشكلية والقانونية والسياسية هناك وثيقتان تكمل كل منهما الأخرى يمكن اعتبارهما أول مشروع دستور عرفته مصر في تاريخها الحديث ، أما الوثيقة الأولى فهي مرسوم بونابرت الصادر بتعيين العالم مونج والعالم برتوليه وهما من أعضاء المجمع العلمي ، في وظيفة قومسيرين في الديوان العام لحضور الجلسات وعرض مشروعات الحكومة على الأعضاء وهذه الوثيقة

(١) الرافعي : تاريخ الحركة القومية ١ / ١٠١ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تعرف « بفرمان الشروط » وأما الوثيقة الثانية فهي خطبة افتتاح الديوان العام التي قرئت على الأعضاء في أول اجتماع لهذا المجلس النيابي وهي أشبه شيء بخطبة العرش في العرف الدستوري وهذا نص مرسوم بونابرت بتعيين مونج وبرتييه قوميسيرين في الديوان العام :

« إن الغرض من عقد الديوان العام هو تعويد الأعيان المصريين نظم المجالس الشورية والحكم ، فقولوا لهم أني دعوتهم لاستشارتهم وتلقي آرائهم فيما يعود على الشعب بالسعادة والرفاهية . وما يفكرون في عمله إذا كان لهم حق الفتح الذي حزناه في ميدان القتال » .

« اطلبوا من الديوان أن يبدي رأيه في المسائل الآتية :

أولاً : ما هو أصلح نظام لتأليف مجالس الديوان في المديريات وما هو المرتب الذي يجب تحديده للأعضاء .

ثانياً : ما هو النظام الذي يجب وضعه للقضاء المدني والجنائي .

ثالثاً : ما هو التشريع الذي يكفل ضبط المواريث ومحو أنواع الشكاوى والاجحاف الموجودة في النظام الحالي .

رابعاً : ما هي الاصلاحات والاقتراحات التي يراها الديوان لاثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب .

« ويجب أن تفهموا الأعضاء بأننا لا نقصد إلا توفير السعادة والرفاهية للبلاد التي تشكو من سوء نظام الضرائب الحالي ، كما تشكو من طريقة تحصيلها ، وعليكم أن تضعوا للديوان نظامه الداخلي كما يأتي : أن ينتخب الأعضاء رئيساً له ، ونائب رئيس ، وسكرتيرين مترجمين اثنين ، وثلاثة مراقبين ، وأن يكون ذلك بطريقة الاقتراع وبكل مظاهر الانتخاب ، وعليكم أن تتبعوا المناقشات وتدونوا أسماء الأعضاء الذين يمتازون عن زملائهم في الديوان سواء بنفوذهم أو بكفايتهم » .

هذا المرسوم يحدد بجلاء اختصاصات هذا البرلمان الأول أو « شروط » تأسيسه كما كانوا يسمونها يومئذٍ . وأوضح منه أن هذا البرلمان كان أشبه شيء بجمعية تأسيسية ذات طابع تشريعي وفي هذا المرسوم نقل بونابرت ، شكلياً

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

عـلى الأقل ، سلطة التشـريع ووضـع نظام الحكم من السلطة التنفيـذيـة الى السلطة التشريعية .

كان « فرمـان الشروط » بمثـابة أول دستـور أو ميثاق (شـرطة) عـرفته البلاد . ورغم أن هذه الشرطة ، أو هذا الدستور ، كان تصـريحاً من جـانب واحد ، هو جانب بونـابرت ، إلا أنـه تضمن فكرة قيـام وثيقة مكتـوبة تحـدد « نـظام الحكم » بين الحـاكم والمحكوم لأول مـرة في بلاد لم تعـرف إلا الحكم الشخصي طـوال قـرون التـرك والممـاليـك . ولم يكن هـذا الميثـاق « عقـداً اجتماعياً » بالمعنى المألوف في الفلسفة الروسويـة ، ولكنه كـان عقداً من نـوع مـا ، عقداً قـانونيـاً فيه لـون من الارتباط من جـانب الحاكم بمبـادىء الحكم وأصوله أياً كانت هذه المبادىء والأصول ليكتسب حكمه الشـرعية الـلازمة ، وهي بغير شك خطوة متقدمـة على فلسفـة شرعيـة القوة المجـردة ، أو فلسفة « القـوة حق » التي لم تعرف مصـر غيرهـا طوال العصـر التركي ـ المملوكي . وقد ذكر الجبرتي باختصار موضوع هذا المرسوم فقال عن أول اجتماع للديوان العام : « ولما تكامل الجمع شرع القاضي ملطى في قراءة المنشور ، وتعداد ما به من الشروط مسـطور ، وذكر من ذلـك أشياء منهـا أمر المحـاكم والقضايـا الشرعية وحجج العقارات وأمر المواريث وتناقشوا في ذلك حصة من الـزمن . وكتب هـذه الأربعة أشيـاء أربـاب ديـوان الخـاصـة يـدبـرون رأيهم في ذلـك وينظرون المناسب والأحسن وما فيه الراحة لهم وللرعية ثم يعرضون ما دبـروه يـوم الخميس » . وواضـح من كـل هـذا أن الـديـوان أنشىء ليكـون مجلس شورى ، أو مجلساً استشارياً لبونابرت خاضعـاً طبعاً للسلطة التنفيـذية العليـا ممثلة في بـونابـرت ووظيفته ان لم يكن سن القـوانـين ، فعـلى الأقـل دراستهـا ومناقشتها في حدود الاطار العـام وهو « تـوفير السعـادة والرفـاهية للبـلاد التي تشكو من سوء نظام الضرائب الحالي كما تشكـو من طريقـة تحصيلها » . وقـد كان اشراك نواب المصريين في مناقشة السياسة الضريبية (بعد أن كـانت هذه السياسة من اختصاص الولاة الأتراك والحكام والمماليك وحدهم) على الأقـل من الناحية النظرية ثورة حقيقية في فلسفـة الحكم . وإذا كان الفـرنسيون قـد تنكروا لها عملياً فهذا لا يغير من الواقع شيئاً وهو أن مبدأ جـديداً في أصـول

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الحكم ، وهو اشراك نواب الشعب في سن القوانين ومناقشة السياسة الضريبية ، قد دخل في لغة الحكم المصري ، ولم يبق إلا أن يؤتى تدريب المصريين على حكم الشورى ثماره ، وهذه قصة الكفاح الدستوري في تاريخ مصر الحديث .

وقد كان موعد انعقاد أول برلمان مصري في يوم السبت ٦ أكتوبر سنة ١٧٩٨ بمقر الديوان العام بدار محكمة القضايا ببيت مرزوق بك بحارة عابدين ، ولكن الاجتماع لم يتم في هذا المكان ، وإنما تم في دار ديوان القاهرة وهو بيت قائد أغا بالأزبكية ، وحضره مونج وبرتوليه مندوبين عن بونابرت لافتتاح الديوان ولعرض مشروعات الحكومة .

وفي الجلسة الأولى تلا القاضي ملطى رئيس محكمة القضايا « فرمان الشروط » وعهد مونج كبير المندوبين الى الترجمان بقراءة خطبة الافتتاح من ترجمتها العربية على الأعضاء .

ويلاحظ أن تلاوة « فرمان الشروط » في أول جلسة عقدها البرلمان المصري كان بمثابة « إعلان » لدستور البلاد وفيه معنى ارتباط الحاكم أمام نواب الشعب بأصول الحكم أو فيه معنى « الميثاق » . أما خطبة الافتتاح ، أو خطبة العرش فهي كما بين الرافعي تشيد بأمجاد مصر الغابرة ، وتؤكد فكرة القومية المصرية التي رأينا أن الفرنسيين ركزوا على إيقاظها في نفوس المصريين ليؤلبوهم على الامبراطورية التركية وليسلخوا مصر من الجامعة الاسلامية التي كان مركزها استانبول . وفي خطبة العرش أعلن مونج نيابة عن بونابرت « سياسة الحكومة » وهي تدور حول فكرة انعاش اقتصاد البلاد بإنعاش مصر كمركز تجاري وحول فكرة رفع الظلم عن الضعفاء . ولكن الرافعي لم يلاحظ ما انطوى عليه خطاب الافتتاح من لهجة جافة لا تخلو من الوعيد الخفي ، فهو إذ يقول بعد بيان حسن نوايا الفرنسيين نحو مصر « فالمناسب من أهلها ترك الشغب وإخلاص المودة » ، إنما يوحي هذا القول بأن هناك إشارة الى حركات مقاومة فعلية للحكم الفرنسي قام بها المصريون قبل إعلان هذا الخطاب ، كما أن فيه تحميلاً ضمنياً للنواب للمسئولية عن حفظ الأمن

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

السياسي في البلاد . والخطاب يؤكد الصفة الاستشارية البحت للديوان العام بما جعله بمثابة غرفة مشورة لبونابرت . والجديد في هذا الخطاب هو حملته على الحكم التركي ، بعد أن كان بونابرت في بياناته الأولى يجاهر بعداء المماليك وحدهم ويصرح بأنه يعمل في حدود الصداقة التركية الفرنسية ، وهو النتيجة الطبيعية لاعلان تركيا الحرب على بونابرت بالتحالف مع انجلترا وروسيا .

أما تكوين الديوان العام فقد كان في صورته التأسيسية الأولى مؤلفاً من ١٨٠ عضواً وقد روعي في اختيار هؤلاء المندوبين أن يكونوا من :

« الأشخاص الذين لهم نفوذ بين الأهالي ومن الذين امتازوا بمركزهم العلمي وكفايتهم وطريقة استقبالهم للفرنسيين » بحسب ما جاء في مراسلات نابليون . أما طريقة اختياره هذه للمندوبين فليس لدينا بيان بها ان كانت مجرد تعيينات فرنسية أم أن عنصر الانتخاب المحلي قد دخل فيها ولو في حدود البيعة .

ولكن من المبادىء الهامة التي دخلت البلاد فيما يبدو لأول مرة ، على الأقل في العصور الحديثة ، مبدأ التصويت السري داخل الديوان العام نفسه فقد ذكر الجبرتي وصفاً لأول انتخاب أجري فيه لاختيار رئيس الديوان ، قال :

« قال الترجمان : نريد منكم يا مشايخ أن تختاروا شخصاً منكم يكون كبيراً ورئيساً عليكم ممتثلين أمره وإشارته ، فقال بعض الحاضرين : « الشيخ الشرقاوي » فقالوا نونو وإنما ذلك يكون بالقرعة فعملوا قرعة بأوراق فطلع الأكثر على الشيخ الشرقاوي ، فقال حينئذٍ يكون الشيخ عبد الله الشرقاوي هو الرئيس . فما تم هذا الأمر حتى زالت الشمس فأذنوا لهم في الذهاب » .

وهذه الرواية التي تبدو مجرد نادرة طريفة تنطوي على مبدأ ديمقراطي بالغ الأهمية وهو سرية التصويت .

وقد ألف بونابرت لجنة برئاسته وعضوية سوسي مدير مهمات الجيش وبوسليج مدير الشئون المالية والمعلم جرجس الجوهري كبير المباشرين الذي

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كان كبير المباشرين في عهد المماليك ، وكانت هذه اللجنة تجتمع يومياً وتنظر فيما يتداول فيه الديوان العام وتتخذ فيه القرارات المناسبة .

فلننظر الآن كيف مارس الديوان العام اختصاصاته كجمعية تأسيسية قيل لها أن وظيفتك هي اقتراح نظام الحكم في المديريات واقتراح نظام القضاء المدني والجنائي واقتراح قوانين المواريث وقوانين الملكية والضرائب .

جاء في دي لاجونكيير أن الديوان العام رأى أن يكون في كل مديرية مجلسان أو ثلاثة أو أربعة « دواوين » موزعة على البنادر الهامة ، ويوفد كل منها ثلاثة مندوبين لتمثيله في الديوان العام بالقاهرة ، أما الثغور الهامة وهي الاسكندرية ودمياط ورشيد فيؤلف ديوان كل منها من ١٢ عضواً الى ١٥ عضواً . ومعنى هذه التوصيات بالغ الخطورة ، وهو أن أول جمعية تأسيسية عقدت في مصر أوصت أولاً بنظام متقدم في الحكم المحلي بين مجلسين وأربعة مجالس في كل مديرية ، مما كان سينقل الفكرة النيابية الى أعماق البلاد وبثها في كل أرجائها ، وثانياً بأن يكون الديوان العام أو برلمان القاهرة مكوناً من أعضاء يتراوح عددهم بين ١٨٠ عضواً (إن كان لكل مديرية ثلاثة دواوين) و٢٣٧ عضواً « إن كان لكل مديرية أربعة دواوين » (على أساس ١٦ مديرية في القطر) عدا ممثلي القاهرة في الحالين وقد كانوا أصلاً ٢٧ عضواً .

ولا شك أن بونابرت حين عرض عليه مشروع نظام الحكم هذا رأى ما فيه من خطر عليه ، لأن معناه قيام مجلس نيابي دائم في القاهرة كثير الأعضاء يمكنه لكثرة أعضائه أن يكون شوكة في جنب الحكم الفرنسي ، ولأن معناه تكوين قيادة مصرية منظمة في داخلية البلاد مبثوثة في كل البنادر الهامة يمكن لها أن تقود الشعب في معركته ضد الاستعمار وفي كفاحه من أجل مزيد من الديمقراطية . فالتعديلات التي أدخلها بونابرت على مشروع نظام الحكم المقترح تدل على تخوفه من ظهور هذه الآلة البرلمانية بأجهزتها الديمقراطية الكثيرة في البلاد فقد قرر بونابرت بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٧٩٨ أن يكون الديوان العام أو برلمان القاهرة مكوناً من ٢٥ عضواً فقط ، لا شك لتسهل السيطرة عليه بسبب صغر حجمه ، كما قرر أن يكون من هؤلاء ٩ أعضاء

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يمثلون القاهرة وعضو واحد فقط عن كل مديرية من مديريات القطر وعددها ١٦ مديرية ، واختصاص القاهرة بتسعة ممثلين مقابل ١٦ ممثلاً لبقية بلاد القطر يدل دلالة واضحة على تخوف بونابرت من تبلور القيادات المنظمة المسئولة في ريف مصر بعيداً عن سلطان الحكومة المركزية ، على أساس أن ممثلي القاهرة التسعة بحكم دخولهم في نطاق السلطة المركزية تسهل مراقبتهم وربما التأثير فيهم بحيث لا يشكلون خطراً على الحكم الفرنسي في مصر . وغير واضح إن كان بونابرت قد جعل نسبة التمثيل في الديوان العام ٩ للقاهرة مقابل ١٦ للأقاليم رشوة للقاهرة بسبب تململها من حكمه أو تحطيماً للأقاليم لتفشي النزعات الاستقلالية بين ممثليها . وكانت اللمسة الأخيرة التي وضعها بونابرت لشل الديوان العام هي قراره بأن هذا البرلمان الصغير يجتمع كلما دعاه القائد العام الى الاجتماع ولم يكتف بونابرت بأن جعل أعضاء الديوان ٢٥ عضواً ، ثلثهم من العلماء وثلثهم من مشايخ البلاد وثلثهم من التجار ، لا يجتمعون إلا بدعوة من القائد العام بل قرر أن يختار أعضاء الديوان العام من بينهم تسعة أعضاء يتألف منهم الديوان الخصوصي الذي يجتمع باستمرار في القاهرة . أما بالنسبة لدواوين المديريات أو مجالسها فقد قرر بونابرت أن يكون في كل مديرية ديوان من تسعة أشخاص تنتخبهم جمعية عمومية مؤلفة في كل مديرية من العلماء والأئمة ومشايخ البلاد وكبار التجار والصناع . وهؤلاء يعينهم قومندان المديرية . كذلك قرر بونابرت أن يكون لديوان القاهرة الرئاسة على دواوين المديريات وأن يكون لكل ديوان الولاية في دائرته على القضاء ومشايخ البلاد .

ولم يعمل بهذه التعديلات فلم يجتمع الديوان الخصوصي نظراً لقيام ثورة القاهرة ، ثم أجرى بونابرت تعديلات أخرى بعد إعادة الديوان في ديسمبر ١٧٩٨ . وواضح من التعديلات الأولى اتجاه بونابرت الى حصر عدد العناصر القيادية سواء في القاهرة أو في الأقاليم ، وإحاطتها ما أمكن بكل ما ييسر سيطرة السلطات الفرنسية عليها ، كتعيين أعضاء الجمعيات العمومية بمعرفة قومندان كل مديرية .

أما بالنسبة لبقية المسائل المعروضة على الديوان العام في صورته

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

التأسيسية فقد رأى فيها الديوان الابقاء على النظام القضائي على حاله مع تحديد رسوم التقاضي . وفي تشريعات المواريث اطلع أعضاء الديوان على نظام الفرنسيين من التوريث ولكنهم تمسكوا بحكم الشرع في توريث الذكور والاناث ، والاعضاء الاقباط كالأعضاء المسلمين على حد سواء كما يقول الجبرتي فأقرهم بونابرت على ذلك . وكان بونابرت قد أدخل في البلاد نظام الشهر العقاري (باسم مصلحة التسجيلات وإدارة اموال الحكومة يومئذٍ) لتسجيل كافة مستندات الملكية من أي نوع كانت مقابل رسوم قدرها ٢٪ وجعل التسجيل واجباً وذا أثر رجعي مع مصادرة ما لا يتم تسجيله لصالح الجمهورية فاحتج أعضاء الديوان العام على هذا النظام ورأوا فيه ضريبة مقنعة وطالبوا بالاكتفاء بفرض ضريبة على العقارات نفسها فأخذ بونابرت بوجهة نظرهم بناء على نصيحة بوسيلج مدير الشئون المالية الذي أحس باستحالة تطبيق نظام الشهر العقاري على الماضي بسبب عدم توافر مستندات الملكية في كثير من الأحوال . وهكذا أصدر بونابرت مرسوماً بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٧٩٨ بتوثيق العقود الجديدة فقط وبتحديد الرسوم عن الشهادات الحكومية ، وبتحديد وعاء تصاعدي للضريبة العقارية على أساس تقسيم الأملاك الى ثلاث درجات والبيوت الى أربع درجات . وفي الجبرتي بيان بهذه الضرائب مختلف يتجاوز بيانها المنشور في الجريدة الرسمية « لوكوريه دي ليجبت » . وكان واضحاً أن الديوان العام غير راض عن هذه الضرائب ، ولكنه فوجيء بالمرسوم الجديد الذي صدر أثناء انعقاده ولم يستطع له رداً . وانفض الديوان العام في ٢٠ أكتوبر ١٧٩٨ دون أن يتمكن من تخفيف هذه الضرائب وقد ذكر الجبرتي ومن بعده الرافعي وغيرهما من المؤرخين أن فداحة هذه الضرائب وما سبقها من قروض إجبارية فرضها الفرنسيون على المصريين إلى جانب جهود الأتراك والمماليك في تأليب المصريين على بونابرت كانت من الأسباب المباشرة التي أدت الى ثورة القاهرة ، ولا سيما وأن أصحاب الدكاكين والقهاوي لم يألفوا دفع ضريبة عقارية أيام المماليك .

وقد أخذ الرافعي بوجهة نظر الجبرتي ومعاصريه الذين رأوا في تطبيق نظام الشهر العقاري والرسوم الحكومية وسيلة التحايل على جمع الأموال ، ولكنه في

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

اعتقادي أغفل أن نظام توثيق العقود جزء لا يتجزأ من بناء الدولة البورجوازية الحديثة ، وأنه كان ضرورة لا مناص منها في انتقال المجتمع من صورته الاقطاعية الى صورته الرأسمالية .

فلما انطلقت شرارة الثورة من الأزهر في ٢١ أكتوبر واندلع أوارها خلال الأيام الثلاثة المجيدة ، عطل بونابرت اجتماعات الديوان العام . وكان أعضاء الديوان في حرج شديد قبل الثورة بين الشعب والفرنسيين لعجزهم عن اقناع الفرنسيين بالاستجابة لمطالب المصريين ، وقد بلغ هذا الحرج قمته إبان الثورة لفشل وساطتهم أن يكف الفرنسيون عن ضرب المدينة وأن يكف المصريون عن الجهاد الوطني . وبضغط بونابرت أصدر كبار العلماء من أعضاء الديوان نداءين الى الشعب المصري يدعوان لتهدئة الخواطر ، الأول بتاريخ ٢٤ أكتوبر والثاني بعده بأيام ، وفي النداء الثاني كما ورد في الجبرتي اتهام صريح للمماليك ولا سيما ابراهيم بك ومراد بك بإثارة الفتنة في البلاد وعود الى نغمة صداقة فرنسا لسلطان تركيا خليفة المسلمين ، من باب التهدئة للعواطف الدينية . ومن رأى الرافعي أن الشيخ محمد المهدي سكرتير الديوان هو المسئول الأول عن صياغة هذه البيانات .

وهكذا ظل الديوان العام معطلاً نحو شهرين حتى أعاده بونابرت في ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ غالباً كجزء من سياسة التهدئة وتقرباً الى المصريين ، وربما أيضاً بسبب ارتباك الحالة الادارية .

وقد أدخل بونابرت التعديلات الآتية على نظام الحكم النيابي :

(١) يتكون الديوان الجديد من هيئتين :

أ ـ الديوان العمومي الذي يسميه بونابرت الديوان الكبير .

ب ـ الديوان الخصوصي ، بلغة الجبرتي ، بالفرنسية الديوان الدائم ، ويسميه الجبرتي أحياناً الديوان الديمومي ، ربما بمعنى الدائم .

(٢) يتألف الديوان العمومي من ٦٠ عضواً معيناً من أعيان المصريين وممثلي طبقاتهم المختلفة ، تعينهم السلطة الفرنسية . وينتخب الأعضاء بالأغلبية رئيس الديوان واثنين من السكرتيرين ويجتمع الديوان العمومي

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بدعوة من حاكم القاهرة ، وحددت جلسة الافتتاح في ٢٧ ديسمبر ١٧٩٨ على أن يستمر انعقاده ثلاثة أيام ثم ينفض ، وبعد ذلك لا ينعقد إلا بدعوة من حاكم القاهرة .

وقد عين للديوان العمومي قوميسيران أحدهما فرنسي هو مسيو جولتييه والآخر مصري وهو الأمير ذو الفقار وكيل « كتخذا » بونابرت وقد تألف الديوان العمومي على الوجه الآتي : ١٤ عضواً من العلماء والمشايخ ، و٢٦ من التجار والصناع و١١ من العسكريين و٢ من مشايخ الأخطاط و٤ من الأقباط و٣ من الأجانب « المجموع ٦٠ » وانعقد فعلاً في التاريخ المحدد لانعقاده . ويلاحظ أن الديوان العمومي لم يكن ممثلاً إلا لسكان القاهرة ، وفي الأمر الذي أصدره بونابرت في ٢٨ يونيو ١٨٩٩ الى القومسير الفرنسي ما يدل صراحة على حرص بونابرت على أن يكون هذا المجلس ممثلاً لكافة طبقات السكان في القاهرة لمواجهة الرأي العام . فقد جاء في هذا الأمر أنه يريد في حالة وجود مراكز شاغرة في الديوان الكبير « يتألف الديوان من هيئة تكون ممثلة تمام التمثيل لسكان القاهرة بحيث إذا خاطبت الحكومة الديوان تتحقق انها تواجه فيه الرأي العام » .

(٣) ينتخب أعضاء الديوان العمومي بالأغلبية من بينهم ١٤ عضواً يتألف منهم « الديوان الخصوصي » ، على أن يصدق القائد العام على هذا الانتخاب . ويجتمع الديوان الخصوصي يومياً « للنظر في مصالح الناس وتوفير أسباب السعادة والرفاهية لهم ومراعاة مصالح الجمهورية الفرنسية » . وقد ذكر الرافعي (ج ٢ / ص ١٨) أن عبارة « مراعاة مصالح الجمهورية الفرنسية وردت في الأصل الفرنسي ولم ترد في بيان الجبرتي ، وربما مرد ذلك الى وجود صيغتين صيغة رسمية فرنسية وصيغة عربية روعي فيها ألا تخدش شعور المصريين . كذلك نص مرسوم التأسيس على أن ينتخب أعضاء الديوان الخصوصي من بينهم رئيساً وسكرتيراً وأن يعينوا المترجمين اللازمين لأعمال الديوان من غير أعضائه ومحضراً وشاويش ومقدماً وعشرة قواصين أو حجاب . كما حدد لأعضاء الديوان الخصوصي وموظفيه مرتبات شهرية ثابتة هي ١٠٠ ريال للرئيس و٨٠ لكل عضو و٢٥ لكل مترجم ، وحدد ٦٠ بارة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يومياً للمحضر و٤٠ للمقدم و١٥ بارة للحاجب . وقد كان أعضاء الديوان الخصوصي هم من العلماء : الشيخ عبد الله الشرقاوي والشيخ محمد المهدي والشيخ مصطفى الصاوي والشيخ خليل البكري والشيخ سليمان الفيومي . ومن التجار السيد أحمد المحروقي والسيد أحمد محرم . ومن الأقباط المعلم لطف الله المصري والمعلم ابراهيم جرجس سايط . ومن السوريين يوسف فرحات وميخائيل كحيل . ومن الأوربيين المسيو كاف والمسيو بودوف والمسيو فولمار ، وانتخب الديوان الشيخ الشرقاوي رئيساً والشيخ المهدي سكرتيراً له . وقد كان الديوان الخصوصي يجمع بالفعل يومياً لتصريف شئون البلاد أو بلغة ذلك العهد « لأجل قضاء حوائج الرعايا » . وقد أصدر بياناً للشعب في ٢٨ يناير ١٨٩٩ يحث على الهدوء ويعلن أن بونابرت قد أصدر العفو الشامل عن الثوار ويشيد بحبه للمصريين وبعدله الذي جعله يأمر بإعدام اثنين من جنوده لاقتحامهما بيت الشيخ محمد الجوهري ووعد برفع الظلم ونوه بمشروع بونابرت بفتح الخليج الموصل من النيل الى بحر السويس » (يقصد حفر قناة السويس) ، وغير ذلك من المشروعات والاصلاحات .

ويعد هذا التعديل في نظام الحكم النيابي الذي صدر به مرسوم ٢١ ديسمبر انتصاراً ديمقراطياً محققاً للشعب المصري الذي جعل بونابرت يلتقي بالديوان العام في صورته التأسيسية في منتصف الطريق . فبعد أن رفض بونابرت فكرة المجلس النيابي الموسع الذي اقترحه عليه الديوان العام وأعلن تحديد عدد أعضاء الديوان العام بخمسة وعشرين عضواً ينتخب من بينهم ٩ أعضاء ليتكون منهم الديوان الخاص ، تراجع ووافق على تأسيس مجلس وسط هو « الديوان العمومي » قوامه ٦٠ عضواً من القاهرة وحدها ينتخب من بينهم ١٤ عضواً يتألف منهم « الديوان الخصوصي » أو الديوان الدائم . وقد ذهب الرافعي في الجزء الثاني من تاريخ الحركة القومية الى أن هذا الديوان الخصوصي مجلس نيابي ، وحقيقة الأمر بحسب العرف الدستوري المألوف أنه مجلس وزراء بالمعنى الكامل نابع من البرلمان ، ولكن نظراً لعدم وجود حزب أغلبية في البرلمان ، وهو « الديوان العمومي » يختار الوزراء من بين نواب الأغلبية فقد اشترك البرلمان كله في اختيار الوزارة أو أعضاء السلطة التنفيذية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بتصديق بونابرت الذي ظهر في هذا النظام في مظهر رئيس الدولة الذي يصدر مرسوم تشكيل الوزارة وله حق الفيتو على الوزراء كما في كثير من الدساتير . كذلك كان انتصاراً ديمقراطياً عدول بونابرت عن الاحتفاظ للقائد العام بحق دعوة البرلمان للانعقاد ونقل هذا الاختصاص الى حاكم القاهرة ، كما كان انتصاراً ديمقراطياً عدول بونابرت عن مبدأ تعيين اثنين من القوميسيرين من الفرنسيين في البرلمان وقبوله ان يكون أحد القوميسيرين فرنسياً والآخر مصرياً ، رغم أن هذا الآخر كان وكيله . كذلك يلاحظ في تشكيل مجلس الوزراء أو « الديوان الخصوصي » أنه رغم اشتراك الأجانب في عضويته ، لا ينص رسمياً على أية صفة خاصة لأحدهم كما كانت الحال في أول مجلس وزراء مصري شكله بونابرت وهو « ديوان القاهرة » الذي كان له مراقب فرنسي يوافي القائد العام يومياً بجدول أعمال هذا المجلس وبمداولاته وبما يتخذ فيه من قرارات . وبهذا أصبح الشيخ الشرقاوي ، رئيس الوزراء ، هو حلقة الوصل الطبيعية بين مجلس الوزراء وصارى عسكر .

بهذا المعنى نستطيع أن نقول في إطمئنان أن ثورة القاهرة الأولى قد أسفرت عن انتصارات ديمقراطية محققة ، وإذا أمكن أن نسمي مرسوم ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ بتأسيس « الديوان العمومي » والديوان الخصوصي » أو البرلمان ومجلس الوزراء دستور ٢١ ديسمبر سنة ١٧٩٨ استطعنا أن نقول ان ثورة ١٧٩٨ على بونابرت أسفرت عن دستور سنة ١٧٩٨ بمثل ما أسفرت ثورة ١٩١٩ عن دستور سنة ١٩٢٣ ، مع الاختلاف طبعاً في الظروف وفي أبعاد الفكرة الديمقراطية ، وبمثل ما أسفرت ثورة ١٨٨٢ عن دستور ١٨٨٢ المجهض .

وتعاقبت الأحداث وعاد بونابرت الى فرنسا بعد فشل حملته على عكا وولى كليبر مكانه . وتزعزع مركز الفرنسيين ودخل الجيش التركي القاهرة فشبت ثورة القاهرة الثانية من ٢٠ مارس الى ٢١ ابريل سنة ١٨٠٠ في عهد كليبر ، وكانت الثورة بقيادة السيد عمر مكرم نقيب الاشراف والسيد أحمد المحروقي كبير التجار والشيخ الجوهري ابن الشيخ محمد الجوهري ، وكانت قيادتها العليا بيد القواد الأتراك والمماليك من أمثال ناصف باشا ونصوح باشا

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وابراهيم بك . وانتهى الأمر بتسليم الترك والمماليك وإخماد الثورة بعد شدائد عظيمة وفي الجبرتي والرافعي انها كانت ثورة غوغاء وحرافيش داخلتها العناصر التركية أكثر منها ثورة وطنية صرفاً ، واتهم الثوار قادتهم الساعين بالصلح بينهم وبين كليبر بالخيانة والارتشاء من الفرنسيين كالشرقاوي والمهدي والسرسي والفيومي وغيرهم ، وهاجموا الشيخ خليل البكري وجاء في الجبرتي أن الشيخ السادات خشي سطوة العامة فتطرف تطرفهم وهو في حيرة . وقد كان للعنت الفظيع الذي لقيه الشيخ السادات على يد كليبر بعد إخماد ثورة القاهرة الثانية أسوأ الأثر في نفوس علماء الأزهر والمصريين عامة . وأدى مقتل كليبر الى زيادة التوتر ووافق عبد الله مينو خليفة كليبر على إقفال الأزهر بناء على طلب الشرقاوي والمهدي والصاوي بسبب انتهاكه بحجة التفتيش على السلاح وخشية أن يدس فيه عملاء فرنسا ما يمكن أن يتذرع به الفرنسيون لينزلوا به الدمار ، وبقي الأزهر مغلقاً حتى شرع الفرنسيون في الجلاء عن مصر .

أما الديوان الخصوصي أو مجلس الوزراء ، فقد أجريت عليه بعض التعديلات من حيث العضوية في عهد كليبر ، فكان مؤلفاً من ١٨٠٠ من المشايخ : الشرقاوي (رئيساً) والمهدي (سكرتيراً) ومصطفى الصاوي وخليل البكري وسليمان الفيومي وأحمد المحروقي وعلي كتخدا المجدلي ويوسف باشجاويش ولطف الله المصري ويوسف فرحات وجبران سكروج وفضل الله الشامي وبودوف وفولمار . وبقي عدد الوزراء كما كان وهو ١٤ وزيراً بالاضافة الى جلوتييه القومسير الفرنسي وذو الفقار القومسير المصري . وبعد سقوط العريش في يد الترك تم توقيع معاهدة العريش في ٢٤ يناير ١٨٠٠ على أساس جلاء الفرنسيين عن مصر . وأفضت معاهدة العريش إلى إيقاف انعقاد الديوان ، على أساس أن هذه المعاهدة انهت الحكم الفرنسي في مصر وردتها الى السيادة العثمانية ومن في ركابها من المماليك . وتوغل الترك بناء على هذه المعاهدة في البلاد ليتسلموها حتى بلغوا مشارف القاهرة ومنهم من تسلل فعلاً الى القاهرة . فلما نقض الانجليز معاهدة العريش أدرك كليبر أنها كانت خدعة لحصر قواته وأسرها فاستعد للقتال وناجز الجيش التركي

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وهزمه في وقعة عين شمس في ٢٠ مارس سنة ١٨٠٠ واضطره الى الانسحاب حتى حدود فلسطين . وفي معركة عين شمس انفصلت كتيبة تركية ودخلت القاهرة بقيادة نصوح باشا كما تسلل ناصف باشا الى القاهرة في حشد من رجاله وبتوقيت محكم اندلعت ثورة القاهرة الثانية ومعركة عين شمس لا تزال دائرة وظاهرتها القوات التركية المبثوثة فيها . وبالرغم من استتباب الأمر للفرنسيين بعد إخماد ثورة القاهرة لم يفكر كليبر في إعادة الديوان المعطل . وقد ذكر الجنرال رنييه أن كليبر اشترط لإعادة الديوان أن تدفع القاهرة الغرامة المفروضة عليها .

فلما خلف عبد الله مينو كليبر أعاد تنهيم الديوان في اكتوبر سنة ١٨٠٠ من باب التقرب للمصريين . فكأن الديوان ظل معطلاً من معاهدة العريش في ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ حتى أكتوبر سنة ١٨٠٠ ، أي نحو تسعة شهور . ولكن مينو اكتفى بمجلس واحد بدلاً من مجلسين ، فألغى الديوان العمومي وأقام الديوان الخصوصي فقط واختزل عضويته من ١٤ الى ٩ أعضاء هم المشايخ : الشرقاوي (رئيساً) والمهدي (سكرتيراً) والفيومي ومحمد الأمير ومصطفى الصاوي وعبد الرحمن الجبرتي (المؤرخ) وعلي الحمامي (نسيب مينو) وخليل البكري وموسى السرسي . وجعل اختصاصه الى جانب مشورة الحكومة أشبه شيء بمحكمة الإستئناف . وظل الديوان ينعقد حتى اضطرب أمر الفرنسيين في مصر اضطراباً نهائياً . وتتميز فترة حكمهم الأخيرة باعتقال أكثر أعضاء الديوان ، فاعتقلوا الشرقاوي والمهدي والصاوي والفيومي في القلعة مع السادات ، وكلفوا الباقين وهم البكري والأمير والسرسي والجبرتي بالاستمرار في عقد الديوان لتصريف الأمور ثم أفرجوا عن الفيومي واعتقلوا محمد الأمير لاعتقادهم أن ابنه انضم الى الترك . ثم أفرجوا عن الصاوي لمرضه . وقد انتهى الديوان بانتهاء دولة الفرنسيين في مصر .

هذا تاريخ عام لأول تجربة في الحكم النيابي عرفتها مصر جاءت بدخول الفرنسيين وانتهت بخروجهم . وقد اقترن ميلاد النظام النيابي في مصر برغبة الاستعمار في إقامة واجهة من الحكم المصري يؤلبونها من ناحية على الترك والمماليك ويستخدمونها من ناحية أخرى كحلقة وصل بين سلطة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الاحتلال وبين الشعب . وقد عرف الديوان أيام سطوة وأيام ضمور . وكان بونابرت بالذات رغم تخوفه منه الذي بدأ قبل ثورة القاهرة الأولى في اختزال عدد أعضائه وتعليق اجتماعاته بإرادة القائد العام ينظر اليه من زاوية سياسية فيرى في قيام هيئة من نواب الشعب المصري الى جواره وسيلة من وسائل الاستقرار السياسي رغم أن قيام هذه الهيئة كان ينتقص من سيادة الفرنسيين التامة على البلاد . ومما ذكره الرفعي في تصوير موقف بونابرت قوله : « وأوصى نابليون الجنرال دوجا قبل سفره (في حملة سوريا) أن لا يألو أعضاء الديوان إجلالاً واحتراماً لما لهم من النفوذ في نفوس الشعب ، وكلفه في حالة حدوث اضطرابات في القاهرة أن يستعين بأعضاء الديوانين الخصوصي والعمومي وأن يضع فيهم ثقته ويكل اليهم تهدئة الخواطر وألا يدع اتخاذ الاحتياطات العسكرية في المدينة ، وأوصاه في رسالته أن لا يلجأ إلى ضرب المدينة بالمدافع إلا في حالة الضرورة القصوى » . (ج ٢ / ص ص ٢٧ ـ ٢٨) . ومقابل هذا الاعتماد على زعماء المصريين في إشاعة الاستقرار تحت الاحتلال الفرنسي ، كان لا بد للفرنسيين أن ينزلوا عن كثير من سلطاتهم سواء للبرلمان المصري أو لمجلس الوزراء المصري . ولم يكن الجنرال دوجا وحده نائب بونابرت العسكري في القاهرة والوجه البحري يظهر هذا الاحترام لزعماء المصريين ، بل شاركه في ذلك بوسليج مدير الشئون المالية ونائب بونابرت الاداري أثناء غيابه في سوريا .

ولم ينج أعضاء الديوان طبعاً بسبب اشتراكهم في إشاعة الاستقرار في البلاد من اتهام عناصر المقاومة الوطنية اياهم بمالأة الاحتلال الفرنسي وبيع البلاد للمستعمر مقابل ما أصابوا من منافع وامتيازات خاصة . والحكم النهائي ـ إن كان هناك حكم نهائي ـ على هذه الواجهة من الحكم المصري تحت الاحتلال الفرنسي ليس أمراً يسيراً فوجهتا النظر قائمتان جنباً الى جنب ، ولا سيما في بلد كانت محنته أن يختار بين الاحتلال الفرنسي والاحتلال التركي ، أو بين سكيلا وخاربديس كما تقول الأساطير ، إن وقع من المقلاة سقط في النار . وقد كان هذا مأزق الاختيار الذي مزق الفكر المصري والوجدان المصري أكثر من قرن من الزمان حتى وجدت مصر القوة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مع الوعي في ثورة سنة ١٩١٩ لتخرج من هذا المأزق برفض مبدأ الاختيار ، واتخذت شعاراً لها : لا هذا ولا ذاك .

وأياً كان الأمر فقارىء الجبرتي والرافعي ومحمد فؤاد شكري « عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر » يلمس بجلاء أن الحكام المصريين كانوا على أسوأ الاحتمالات يتبعون سياسة المداراة مع سلطة الاحتلال حتى تحين الفرصة للانقضاض عليها .

والذي يهمنا من كل هذا هو أن هذه التجارب الأولى في التنظيم الديمقراطي رغم قصر مدتها وانطوائها بانطواء الحكم الفرنسي الذي استحدثها في البلاد ، قد تركت أثراً عميقاً في ذاكرة المصريين شأنها في ذلك شأن يقظة القومية المصرية خاصة والقومية العربية بوجه عام ، بحيث أصبحت جزءاً لا يتجزأ من التفكير السياسي المصري والعربي ، وعمق تيارها جيلاً بعد جيل رغم قوة العوامل التي كانت لا تريد لمصر الخروج من إطار الحكم الثيوقراطي الذي عرفته طوال العصور الوسطى حتى نهاية القرن الثامن عشر ، حتى أصبح التيار الديمقراطي والتيار القومي التيارين الرئيسيين في تفكير المصريين ، فلما امتزج هذان التياران وسارا في مجرى واحد ، تحولا الى سيل عرم اكتسح كل ما أمامه من معوقات لاستقلال البلاد ولحكم الشعب . وإذا كان العملاق النائم قد احتاج الى صدمة خارجية كمجيء بونابرت ليستيقظ من سباته فهو لم يعد الى النوم بعد أن مضى بونابرت ورجاله ، بل نهض درجة درجة ليحطم أغلاله السياسية والاجتماعية والاقتصادية بكفاحه المتصل ، معتمداً على فكره وإرادته يقوده مفكروه وزعماؤه نحو الاستقلال وسيادة الشعب ، وما حدث في مصر على حدة ، حدث في جميع أرجاء العالم العربي ، مع تفاوت في الظروف جعل تبلور الفكرة القومية وتبلور الفكرة الديمقراطية يختلف في توقيته ومظاهر نموه من بلد الى بلد فهو في العراق غيره في الجزائر وهو في اليمن غيره في سوريا وهو في السعودية غيره في لبنان . اختلاف في التفاصيل ، ولكن الاطار العام واحد .

هذه هي الخلفية التاريخية لظهور الفلسفة الديمقراطية والعقيدة القومية في مصر . وإذا كان رفاعة الطهطاوي ، نحو ثلاثين عاماً بعد انتهاء الحملة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفرنسية ، قد وضع الأساس الفكري للفلسفة الديمقراطية وللعقيدة القومية المصرية بصورة واضحة والعربية بصورة غامضة ، فرفاعة الطهطاوي لم يبدأ من الصفر ولم يكتب في فراغ ، فقد كانت هذه التجارب في الحكم المصري وفي التنظيم الديمقراطي لا تزال ماثلة في الأذهان حين فكر وكتب ، ولم تكن قد محتها بعد من ذاكرة المصريين صولة محمد علي ذي الحروب الكثيرة ولا نظامه الأوتوقراطي الكامل .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الباب الرابع

مشروع الاستقلال الأول

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مشروع الاستقلال الأول[1]

ولد المعلم يعقوب في ملوى حول عام ١٧٤٥ ، والتحق في عهد علي بك الكبير بخدمة سليمان أغا الانكشارية أو رئيسها ، واستطاع من خلال إشرافه على إدارة أملاك رئيس الانكشارية أن ينمي ثروته الخاصة . فلما نشب القتال بين مراد بك وجيش قبطان باشا اشترك المعلم يعقوب مع مخدومه سليمان في هذه الحرب ، وظهرت مواهبه في القتال كما ظهرت في الادارة . وعندما دخل بونابرت مصر التحق المعلم يعقوب بخدمة الفرنسيين في وظيفة إدارية في أعمال « الاورنص » بجيش الجنرال ديزيه وصاحب الجنرال ديزيه أثناء حملته على الصعيد ، فكان يشرف على عمليات تموين الجيش الفرنسي بالأغذية وبمختلف الاحتياجات ، وكان يشترك في قتال المماليك بشجاعة وضراوة جعلتا الفرنسيين يقدمون له سيفاً تذكارياً تكريماً له . فلما غادر بونابرت مصر عاد المعلم يعقوب الى القاهرة وكلفه كليبر بتنظيم مالية البلاد ، وعينه قائداً للفيلق القبطي الذي شكل في مصر ليعاون الفرنسيين في حربهم ضد المماليك والأتراك . ثم عين المعلم يعقوب مستشاراً لمسيو استيف مدير الايرادات العامة ورقاه القائد العام عبد الله جاك مينو الى رتبة جنرال وجعله مساعداً للجنرال بليار في مارس ١٨٠١ للدفاع عن القاهرة ضد هجوم الجيش التركي الانجليزي . ومنذ ذلك التاريخ ارتبط مصيره ومصير الفيلق القبطي بمصير الجيش الفرنسي ، وعند تسليم القاهرة في يونيو ١٨٠١ دخل الجنرال يعقوب في اتفاقية التسليم . وهكذا غادر القاهرة ليبحر الى فرنسا مع

---

(١) L'Egypte Indépendante: Projet de 1801 Préface de Georges Douin. Documents Inédits, Recueillis aux Archives du Foreign Office a Londres (F.O. 78, vol. 88). Institut Français d'archéologie orientale pour la Société Royale de Géographie d'Egypte. MDCCCXXIV.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الجيش الفرنسي . بعد ثلاث سنوات قضاها في التعاون مع الفرنسيين .

وهناك وثائق تدل على أن المعلم يعقوب قد نشأت بينه وبين الجنرال ديزيه صداقة متينة عميقة . فنحن نعلم أنه حين جاءت الأنباء الى القاهرة بموت ديزيه في معركة مارنجو ، افتتح اكتتاب بين جنود الجيش الفرنسي في مصر لاقامة نصب تذكاري تخليداً لذكرى ديزيه فكتب المعلم يعقوب الى القائد العام قائلاً أنه متبرع وحده بثلث المبلغ المطلوب لاقامة هذا النصب التذكاري لهذا الرجل الذي يقول يعقوب أنه « وهبه قلبه » فلما مات الجنرال يعقوب كانت آخر كلمات ذكرها له الجنرال بليار طلبه أن تدفن رفاته في قبر ديزيه . ويظن أن هذه الصداقة الحميمة بين يعقوب وديزيه نشأت بعد أن انتهى القتال وأقام ديزيه مقر قيادته العامة في أسيوط ، وعاد يعقوب الى حياة البذخ التي كان يحياها وكان يستقبل ديزيه وأركان حربه ، وكان ديزيه بدوره يستقبله بين أركان حربه ، وكانوا من صفوة ضباط الحملة المثقفين وفي رواية جاستون حمصي أن المعلم يعقوب تشرب أفكار الثورة الفرنسية في هذه الاجتماعات الكثيرة التي اختلط فيها الضابط بالدبلوماسي بالفنان (« الجنرال يعقوب » ص ٨٦) فالتهبت روحه بحب الحرية لبلاده . ومن المعروف أنه عندما تحالف الانجليز مع العثمانيين لاستخلاص مصر من الفرنسيين وردها للباب العالي ازدادت ضرائب الاحتلال الفرنسي الى درجة بشعة أثقلت كاهل المصريين لمواجهة نفقات الحرب ، فكان المعلم يعقوب يتدخل لدى السلطات الفرنسية آناً لتخفيف عبء الضرائب وآناً لتقسيطها . وقد نصت اتفاقية تسليم القاهرة على السماح لمن أراد من المصريين اللحاق بالفرنسيين عند جلائهم أن يلحقوا بهم دون إضرار بذويهم المقيمين في البلاد أو مصادرة أملاكهم . كما نصت مادة أخرى على عدم إيذاء أي مصري ، من أية ملة كان ، بسبب تعاونه مع الجيش الفرنسي أثناء احتلاله مصر . وقد اختار أكثر أقباط الفيلق البقاء في مصر ، وكان في وسع الجنرال يعقوب أن يبقى معهم ولكنه آثر السفر الى فرنسا والراجح أن الجنرال يعقوب كان مؤمناً على حياته وأملاكه لحاجة الترك الى خدماته ، ففي خطاب مؤرخ ١٨ يوليو ١٨٠١ تلقاه الجنرال بليار وهو في رشيد من قبطان باشا حسين ، طلب قبطان باشا الى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

نقط هذا الحديث وقد وصلتنا هذه المذكرة المحفوظة في محفوظات وزارة الخارجية البريطانية بلندن تحت رقم F.O. 78, vol. 38 .

أما عن الفارس لاسكاريس فنعرف عنه أنه ولد في بروفانس عام ١٧٧٤ وكان بين فرسان القديس يوحنا بمالطة حين غزا بونابرت هذه الجزيرة ، وقد أعفاه بونابرت من النفي بسبب عواطفه الموالية لفرنسا . وفي مراسلات نابليون أنه كان هناك أخوان من أسرة لاسكاريس كان أحدهما فيما يقال مجنوناً أما الآخر فرفض أن يحمل السلاح في وجه الجيش الفرنسي وآثر أن يؤخذ بين الأسرى ، ولا يعرف على وجه التحقيق أي الأخوين تبع بونابرت الى مصر ، لأن لاسكاريس الوارد ذكره في تاريخ مصر كان أيضاً غريب الأطوار مصاباً بنوع من الهوس أو الخيال المسرف ، ففي رسالة منه الى الجنرال عبد الله مينو ، يقول لاسكاريس لمينو أنه من أصحاب « المشروعات » وأن في قدرته أن يضبط مياه النيل وأن يروي الأراضي العالية وأن يزرع الصحراء لو ملكه إياها مينو ويقيم فيها مدينة باسم مينوبوليس تخليداً لاسمه ، كل هذا بعد ديباجة غريبة يقول فيها لاسكاريس أن القدر قد قدر لبعض الناس أن يكونوا من الفاتحين ولبعضهم الآخر أن يكونوا من صانعي الأحذية ، وقدر لبعض الناس أن يصنعوا الدساتير وقدر لآخرين أن يصنعوا الأطفال . . . الخ . أما هو فقد قدر له أن يكون من صانعي المشروعات وأنه كثيراً ما يضع نفسه فوق العالم المادي والروحي ، وقد رد عليه مينو برسالة لا تخلو من الفكاهة والتعريض بجنون العظمة . وأياً كان أمر لاسكاريس هذا فيبدو أنه كان موضع ثقة مينو لأنه ألحقه ، قبل رحيله عن القاهرة قاصداً أبو قير لمواجهة الانجليز ، بخدمة الجنرال يعقوب ليعاونه في إقامة شبكة مخابرات تمتد الى سوريا ، كما نعرف من خطاب أرسله مينو الى يعقوب مؤرخ ١٢ مارس ١٨٠١ . أما رأي الكابتن ادموندز في الفارس لاسكاريس ، فهو أنه رجل ذو عقل متأمل . ومهما يكن من شيء فقد لازم لاسكاريس الجنرال يعقوب من مارس ١٨٠١ حتى موته في ١٦ أغسطس ١٨٠١ . وهذا التلازم الذي استمر نحو خمسة شهور هو ما يجعل بعض المؤرخين يرون في مذكرة لاسكاريس تعبيراً دقيقاً عن آراء الجنرال يعقوب ولا سيما على ضوء التقرير

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الذي رفعه الكابتن ادموندز الى اللورد سانت فنسانت عن حديثه المباشر مع يعقوب .

ومحور نظرية الجنرال يعقوب التي يبسطها أمام الانجليز ، هو أن استقلال مصر في مصلحة انجلترا أكثر من أي بلد آخر . فانجلترا سيدة البحار وهي تستطيع أن تمنع بأساطيلها فرنسا من الاستئثار بمصر . ولكن اذا حاولت انجلترا نفسها غزو مصر فإنها ستصطدم بأكبر قوة عسكرية في أوروبا ، وهي فرنسا . فمصر المستقلة إذن هي الحل الوحيد الذي يوفق بين مصالح انجلترا ومصالح فرنسا ، مع مزايا مضافة للانجليز وهي أن تجارتهم البحرية سوف تنتفع من زراعة مصر التي لا يمكن أن تزدهر إلا في جو يسوده السلام ، كما أنها ستنتفع من منتجات افريقيا التي تعد مصر بابها الطبيعي . ولكيما تطرد انجلترا فرنسا من مصر يتحتم عليها في الوقت نفسه أن تطرد تركيا منها أيضاً . فطالما كانت مصر خاضعة للسيادة العثمانية فإن فرنسا سوف تستطيع أن تسترد نفوذها في مصر باسترداد علاقاتها الودية التقليدية مع الباب العالي ، لأنها كانت دائماً صديقتها الأولى بين دول أوروبا . ولو أن فرنسا نجحت في استرداد علاقاتها الودية مع الباب العالي فهي سوف تحمل تركيا على إغلاق موانيها في وجه الانجليز ، وهذا سينتهي بإيذاء التجارة الانجليزية مع المشرق ، إن لم ينته بتحطيمها تماماً .

وهذا الأوان بالذات ، في رأي الجنرال يعقوب ، هو أنسب آونة من وجهة نظر المصالح الانجليزية ، لكي تؤازر انجلترا مبدأ استقلال مصر . فالحكم الفرنسي في مصر قد انتكس انتكاساً عظيماً ، وقد بلغ كره الناس للفرنسيين أوجه . وانتصار الانجليز واحتلالهم البلاد قد جعل هيبتهم مؤكدة . فهذه فرصة ثمينة أمام الانجليز ليثبتوا للمصريين أنهم لا يبتغون مصلحة أنانية ، وبهذا العملَ السياسي البارع يستطيعون أن يكسبوا صداقة المصريين وتقديرهم الى الأبد .

وهنا يواجه الجنرال يعقوب مشكلة عملية ، إذا وافقت الدول الأوروبية على استقلال مصر أو سمحت به ، فكيف يحمي المصريون هذا الاستقلال . وهنا يقول الجنرال يعقوب أن مصر لا يمكن أن تحلم بالدخول

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

في معركة مع الدول الأوروبية قبل أن تستكمل كيانها وقوتها كأمة مستقلة . فهي ستحافظ على استقلالها في المرحلة الأولى على الأقل بموافقة الدول الأوروبية وتراضيها . فإذا لم تكف القوى الأوروبية المتضافرة للحيلولة دون عدوان الترك والمماليك على مصر ، فالجنرال يعقوب يرى الحل في وجود قوة أجنبية مرتزقة في مصر قوامها بين ١٢ ألف و١٥ ألف جندي تتكون منها نواة الجيش المصري (!) وهي في نظره كافية تماماً لرد عدوان الترك على حدود الصحراء ولقمع المماليك في داخلية البلاد .

أما نظام الحكم الذي يقترحه الجنرال يعقوب لمصر المستقلة فهو قيام حكومة وطنية يكون هدفها الأول تحسين حال الفلاحين . وهو يرى أن طول استعباد المصريين تحت نير الترك والبكوات المماليك قد حرم مصر من النور الكافي لتكوين رأي عام بصير يمكن أن يخرج منه عمل سياسي لتغيير نظام الحكم ، فهو يرى إذن أن كل تغيير في نظام الحكم لا بد وأن يأتي من القمة ، أي من الحاكم . ولكن يعقوب يرى أن إنشاء حكومة قومية تعمل بروح العدل المقرون بالحزم وتستهدف إسعاد المصريين ، لا شك سيؤلف من حولها قلوب الأكثرية الساحقة من سكان البلاد الوادعين الجهلاء إلا أن الجنرال يعقوب لا يفصل فكرته عن تكوين هذه الحكومة القومية أو سلطاتها أو طريقة ممارستها لحكم البلاد .

ومن المهم أن نذكر أن الجنرال يعقوب كان يسمي نفسه وصحبه الذين سافروا معه الى أوروبا « الوفد المصري » دون أن يحدد لنا من موفد هذا الوفد ولا من فوضه أو وكله للتفاوض في أمر استقلال البلاد ، ولكنه يقول أن هذا « الوفد المصري » يمثل الطوائف المختلفة ذات الجذور العميقة في مصر والتي يمكن أن يقوي عضدها بقوة الحركة الاستقلالية ، ولعله يقصد بعبارة « من غير الطارئين على مصر » من ليسوا من الأتراك والمماليك والمغاربة الخ . وكان يسمي رفاقه « أتباعه » كما يسميهم « الأخوة الاستقلاليين » ويؤكد أنهم ينتمون الى كل الأوساط في مصر .

كذلك نعرف أن الجنرال يعقوب قبل سفره الى أوروبا اجتمع بزعماء

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الأقباط من زملائه القدامى مثل المعلم جرجس الجوهري والمعلم انطون أبو طاقية والمعلم فلتاؤوس والمعلم ملطى . ولا نعلم على وجه التحقيق ماذا دار في هذا الاجتماع وهل كانت له صبغة سياسية أم أنه كان قاصراً على مناقشة المسائل المالية ، ولعله أطلعهم على مشروعه ونواياه . أما بالنسبة للمشايخ والعلماء الذين كانوا يمثلون الحكم الوطني في مصر يومئذٍ فليس في الجبرتي أية إشارة تدل على أن الجنرال يعقوب قد التقى بهم على محادثات سياسية . ومن أجل هذا فمن الصعب القطع بما ذهب اليه الجنرال يعقوب من أن هذا « الوفد المصري » كان يمثل فعلاً الأوساط المختلفة في مصر أو أن كل العناصر المستنيرة كانت تؤيده أو توافق عليه . أما يعقوب نفسه فيؤكد لنا أن موقفه « غير متحيز » لطائفة دون طائفة ، مما يوحي بأنه كان على الأقل يصور نفسه ممثلاً لكل طوائف الشعب المصري لا فرق في ذلك بين **المسلمين والأقباط أو** بين الأكثرية والأقليات . ومما يرجع هذا أن خطته كانت تبدأ باقناع بونابرت ، القنصل الأول ، بمشروعه ، وبونابرت الذي خبر مصر بشخصه وعرف زعماءها ورجالاتها ما كان ليتفاوض على أمر خطير كإعلان استقلال مصر أو تحييدها بين انجلترا وفرنسا أو سلخها بأية صورة من الصور من الباب العالي على مستوى التفاهم مع زعيم أقلية دينية . ويظن بعض المؤرخين ، مثل جورج دوان أنه لولا وفاة الجنرال يعقوب عميد الوفد المصري في ١٨٠١ ، وهو الشخصية الوحيدة ذات الهيبة بين أعضاء الوفد ، لاستمع بونابرت الى مشروع استقلال مصر وربما تغيرت نتيجة لهذه النصوص الخاصة بمصر في معاهدة أميان ، تلك النصوص التي وضعت مصر نهائياً تحت سيادة الباب العالي .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الوثيقة رقم ١

رسالة من الكابتن جوزيف ادموندز
قومندان السفينة بالاس
الى الرايت أونرابل ايرل سانت فنسنت
وزير البحرية البريطانية
« عن الترجمة الفرنسية »
سفينة جلالة الملك « بالاس »
بمينوركة في ٤ أكتوبر ١٨٠١

سيدي اللورد . . .

أسمح لنفسي بأن أوجه الى سيدي اللورد المذكرات المرفقة ، اعتقاداً مني بأنه قد يكون من النافع لبلادي أن تعرف أن بعض الأشخاص الذين يسمون أنفسهم « الوفد المصري » موجودون حالياً في باريس .

والسفينة « بالاس » الموضوعة تحت أمرتي قد استقبلت على ظ
مصر ، قبطياً ذا سمعة ممتازة وهو أحد زعماء هذه الطائفة
الصفة بنفوذ عظيم . وقد جعله الفرنسيو
مساعدته . وقد أظهرت نحو هـا
الخفيفة فدفعه ذلك الى
حكومة تحكم بلاده تفضل
من رغبته الوطنية في تخفيف
فالمصريون الآن يحتقرونهم اح
خدمة بلاده بواسطة الحكومات
تسفر عن هذه النتيجة . وقد جه
أوروبا ، ولم يكن يعرف شيئاً عما لا

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فقد كان يعلم أنه بغير تأييد بريطانيا العظمى فإن رغبته في أن يرى وطنه يتمتع بالاستقلال مقضي عليها بالفشل . . وقد أبلغني صديقه لاسكاريس ، فهكذا يسمي نفسه ، وقد قام له بدور المترجم فيما جرى من محادثات بيننا ، إن الجنرال المعلم يعقوب رئيس وفد يحمل تفويضاً أو عين بمعرفة أعيان مصر لمفاوضة دول أوروبا في استقلال هذا البلد . وقد توفي الجنرال أثناء الرحلة ، وقد حرر مترجمه الصفحات المرفقة بعد موته كمذكرة عما دار بيننا من حديث ، إذ أن الجنرال كان قد أعرب عن رغبته في إبلاغ هذا الموضوع الى القائد العام ، ثم إبلاغه عن طريقه الى الحكومة البريطانية . وقد عرفني السيد لاسكاريس أن الوفد قائم ، وأنه مكون من المندوبين المسافرين على ظهر السفينة « بالاس » . ولم أستطع أن أفهم إن كان السيد لاسكاريس نفسه عضواً في هذا الوفد أم أنه كان يتصرف بوصفه سكرتيراً فحسب . وقد بدا لي من خلال الحديث أنه رجل يميل الى التأمل ، وأظنه من بيدمونت ، ويقال أنه فارس من فرسان مالطة الذين تركوا هذه الجزيرة مع جيش بونابرت . وقد تعهدت للمعلم يعقوب الا استخدم أو تستخدم الحكومة البريطانية في أي وقت من الأوقات ابلاغاتهم استخداماً يمكن أن يعود عليهم بالضرر . وبما أن هذا الوفد (الذي ليس في استطاعتي تحديد صلاحياته) قد ذهب في الغالب للاقامة في باريس ، فإني أرى من الضروري أن أبعث الى سيدي اللورد هذه المذكرات وهذه المعلومات بالطريق المباشر رأساً ، فقد يمضي بعض الوقت قبل أن أجد الفرصة لابلاغها الى قائدي العام اللورد كيث ، آملاً أن يقرني سيدي اللورد على مسلكي هذا . . .

ويشرفني ، يا سيدي اللورد ، أن أكون . . . الخ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الوثيقة رقم ٢

المذكرات
المسلمة للسيد الكابتن جوزيف ادموندز
لتذكيره مستقبلاً
بالبنود الرئيسية
في محادثاتنا السياسية على ظهر سفينته .

(١)

إن الخطاب المرفق موجه الى نبالة اللورد (يقصد الاميرال اللورد كيث) ، وهو يبدو مجرد رجاء اليه أن يهتم بنا نحن المصريين العاثري الحظ ولكن ينبغي أن يعتبره في الحقيقة ملخصاً لكل المحادثات السياسية التي دارت على ظهر السفينة . ولما كان من غير الحكمة على الأقل في الوقت الحاضر أن نعرض عليه تفصيلاً أوفى لمشروعنا ، فإن هذه المذكرات المكتوبة على وجه السرعة يمكن على الأقل أن تعينك على تذكر أهم نقاط محادثاتنا . وحين يتاح لك عرضها على حكومتك رأساً أو على نبالة اللورد ، فإن المصريين ، وكلهم ثقة في سجاياك الكريمة التي فطرت عليها ، يعهدون الى فطنتك بأن تثير اهتمام نبالة اللورد بقضيتهم ، حتى يمكننا أن نعده سنداً لنا أما محكومته ، سواء في مراسلاته مع مجلس الوزراء البريطاني أو عند عودته شخصياً الى انجلترا . وسوف يدافع اللورد عن قضية فيها نفع لبلاده ، وليس هناك ما هو أنبل مقصداً من هذا المسعى للورد انجليزي نبيل مثله .

(٢)

إذا كان ما يعرضه « الوفد المصري لدى الحكومات الأوروبية » باسم المصريين الذين فوضوه ، يبدو ثانوي الأهمية في نظر دول أوروبا ، فإنكم على

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الأقل توافقون يا سيدي الكابتن على أنه ليس هناك ما هو أمجد لها وأكرم من القيام بإجراء سياسي بسيط لتبديد ظلمات الجهل والهمجية التي تغشى هذه البلاد الذائعة الصيت ، التي كانت فيما مضى مهداً لنور عقولنا ولعلومنا ولفنوننا ، وكانت باختصار مركز الحضارة الأول الذي انتشرت منه الحضارة عن طريق الاغريق حتى بلغتنا . وإذا كانت مصر ذات الماضي المزدهر العظيم لا تستطيع أن تحرك في دول أوروبا شعور العرفان بجميلها ، فهي تستطيع أن تثير شعور الشفقة فيها ، فإن ردت لنفسها فهي تستطيع بهذا الوصف أن ترضي كل الحكومات الطامعة فيها وبهذا لا تنزل بأحد أذى .

(٣)

لن يمر وقت طويل قبل أن تغتبط بريطانيا العظمى بمؤازرة الآراء الواردة فيما يلي . . . ولكن إذا حدث قبل ذلك أن اقترحت عليها الحكومة الفرنسية هذه الآراء ، فلا ينبغي أن تنسى أن هذه المقترحات إنما هي ثمرة جهود الوفد المصري في باريس ، وعليه فلا ينبغي أن تنظر اليها الحكومة الانجليزية بعين الريبة . . . فإذا قامت فرنسا بتقديم هذا المشروع السياسي فإنها لن تفعل ذلك الا من باب المجاملة ، لأن مصلحة فرنسا في نجاح هذا المشروع أقل من مصلحة انجلترا ، ولا سيما إذا تجددت رغبة الجمهورية الفرنسية في امتلاك مصر مرة أخرى ، وهو ما ينبغي الارتياب فيه .

(٤)

إن الامبراطورية العثمانية توشك أن تتداعى من كل جانب ، ولذا فمن المهم للانجليز أن يلتمسوا عن بعد الوسائل المضمونة للاستفادة من عهد تمزيقها التاريخي بأنسب طريقة تحقق مصالحهم السياسية المستقبلة . وإذا كان من الواضح أن من المستحيل على انجلترا أن تمتلك مصر امتلاكها لمستعمرة ، وإذا كانت نفس هذه الصعوبة تقوم في طريق فرنسا فإن « مصر المستقلة » ستكون إذا جاز هذا التعبير خاضعة لتأثير انجلترا التي تملك ناصية البحار المحيطة بها . ولا شك أن استقلال مصر سيعجل بازدهارها ، ولكنها لن تكون إلا دولة زراعية غنية بالحاصلات الوفيرة الناتجة من تربتها الخصبة وغنية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بتجارتها التي تنفرد بها مع وسط افريقيا ، فما من دولة أخرى تستطيع أن تقوم بهذه التجارة . كل هذه المزايا مجتمعة سوف تعود بالثراء المطرد من غير شك على الأمة التي سيهمها دائماً أكثر من غيرها ، بسبب الهند ، أن تتاجر مع مصر وفي بحارها .

(٥)

لقد قال مراد بك ، ربما بحق ، أن مصر الآن معروفة معرفة تامة لكفار الغرب (فهكذا كان يسمي الأمم الأوروبية) حتى أن رغبة كل منها في امتلاكها ستجعل منها موضوعاً للشقاق الأبدي فيما بينها . ويمكن القول بأن بريطانيا العظمى ليست بحاجة الى امتلاكها ، فإنها ستستأثر دائماً بالتجارة معها نتيجة طبيعية لتفوقها البحري . فهي ستؤثر إذن في مصر باختيارها . ولكن ماذا سيكون مصير هذا التأثير لو أن فرنسا ، وهو أمر جائز الوقوع ، أصبحت من جديد . . . (كلمة لا تقرأ) الطبيعية للباب العالي ؟ ولو أن الباب العالي حابى فرنسا أكثر من انجلترا ؟ بل ماذا يكون الأمر لو أن الباب العالي أقفل موانيه في وجه الانجليز ؟ وفي البر ، أو لن يكون في مستطاع الفرنسيين إرغام الأتراك على اتخاذ تدابير أكثر تشدداً يمكن أن تحطم التجارة الانجليزية في الشام وفي البحر الأحمر ؟

(٦)

أما من جهة عواطف المصريين نحو الفرنسيين فهي مباشرة وليدة الطريقة التي حكمهم بها الفرنسيون أثناء إقامتهم في مصر . ولن أقف عند هذا الموضوع لأني أعتقد أنكم سوف تتذكرون بسهولة ما دار بيننا من حديث حول هذا الموضوع ، وعلى هذا فكل شيء حتى العواطف التي يستشعرها سكان مصر ولا سيما بعد أن يتاح لهم فهم الانجليز ، كل شيء يثبت أن « مصر المستقلة » لا يمكن إلا أن تكون قوية الميل لانجلترا ، وان انجلترا يجب عليها من الناحية السياسية ، إن لم يكن مساندة استقلال مصر ، فإجازة هذا الاستقلال على أقل تقدير ، نظراً للأحوال المستقبلة . .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(٧)

فإذا ما أجازت الحكومات الأوروبية استقلال مصر ، فالسؤال هو : كيف يحكم المصريون أنفسهم ؟ وكيف يدافعون عن استقلالهم ؟

أولاً ـ ان هذه المذكرات المكتوبة على وجه السرعة لا تسمح لنا أبداً بالدخول في تفاصيل مشروع الحكومة التي يقترح الوفد المصري إقامتها ، ولكن يكفي أن نلاحظ أن إنشاء هذه الحكومة لن يكون قط نتيجة لثورة استحدثها نور العقل أو اختمار المبادىء الفلسفية المتصارعة ، ولكن تغييراً تجريه قوة قاهرة على حياة قوم وادعين وجهلاء ، يكادون ألا يعرفوا في الوقت الحاضر إلا عاطفتين تحركان الأخلاق : المصلحة والخوف . . . فقليل من مال يزاد أو شيء من رخاء يضاف الى حياة هؤلاء السكان نتيجة لقيام هذه الحكومة الجديدة ، وهو أمر ليس بصعب التحقيق ، يجعلهم بغير شك المدافعين الغيورين عن هذه الحكومة ، ويجعلهم يحبونها . وكيف لا إذا كان أي شيء في العالم أفضل من الطغيان التركي ؟ فلتكن الحكومة الجديدة عادلة وقاسية وقومية . . . كحكومة شيخ العرب همام في الصعيد التي رويت عليك قصتها ، فهي بالتأكيد سوف تكون موضع الاحترام والطاعة والحب .

ثانياً ـ كيف يدافع المصريون عن استقلالهم ؟ وهل سيكون هذا الدفاع ضد الأوروبيين ؟ إن هذا لا يمكن أن يحدث إلا بعد وقت طويل ، وعندما تصبح القوة القومية منظمة وتكون قد اكتسبت الاحترام . أم أن هذا الدفاع عن الاستقلال سيكون ضد الترك والمماليك ؟ في هذه الحالة نعتقد أن الدول الأوروبية يمكنها أن ترد عنهم كل عدوان يقع على مصر وبالاضافة الى هذا ففي إمكان المصريين أن يستخدموا على حسابهم قوة أجنبية مساعدة مؤقتة يتراوح عددها بين ١٢,٠٠٠ و١٥,٠٠٠ رجل يكفون وزيادة لايقاف الترك عند الصحراء ولتحطيم المماليك في داخل مصر . وستصبح هذه القوة نواة القوة القومية . وبالاضافة الى هذا ، فبما أن العثمانلية يفعلون أي شيء من أجل المال فإن المال يجردهم من السلاح إذا هجموا على مصر ، فالمماليك

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كانوا دائماً يستعملون هذه الوسيلة كلما رأوا عاصفة تتجمع ضدهم في استانبول .

ويجب ألا يفوتنا أن نذكر في هذا المقام أن مصر المقسمة الى طوائف متعددة ، تتوفر بها الوسائل اليسيرة لاقامة التعارض فيما بين هذه الطوائف بقصد حفظ التوازن بينها ، وأن الوفد المصري يرتبط بها جميعاً « بلا تحيز » . بجذور منتشرة ويزداد انتشارها بمقدار ما هي خافية تماماً وبمقدار ما ستبقى خافية تماماً عن الحكومة التركية في مصر . وهذا احتياط لا بد منه تجاه الطغيان المتربص دائماً أبداً والذي لن يتوانى عن التضحية « بالأخوة الاستقلاليين » الى آخر رجل منهم لو استطاع أن يعرفهم . ومن جاءوا منهم مع الجيش إنما يتحدون غضب الطغاة الترك ، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة « لاخوتنا » في مصر ، فإنهم يعيشون تحت السيف والعصا ، ولا بد لهم من إخفاء حقيقتهم ليظهروا بمظهر أشد العبيد ولاء للباب العالي .

(٨)

إن المصريين عامة ، والوفد المصري لدى الحكومات الأوروبية ، سيبذلون كل ما وسعهم من جهد ليحرروا أنفسهم بطريقة ما من النير الذي يثقل على كاهل وطنهم الشقي . فإذا لم يحقق الصلح العام رغباتهم ، فإن من يخرجون من هذا (الكفاح أحياء) سيطالبون الدول السامية المتعاقدة على الأقل « بضمان » كاف يدرأ عنهم على الأقل غضب الترك عند عودتهم الى مصر ، إذا أراد القدر لهذه البلاد الجميلة الشهيرة أن تكون تابعة للترك مرة أخرى بعد إعلان الصلح العام ، فتتعرض بهذا ثانية لغزوهم من جديد .

(٩)

ونحن نرفق مع هذا شفرة يمكن استعمالها في الأحوال التي تدعو اليها الضرورة . فرغم أن الوفد المصري لدى الحكومات الأوروبية لا يقترح إلا مشروعاً سياسياً مناسباً لجميع الحكومات ، بل ومناسباً أيضاً ، وهو قول يبدو في ظاهره غريباً ، للحكومة التركية ذاتها بما يمكن إثباته بجلاء ، إلا أنه قد

تطرأ ظروف تستوجب إخفاء هذا السر وتلزم باستخدام الشفرة المبينة فيما يلي .

(١٠)

لنجاح المفاوضات ، وهو أهم ما يشغل بال الوفد المصري اعتقد أن المهم اخفاء المفاتحات الأولى معكم أو التي يمكن أن تقوموا بها مع نبالة اللورد عن فرنسا وعن كل الأشخاص الذين يمكن أن يفسدوها . إن هدف الوفد هو إجراء مفاوضاته في أوروبا بطريقة من شأنها أن تقوم فرنسا بتقديم المقترحات الأولى الى انجلترا التي اذا اقتنعت بالفوائد التي تعود عليها من هذا الاستقلال المقترح سوف تصمم عندئذٍ على تأييده . وبهذه الطريقة فإن الوفد المصري لن يتعرض لرؤية انجلترا ترفض اقتراحه أولاً وقبل كل شيء بسبب العداء الذي لا يزال قائماً بين الأمتين أو استرابة منها في وجود خدعة جمهورية من نوع ما . . .

(١١)

ولكي تتم اقامة نظام سهل لتبادل الرسائل التي يمكن أن توجه إلينا من فرنسا أو غيرها يمكنكم يا سيدي القبطان أن ترسلوها بعنوان السنيور الكونت انطون كاسيس (قسيس ؟) في تريستا ، وهو يقوم بتوجيهها الى الوفد أينما وجد . وتحت هذا العنوان يكتب عنوان آخر هو عنواني . أما الرسائل التي يمكن أن توجه إلينا من انجلترا فإن وصول المصريين الى باريس سيسمح لنا بالوقت الكافي ليعرف أين يجدونني . وبهذه الطريقة يمكن لرسائل الحكومة أن تصل الى يدي بسهولة . ولكن فيما يتصل بهذه النقطة الأخيرة ، ينبغي أن يحاط الأمر بأكبر درجة من الكتمان والحيطة الممكنة حتى لا تتسرب أية شكوك للحكومة الفرنسية .

ظهر السفينة « بالاس » في ٢١ سبتمبر ١٨٠١ .

(ملاحظة : كتب لاسكاريس هذه الوثيقة بعد وصول الفرقاطة « بالاس » الى ميناء طولون في ١٧ سبتمبر ١٨٠١ أما جثمان الجنرال يعقوب فلم يلق في عرض البحر كالعادة . بل حوفظ عليه على ظهر السفينة في برميل

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

من الروم ، وأنزل الى الشاطىء في ٢٢ سبتمبر ، ودفن في مرسيليا) .

وللمؤرخ الكبير محمد شفيق غربال رأي في كتابه الصغير « الجنرال يعقوب والفارس لاسكارس » (١٩٣٢) يقول فيه أن مشروع استقلال مصر لا ينتسب الى الجنرال يعقوب بقدر ما هو من نسج خيال الفارس لاسكاريس سكرتيره ومترجمه الغريب الأطوار الخصب الخيال الذي صور تاريخ هذه الفترة تصويره لمغامرات دون كيشوته . ولا يجد شفيق غربال ما يستند اليه في نسبة مشروع استقلال مصر الى الفارس لاسكاريس بدلاً من الجنرال يعقوب إلا ما رواه التاريخ عن شخصية لاسكاريس من أنه كان رجلاً خيالياً يحلم بتعمير الصحراء وبري الأراضي العالية وبناء المدن وتخطيط المدن ويعيش في عالم كامل من أحلام اليقظة . وكل هذا رغم صحته غير كاف لاثبات شيء لأن تاريخ حياة الجنرال يعقوب نفسه يدل على أنه كان الى حد ما كصاحبه لاسكاريس شخصية دون كيوشتية ولكن الى حد ما فهو يحلق في السحاب دون أن تنفصل قدماه عن الأرض. فمغامراته في قتال المماليك وقيادته للفيلق القبطي وعواطفه المسرفة نحو صديقه الجنرال ديزيه وتمنيه أن يدفن معه في قبر واحد ، كل هذه وغيرها تدل على أن المعلم يعقوب كان فيه شيء من الفارس لاسكاريس وأمثاله كثيرون في ذلك العصر الخصب في الشخصيات الدون كيشوتية . ولكن سيرة يعقوب تدل على أنه كان دائماً ما يترجم أحلامه الى أفعال فمجازفته بالانضمام الى الفرنسيين والقتال تحت رايتهم كافية وحدها لاثبات ذلك .

أما دووان فيرى أن مذكرة لاسكاريس تمثل أفكار الجنرال يعقوب تمثيلاً دقيقاً . وأياً كان الأمر فشهادة الكابتن ادموندز تدل على وجه القطع على أن رأي شفيق غربال لا محل له اطلاقاً ، بل وغريب في بابه . فالكابتن ادموندز وهو رجل محايد حين يتكلم عن الجنرال يعقوب لا يدخر كلمة من كلمات الاحترام لهيبته ونقاء سمعته ونفوذه الواسع . وهو حين يتكلم عن الفارس لاسكاريس يصفه بأنه رجل ذو عقل متأمل ، ولعل هذه هي العبارة المؤدبة لمعنى أنه كثير الأحلام . وهو لا يفتأ في كل مناسبة وفي تحفظ شديد يذكر وزير البحرية البريطانية بأنه لا يفهم حقيقة العلاقة بين لاسكاريس ومجموعة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المصريين المسافرين على السفينة « بالاس » وأياً كان الأمر فشهادة ادموندز تدل على أنه استمع طويلاً الى الجنرال يعقوب ، وتدل على أنه كانت هناك على ظهر السفينة « بالاس » مجموعة من « المنفيين » المصريين وأكثرهم من الأقباط وقلة منهم من المسلمين المتعاونين مع الفرنسيين كما ذكر الجبرتي في تفصيله لمعاهدة الصلح وتنظيم انسحاب الفرنسيين وأنصارهم من مصر . وقد كانت هذه المجموعة تحت زعامة المعلم يعقوب . كذلك يشهد ادموندز أن هذه المجموعة كانت تصف نفسها دائماً على لسان يعقوب بأنها « الوفد المصري » المسافر لمفاوضة الدول الأوروبية في أمر استقلال مصر . وشهادة ادموندز تدل على أنه أخذ ما سمعه من حديث يعقوب مأخذ الجد ، بل مأخذ الجد الخطير ، بدليل أنه دون مضمون هذا الحديث وأرسله الى وزير البحرية رأساً مخالفاً العرف والقوانين مخالفة خطيرة بتخطي رئيسه المباشر وهو الأميرال اللورد كيث ولو أنه ارتاب لحظة في جدية ما سمع وفي خطورته لما أقدم على ذلك ، اللهم الا إذا كان الكابتن ادموندز نفسه على شاكلة الفارس لاسكاريس ، أي رجل كثير الاستسلام للأحلام وللمشروعات الهوائية .

إن أسوأ ما نستطيع أن نفترضه في الجنرال يعقوب ليس أن مشروعه لاستقلال مصر من بنات خيال سكرتيره الفارس لاسكاريس ، ولكن أن يكون هذا المشروع مشروعاً فرنسياً أو موحى به من الفرنسيين بقصد تحييد مصر بين فرنسا وانجلترا وتركيا أو إعلان استقلالها أو سلخها بأية طريقة من الطرق من الامبراطورية العثمانية بعد أن يئسوا من امتلاكها واضطروا الى الجلاء عنها ، وان الفرنسيين قد أرادوا أن يستتروا وراء هذا القناع المصري لبلوغ هذه الغاية حتى تكتسب هذه المطالب الشرعية اللازمة بصدورها من أصحاب الحق الأصليين فينظر فيها الانجليز ، بدلاً من المناداة بها مباشرة كمناورة صريحة من مناورات السياسة الدولية فيرفضها الانجليز وحلفاؤهم الترك جميعاً . وهذا الاحتمال ليس بعيداً في رجل مثل الجنرال يعقوب قاتل المماليك ثم الترك تحت راية فرنسا وكلفه الفرنسيون بتنظيم شبكة مخابرات تمتد من مصر الى سوريا قبل جلائهم بخمسة شهور . وتاريخ مصر من الحملة الفرنسية حتى ١٩٠٤ ، بل منذ عهد علي بك الكبير حتى ١٩١٩ يؤيد

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

هذا التفسير القائم على الصراع المستمر بين هذا المثلث الاستعماري : تركيا وفرنسا وانجلترا للسيطرة على مصر ،واستئثار كل طرف من أطراف هذا الصراع بالتناوب وراء المطالب المصرية كلما خرج منهزماً في جولة ، لعله بتأييده استقلال مصر يغض من سيطرة غيره من الأطراف عليها .

فإذا قبلنا هذا التفسير تكشفت لنا التيارات الكبرى في الفكر المصري في تلك الفترة العصيبة من تاريخ البلاد ، على أساس وجود ثلاثة اتجاهات متميزة تمام التمييز :

١ ـ تيار « أي شيء إلا حكومة الأوربيين » ، ولو كان استمرار حكومة الترك والمماليك ، وقد جرف هذا التيار المتطرف المصريين الذين قاتلوا تحت لواء العثمانيين في ثورة القاهرة الثانية بين ٢٠ مارس و٢١ ابريل ١٨٠٠ بقيادة ناصف باشا ونصوح باشا .

٢ ـ تيار « أي شيء الا حكومة الترك والمماليك » ، ولو كان قبول حكومة الأوربيين ، وقد جرف هذا التيار المتطرف المصريين الذين قاتلوا المماليك ثم الترك تحت لواء الفرنسيين بقيادة الجنرال يعقوب وهم الوجه الآخر لزعماء ثورة القاهرة الثانية .

٣ ـ تيار « انقاذ ما يمكن إنقاذه » ، ممثلاً في علماء الأزهر وأعيان البلاد المعتدلين الذين تكونت منهم أجهزة الحكم القومي ولا سيما الديوان العمومي والديوان الخصوصي ، وهو تيار يقوم على قبول الأمر الواقع بالقوة القاهرة ريثما تسنح الفرصة لتغييره . وقد استمرت هذه التيارات تتلاطم في محيط السياسة المصرية والفكر المصري أجيالاً وأجيالاً ولم تندمج في تيار واحد كبير بصورة ملموسة حتى ثورة ١٩١٩ .

أما المشتغلون بالسياسة وحرب العقائد فيسرفون عادة في اتهام بعضهم بعضاً بالخيانة والتعصب ونقص الوطنية . ولكن المؤرخ يقف محايداً بين كل هذه المدارس ، ويصفها بأنها مدارس مختلفة في الوطنية والكفاح القومي تختلف في أسسها الفكرية والعاطفية والطبقية والطائفية أحياناً ولكنها تستهدف تحرير الوطن بحسب مفهومه عند أصحابها . وإذا كان اختلاف العقيدة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الدينية أو تطرفها يلون أحياناً نظرة الناس الى الأمور ، فهو مجرد عنصر واحد من عناصر التكوين القومي ، وهو ليس كل شيء في هذا التكوين ، ومن الخطأ أن نحاول به تفسير الفلسفات القومية المتضاربة التي تستولي على أفئدة الناس وتدفعهم الى مذاهب شتى في الفكر والفعل . ومن الخطأ أن نصور موقف عمر مكرم ورجاله من أصحاب السياسة العثمانية أو المملوكية بأنه من املاء العاطفة الدينية الاسلامية المتطرفة فحسب ، فهذا يقوم على تسليم خاطىء بصدق دعاوى الاستعمار الاوروبي كلما تحدث عن رغبته في تحقيق استقلال مصر وإعادة مجده الغابر واشاعة العدل فيها ومراعاة حقوق الانسان بين أبنائها كما كان بونابرت يفعل . كذلك من الخطأ أن نصور موقف الجنرال يعقوب ورجاله من أصحاب السياسة الأوروبية بأنه من املاء العاطفة الدينية المسيحية المتطرفة فحسب أو من املاء ما يسمى بعقدة الاضطهاد ففي هذا تناس لآثام الاستعمار العثماني والاستغلال المملوكي وتخلفهما قروناً عن ركب الحضارة وإشاعتهما الظلم والظلام أينما استقرا وإهدارهما لأبسط معاني الانسانية حيثما قامت لهما دولة في مكان ، لا بين المسيحيين وحدهم ولكن بين رعاياهم من المسلمين أيضاً . وربما كان للشعور الديني دخل في تكوين هذا الموقف المتطرف أو ذاك ولكن المبالغة في تصوير أثر هذا الشعور الديني في تكوين القيم الوطنية لا محل له في الأحكام التاريخية الموضوعية . وكل من يعرف شيئاً عن تاريخ الثورات الايديولوجية ، كالثورة الفرنسية والثورة الروسية وما قبلهما وما بينهما من ثورات يعلم أن حرب العقائد والمصالح الطبقية حين يشتد أوارها ترتفع أمامها الحواجز القومية ذاتها . فلا تعود تميز من الخونة ومن فرسان العالم الجديد ، ونموذج الجنرال يعقوب وفيلقه القبطي بالذات كان نموذجاً شائعاً في عصر بونابرت ، في العالم المسيحي قبل العالم الإسلامي ، فقد كان ياور بونابرت نفسه ، الكولونيل سلكوفسكي الذي قتله الثوار في ثورة القاهرة الأولى ضابطاً بولندياً تطوع في الجيش الفرنسي إيماناً بمبادىء الثورة الفرنسية ، وأمثالهم كثيرون وعلى نقيضه كان الكولونيل فيليبو ، ضابطاً فرنسياً من نبلاء العهد البائد انضم الى سيدني سميث وأحمد باشا الجزار والى عكا كرهاً في مبادىء الثورة الفرنسية وقاتل بونابرت حتى رفع

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بونابرت عن عكا الحصار ومات داخل أسوارها قبل ارتداد الفرنسيين عنها ، وأمثاله كثيرون .

وهكذا دفعت عمر مكرم معتقداته أن يقاتل الفرنسيين تحت اللواء العثماني والمملوكي ودفعت بيعقوب معتقداته أن يقاتل العثمانيين والمماليك تحت اللواء الفرنسي. فماذا كان موقف أعضاء الديوان من هذه الأحداث الخطيرة ؟ لو أننا حكمنا عليهم بظاهر الأمور لاتهمناهم أيضاً بالخيانة ، فنحن نعلم أن عبد الله مينو ، بعد إخماد ثورة القاهرة الثانية ، أشار على أعضاء الديوان ، وكانوا تسعة ، أن يرسلوا تهنئة الى بونابرت بمناسبة تعيينه قنصلاً أول في فرنسا . و« أن يبدوا رغبتهم في انضمام مصر إلى فرنسا نهائياً » « فبادر المشايخ : البكري ، والشرقاوي ، ومحمد الأمير ، والمهدي ، والصاوي ، والفيومي ، والسيد علي الرشيدي ، وعبد الرحمن الجبرتي ، بإعداد خطاب في هذا المعنى قرىء بالديوان في ٢٤ جمادى الثاني ١٢١٥ ، ١٣ نوفمبر سنة ١٨٠٠ ، ثم تقرر حفظه في سجل الديوان ، فأثبت هذا الخطاب في سجل الديوان بإشراف كل من : الشيخ اسماعيل الزرقاني القاضي ، والسيد اسماعيل الخشاب وثائقي الديوان وكاتب سلسلة التاريخ .

« وفي هذا الخطاب هنأ العلماء بونابرت على منصبه الجديد ، وأثنوا عليه ثناء عاطراً ، وأبدوا أسفهم لاضطراره الى مغادرة هذه البلاد حتى يخلص فرنسا من أعدائها ، ووصفوه بسيف الله المسلول ، ثم قالوا : (ونحن إذا قلنا أن المصريين يؤلفون مع الفرنسيين أمة واحدة لاصبنا في هذا القول كبد الحقيقة ، ويرجع الفضل في توثيق عرى هذا الاتحاد يوماً بعد يوم الى ما أبداه من عناية فائقة بأمر هذا التآلف صديقنا بالحكمة وسداد الرأي ، رعاه الله بعين عنايته وأثابه خيراً على ما يفيض به من رأفة وحنان) . وشكر العلماء المولى سبحانه وتعالى الذي ألهم بونابرت اختيار عبد الله مينو حاكماً على مصر ، ثم قالوا في ختام رسالتهم : (ونحن إنما نطلب اليكم ألا تغفلوا أمر مصر ، فيسدل النسيان عليها حجاباً ، ذلك أن مصر هي بلادكم ، ولا شك في أن شرف عاصمتها هو شرفكم . وأما أهلها فهم يكنون لكم كل محبة وتقدير ، ويترقبون عودتكم اليهم بفارغ الصبر . إن الدين الإسلامي الذي

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ظفر بتقديركم ليدعـوكم الى المجيء الى هذه البـلاد مرة أخـرى ولقد وعـدتم أنتم بذلك فلا تخلفوا وعدكم ولن يطول الأمد على تمام الاتحاد بـين الأمتين ، فلا معدى عن حدوث ذلك في يـوم قريب ، وأن هـذا اليوم آت لا ريب فيـه لأن المولى عز وجل قد أراد ذلك ولا مناص من تنفيذ إرادته »[1] .

ولا شـك أن وثيقة يضعهـا أعضاء الـديوان أو الـوزراء يـطلبـون فيهـا انضمام مصر الى فرنسا نهائياً هي وثيقة خيانة صريحة ، ولكن مجرد حفظ هذه الوثيقة دون إرسـالها يـدل على أنها كتبت تحت ضغط القـوة القاهـرة . ثم ان هـذه الوثيقـة رغم ما غفلت فيـه من عبارات المجـاملة المسـرفـة التي لا تقيـد أصحـابها بشيء معـين ، إذا نحن تأملنـاها وجـدناهـا تنطوي عـلى التسويف الواضح في طلب انضمام مصر الى فرنسا ، على طريقة « غداً إن شاء الله » ، و« كـل شيء بأوانـه » . وهي بغير شـك أقل استقـلالية من مشـروع الجنرال يعقوب وأكثر نفاقاً للفرنسيين ولكنها كتبت في ظروف مختلفة حين كانت سطوة الفرنسيين لا تزال قائمة في البلاد ، بينما وضع مشروع يعقوب بعـد أن دالت دولتهم . فـإذا كانت السيـاسة هي فن الممكن ، فقـد كـان هـذا هـو الممكن لزعماء البلاد المسئولين في نوفمبر ١٨٠٠ في أسوأ الـظروف ، وللوفد المصـري وللأخوان الاستقـلاليين في سبتمبـر ١٨٠١ بعد أن تحسنت الـظروف الدوليـة وجلا الفرنسيون عن مصر . وحتى عـلى افتراض أن مشـروع استقلال مصـر الذي وضعه يعقوب والأخوان الاستقلاليون كان موحى به سراً من فرنسا بعد اندحارها ، فهذا لا يغض من قيمته الموضوعية أو من وطنيته لأنـه بمثابـة عودة الى نظريـة تحييد مصـر بين قـوى المثلث الاستعماري التـركي والفرنسي والانجليزي ويكفي للدلالة على توافقه مع مصالح البلاد الأساسية أنه طـالب باستقلال مصر عن جميع أطراف النزاع على قدم المسـاواة ، وأنه حـل مشكلة الدفاع المسلح عن استقلال مصر بفكرة إنشاء انكشارية أجنبية أو قوة محـدودة من المرتزقة الأجانب تحل محل الانكشارية التركية المملوكيـة وتكون تحت أمـرة الحكـومة المصـرية المستقلة وتقـوم من ميزانيتهـا ريثما يتم إنشـاء جيش قـومي

---

(١) محمد فؤاد شكري : عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يستطيع الدفاع عن البلاد . وهي فكرة ليست غريبة في عصر وفي بلد ألف الدفاع بالانكشاريات والمرتزقة لا بالجيوش الوطنية ، بل انها الفكرة المنطقية الوحيدة في مواجهة الخطر التركي ومن الناحية الشكلية على الأقل إنكشارية تابعة لحكومة مصر المستقلة أقرب الى فكرة السيادة من انكشارية تتلقى أوامرها من استانبول . فإذا ذكرنا أن مذكرة يعقوب ـ لاسكاريس لا تشير إلى إنشاء قوة « أوروبية » مرتزقة لكن تشير الى قوة « أجنبية » مرتزقة كان التطبيق العملي لهذا الاقتراح هو إنشاء قوة من « البوليس الدولي » المختلط كما نقول نحن بلغة اليوم لحماية البلاد ريثما تستكمل عدتها العسكرية ، يحافظ فيه على توازن القوى الخارجية بعلة تعدد عناصره ، ويمنع اختلاطه وانتماء أفراده الى دول يسودها الشقاق من تحوله الى طابور خامس يعمل لحساب دولة أجنبية واحدة ، ولا يصبح خطراً على استقلال البلاد السياسي إلا إذا اتحدت وجهات نظر هذه الدول المنقسمة على بعضها ، وليس هناك ما يمنع اشتراك رعايا الترك أنفسهم ، كألبان محمد علي ، في هذه القوة الأجنبية . ثم إن مشروع الوفد المصري لاستقلال مصر في ١٨٠١ يشير صراحة الى قيام الصراع مستقبلاً بالضرورة بين مصر المستقلة ودول أوروبا ، ولكنه يقول أن هذا الخطر المصري على المصالح الأوروبية لن ينكشف إلا بعد وقت طويل لكي يطمئن الأوروبيين ويغريهم بقبول المشروع . إن كل كلمة في مشروع الجنرال يعقوب تشير الى ضرورة محمد علي في السياسة الدولية وحتمية محمد علي التاريخية ، بما في ذلك الاعتماد على الانكشارية الأجنبية وعلى الدول الأجنبية وعلى الخبرات الأجنبية وعلى تكوين قوة ضاربة مصرية لتدعيم السيادة المصرية بما في ذلك الانتقاض على المماليك والباب العالي والانتقاض على الدول الأوروبية نفسها بعد تكوين الجيش الوطني . فإذا أمكن القول تاريخياً بأن محمد علي كان عميلاً للسياسة الفرنسية كان الجنرال يعقوب و« الأخوان الاستقلاليون » أيضاً وبنفس المعنى عملاء للسياسة الفرنسية . ولكن أقرب الى الحكم التاريخي أن نقول أن فكرة استقلال مصر في ١٨٠١ كانت كفكرة استقلال مصر في كل عهد تلا وظيفة من وظائف التوازن في صراع القوى العالمية ، وأن الشعب المصري الأبي اليقظ كان يستغل هذا

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

التوازن الدولي كلما سنحت له الفرصة ويمارس الضغط على الاستعمار بكل ما توفر لديه من وسائل حسب الظروف المختلفة ، آناً بالمصانعة وآناً بالمفاوضة وآناً بالثورة العاقلة وآناً بالثورة العمياء لكي يظفر باستقلال البلاد ويثبته . بل ان الحكم التاريخي الموضوعي يقول أن الجنرال يعقوب ومحمد علي وكل قائد أو زعيم شارك بجهد في الكفاح من أجل استقلال البلاد من علي بك الكبير الى جمال عبد الناصر كانوا مجرد أدوات في يد هذا الشعب العظيم وتعبيراً عن إرادته لاتحقيق استقلال مصر ولتثبيت هذا الاستقلال .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تاريخ الفكر المصري الحديث

الفكر السياسي والاجتماعي

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الباب الأول

عبد الرحمن الجبرتي

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١ ـ عبد الرحمن الجبرتي

منذ أن دخلنا امتحان ٥ يونيو بدأ عديد من الكتاب في استقصاء الأسباب والنتائج . وفي اعتقادي أن من أهم ما كتب في باب التفتيش في أعماق النفس ، دعوة بعض الكتاب الى إعادة النظر في وضعنا الحضاري وإلى إقامة كياننا بمقومات الدولة الحديثة ، وقد كان جوهر رأيهم أن سر ضعفنا هو عدم استكمالنا لأدوات الحياة الحديثة . . . . فليس منا من يجهل أن مصر لم تخرج من ظلمات العصور الوسطى التي نشرتها الامبراطورية العثمانية في كل ما ملكت من الأمصار ، إلا منذ مائة وسبعين عاماً ، حين دخلت مصر لأول مرة في علاقات مباشرة مع أوروبا . وهي فترة وجيزة في تاريخ الشعوب والحضارات . فأوروبا نفسها قد بدأت عصر نهضتها نحو عام ١٥٠٠ ، أي منذ نحو خمسة قرون ، وإذا كانت حضارتها قد تجاوزتنا نضجاً فما ذلك إلا لأنها سبقتنا الى بناء الدولة الحديثة بنحو خمسمائة عام . .

وهذه محاولة متواضعة لرصد تاريخ الفكر المصري الحديث ومكوناته . . . متى احتكت مصر بأوربا ؟ وكيف احتكت ؟ وما أثر هذا الاحتكاك في حياتنا ؟ إن من يريد أن يدعم بناء الدولة الحديثة في مصر لا مناص له من استقصاء مقوماتها في تاريخنا ليعرف أي شوط قطعنا فيعرف ما بقي أمامنا لبلوغ الهدف . ولنبدأ حديثنا بالعلم الحديث وفتوحاته . ومن خلال مفكرينا وكتابنا عبر القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين ندرس كيف عرف المصريون لأول مرة بالعلوم الوضعية والتكنولوجيا وكيف استجابوا لها بعد أن كانوا لا يعرفون إلا الروحانيات . . . وهذا هو شيخ المؤرخين ، عبد الرحمن الجبرتي ، منه نتعلم شيئاً كثيراً .

كانوا ثلاثة من جيل واحد ، هم عبد الرحمن الجبرتي وحسن العطار واسماعيل الخشاب ، قدر لهم أن يجاوروا وأن يتجاوروا في الأزهر في ذلك

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

العصر الغريب العجيب الرهيب عصر الثورة الفرنسية ، وأن يعاصروا مجيء نابليون بونابرت الى مصر ، وأن يتقلدوا أرفع المناصب في تلك الفترة الحرجة من تاريخ مصر والشرق العربي جميعاً ، فالأول عين وزيراً في عهد عبد الله مينو ، أو عضواً في الديوان كما كان يسمى في ذلك العهد . والثاني عين شيخاً للأزهر فيما تلا ذلك من سنوات . والثالث كان سكرتيراً لمجلس الوزراء في عهد الحملة الفرنسية أيام ولاية عبد الله مينو . ولكن قدر لهم فوق كل شيء أن تقترن أسماؤهم بوصفهم واضعي أسس الفكر المصري الحديث ، والممهدين الحقيقيين لانتقال العقل المصري من ظلام العصور الوسطى الى نور العصر الحديث ، الجبرتي بتاريخه العظيم « عجائب الآثار في التراجم والأخبار » والعطار والخشاب بدعوتهما الى ضرورة الأخذ بالعلوم العقلية والوضعية حيث كان يكتفي بالعلوم النقلية وبعلوم الدين . باختصار كان هؤلاء الثلاثة هم أول من وضعوا أساس الفكر الانساني والعلوم الانسانية في مصر والعالم العربي ، وعلموا المصريين والعرب عامة أن الدنيا ليست مجرد معبر للآخرة لأن للانسان قيمة في ذاته . وأن من أهمل شئون دنياه أهمل في ابتغاء آخرته أيضاً ، وأن العلم والفن والفكر هي سبل الانسان لتصحيح دينه ولتصفية معتقداته الدينية من الخرافات ومن كل ما يشل في قدراته الخلاقة . وقد آلت اليهم قيادة المثقفين في ذلك العصر الغريب العجيب الرهيب ، فقادوهم الى بناء الدولة الحديثة وكانوا بمثابة التمهيد العظيم لظهور ذلك العبقري العظيم رفاعة الطهطاوي ، أبي الفكر المصري الحديث . ولقد كانت مهمتهم أشق من مهمته لأن الرواد يرتادون المجاهل أما البناة فينشئون في أرض واضحة الأنقاض .

ولد عبد الرحمن الجبرتي عام ١٧٥٤ وتوفي عام ١٨٢٥ ، فهو قد عاش إذن واحداً وسبعين عاماً عاصر خلالها عصر الترك والمماليك ثم عصر الحملة الفرنسية على مصر ثم عصر محمد علي ، وكان له موقف معروف من كل عصر من هذه العصور . أما تنديده بعصر الترك والمماليك فتفيض به كل صفحة من صفحات تاريخه « عجائب الآثار » ، وأما رأيه في الحكم الفرنسي وفي الحضارة الفرنسية فقد اختلط فيه السلب والايجاب بسبب موضوعيته

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

واستقلاله في الرأي عن عواطف الغوغاء وعن ترهيب الحكام وترغيبهم ، حتى وصفه الفرنسيون بأنه شيخ متعصب ووصفه أبناء جنسه بأنه نصير الفرنسيين ـ وأما موقفه من محمد علي باشا فقد كان واضحاً وقاطعاً . كان يعتقد ويجاهر بالقول والقلم منذ ولاية محمد علي ١٨٠٥ حتى وفاته هو في ١٨٢٥ أن محمد علي مجرد مغتصب لحكم مصر من أمرائها الشرعيين وهم المماليك المصريون ، وأن عهده رغم كل ما كان فيه من إنشاءات واصلاحات كان عهداً يقوم على الظلم والجور حتى لقد قيل أن محمد علي أرسل اليه من قتله عام ١٨٢٢ ، وهي رواية غير ثابتة . وليس معنى هذا أن الجبرتي كان يناصر المماليك فتنديده بمفاسدهم يتفجر في كل صفحة من صفحات تاريخه ، وقد حملهم مسئولية دخول الفرنسيين مصر في مقدمة كتابه « مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس » حيث يقول أن الدولة « استنامت الى المماليك اتكالاً على شجاعتهم فخربوا الثغور وشادوا القصور » أي أن المماليك خربوا البلد ، في سبيل حياة البذخ والملذات التي كانوا يحيونها ، كما حملهم هذه المسئولية لتحرشهم بتجارة فرنسا وتجارها ولا سيما في ثغور مصر ، لحساب الانجليز .

وقد ظلت أعمال الجبرتي مصادرة ومحظوراً طبعها وتداولها طوال عصر محمد علي وأخلافه حتى رفع عنها الحظر في عهد الخديو توفيق ، حين نشر الجزءان الثالث والرابع من « عجائب الآثار » ثم نشر الجزءان الأول والثاني في عهد الخديو عباس حلمي . وقد ظهرت ترجمة فرنسية كاملة لهذا الكتاب العظيم ، نشرت في تسعة أجزاء بين ١٨٨٨ و١٨٩٦ وهي بقلم شفيق منصور بك « يكن » وعبد العزيز كحيل بك وجبرائيل نقولا كحيل بك واسكندر عمون أفندي . وفي مقدمة هذه الترجمة الفرنسية ان الجبرتي خنق في طريق شبرا في ١٨ يونيو ١٨٢٢ وهو عائد من قصر محمد علي ، أرسل اليه محمد علي من خنقه وربطه بحبل الى رجل حماره . . . وربما كان هذا الكلام ترديداً لإشاعة قديمة مختلقة سرت عند موت خليل بن الجبرتي بأن محمد بك الدفتردار صهر محمد علي أغرى بعض الأشقياء بالجبرتي نفسه بعد أن اطلع على أجزاء من تاريخه واستأذن محمد علي في الفتك به ، ولما لم يظفر بالوالد

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فتك بالولد . وفي رواية أن قاتل خليل الجبرتي هو سليمان أغا السلحدار . وأياً كان الأمر ففي مدونات القرن التاسع عشر ما يشير الى أن القتيل هو خليل الجبرتي وليس عبد الرحمن الجبرتي . . . . فألكساندر كردان وهو مترجم القنصلية الفرنسية الذي ترجم الى لغته « مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس » ونشره فصولاً في الجريدة الاسيوية « مارس ١٨٣٤ ويوليو وديسمبر ١٨٣٧ ثم نشره كاملاً في كتاب عام ١٨٣٨ بعد وفاة الجبرتي بثلاث عشرة سنة ، يذكر في مقدمته أن أحد أبناء الجبرتي كان يعمل لدى محمد علي باشا وأن بعض القتلة هاجموه وفتكوا به في ١٨٢٣ وهو في طريقه من شبرا الى القاهرة ، وان الجبرتي نفسه بكاه حتى فقد بصره ولم يعش بعده طويلاً .

وفي الرحالة الايطالي ج. ب. بروكي أنه زار الجبرتي في ديسمبر ١٨٢٢ بداره في بولاق فوجده أعمى قابعاً في داره . وهذا جعل قصة عمى الجبرتي سابقة على موت ولده خليل . وفي لين أن الجبرتي مات في ١٨٢٥ أو ١٨٢٦ « بعد وصولي الى القاهرة بفترة وجيزة » . وأياً كان الفيصل فإن الكلمة الأخيرة في موت الجبرتي أو مقتله لم تكتب بعد لتقلب أهواء السياسة على تاريخ البلاد طوال عهد أسرة محمد علي التي حكمت مصر نحو قرن ونصف قرن . أما تاريخ الجبرتي ، فهناك ما يثبت أنه كان معروفاً أو متداولاً ولو في أجزاء منه ، في عهد محمد علي نفسه .

ولد عبد الرحمن الجبرتي لاسرة جدها الأعلى لأبيه رجل حبشي الأصل اسمه زين الدين عبد الرحمن الجبرتي من بلدة جبرت في بلاد الحبشة ينسب نفسه الى مسلم بن عقيل بن أبي طالب وقد نزح زين الدين الجبرتي هذا الى مصر نحو عام ١٦٠٠ بعد أن أقام في مكة زمناً وجاور فيها ، ودخل الأزهر وتولى مشيخة رواق الجبرتية ثم أعقبه في مشيخة هذا الرواق ولده شمس الدين الجبرتي الذي أنجب نور الدين الجبرتي والد حسن الجبرتي الذي كان مفتي المسلمين وأنجب برهان الدين الجبرتي ، وهو أبو حسن الجبرتي والد المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي ، كل هذه الأنساب قصها الشيخ حسن الجبرتي على ولده عبد الرحمن وقص معها كثيراً من أخبار هذه الأسرة المجاورة العارفة بأصول الدين ، ومن بين أفرادها من نسبت اليه كرامات الواصلين . ومع

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

هذه الأنساب كان حسن الجبرتي يروي على ولده الصبي عبد الرحمن الجبرتي سير من عرفهم من علماء الأزهر أو من المماليك والكشاف وغيرهم من رجالات الدولة ورجالها .

وكان حسن الجبرتي من ثراة الأزهريين اختلطت فيه شخصية العالم بشخصية رجل الأعمال . فكان يملك ثلاثة مساكن في القاهرة أحدها في الصنادقية المتاخمة للأزهر والآخر في بولاق والثالث في الساحل يطل على شاطىء النيل . وكانت له في كل بيت زوجة وأولاد ومماليك وعبيد وجوار ، وقد أنجب في حياته نحو أربعين ولداً وبنتاً ماتوا جميعاً فيما خلا عبد الرحمن ، وهو ابن جارية بيضاء عرضت عليه فاشترتها بمالها من الحجاز زوجته بنت رمضان شلبي المعروف بالخشاب حين خرجت للحج مع زوجها ، وجاءت بها الى مصر حيث أعتقتها وزوجتها من زوجها . وقد ماتت الزوجة والجارية في يوم واحد . كذلك كانت لحسن الجبرتي أطيان ونظارات على أطيان في أبيار بالقرب من كفر الزيات وفي غير أبيار . وكان في الوقت نفسه أستاذاً في الأزهر يعلم الفقه والعلوم الحكمية والرياضية . وكان من تلاميذه المعروفين الشيخ محمد اسماعيل النفراوي والشيخ عبد الرحمن العريشي ، شيخ رواق الشوام الذي غدا فيما بعد شيخاً للأزهر ، والشيخ محمود الكردي والشيخ عبد الرحمن البشيشي والشيخ محمد الفرماوي والشيخ محمد الصبان والشيخ موسى الجناحي والشيخ محمد عبد ربه العزيزي والشيخ الهلباوي، وهم جيل أوسط من العلماء درس الفتى عبد الرحمن الجبرتي على نفر منهم حين جاور في الأزهر بعد أن أتم تعليمه الأول في مدرسة أو كتاب السنانية وهي على ناصية الصنادقية . . . وفي الأزهر الحق حسن الجبرتي ابنه عبد الرحمن برواق الشوام ليدرس على الشيخ العريشي مذهب الحنفية . . غير هذا نعرف عن حسن الجبرتي أن ثروته في الصنادقية والغورية ومرجوش جاءته عن طريق جدته لأبيه ، وهي مريم بنت محمد المنزلاوي ، ومن زوجته بنت أغاباش حاكم الطور والسويس ، وإن ثروته في بولاق والساحل وغيرهما جاءته من زوجته الأخرى بنت رمضان شلبي المعروف بالخشاب . كذلك نعرف عنه أنه كان مهتماً بالعلوم الوضعية والهندسية ، فقد كانت في داره بالصنادقية الى جانب

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مكتبة في علوم اللغة والدين بعض الأجهزة الهندسية كالاسطرلاب وبعض أدوات الصناعة ، وأنه كان مهتماً بضبط الموازين وألف في ذلك كتاباً اسمه « العقد الثمين فيما يتعلق بالموازين » ، وأنه كان يرشد السباكين والحدادين وقباني القاهرة الى ما ينبغي عمله لضبط الموازين ، ولم يكن في ذلك مفوضاً من أحد وإنما على نفقته الخاصة . كذلك ألف الشيخ حسن الجبرتي « الدر المختار » و« شرح لقطة العجلان » و« حاشية على شرح الأربعين النووية للشبشيري » .

في هذا الجو الديني والعلمي نشأ عبد الرحمن الجبرتي . نشأ بين علماء الأزهر الذين خالطهم في الأزهر أو في بيته وسمع بأخبارهم جيلاً بعد جيل من أبيه وبين المماليك والكشاف والخشداشية والسناجق ، أو على الأصح بين أشباحهم وأخبارهم لكثرة ما كان أبوه يروي عليه من آثارهم . فوجد عبد الرحمن الجبرتي نفسه وهو بعد في سن العاشرة ، سن التمييز كما يقول ، بين عالمين هائلين متجاورين ، أحدهما قوامه العلم والدين وأبطاله مشايخ لا حصر لهم كالزرقاني والملوي والشربيني والصعيدي والدردير والعدوي والحفني والأدكاوي والدمنهوري الخ ، بعضهم عاشت ذكراه وبعضهم انطوى في غبار الزمان ، والآخر قوامه السياسة والحرب والدسيسة والمال والدم المهراق ، وأبطاله المماليك ومن يلوذ بهم من محمد بك جركس الى اسماعيل أيواظ الى ذي الفقار قنصوه الى عثمان كتخدا الى محمد قطامش الى عثمان بك ذي الفقار الى إبراهيم كتخدا بك ورضوان الجلفي بك الى علي بك الكبير ومحمد بك أبي الذهب الى اسماعيل بك بارم ديله الى يوسف بك القرد الى أبو مناخير فضة ، وكل أولئك الفرسان الأجلاب الظلمة الذين تكونت منهم الطبقة الحاكمة في مصر في ظل الامبراطورية العثمانية وشاءت فطرة هذا الشعب العظيم المغلوب على أمره أن تسخر منهم بأمثال هذه الألقاب المضحكة عساها أن تجد في هذه السخرية بعض العزاء . وقد كان واضحاً كل الوضوح أنه كان يتحرك في عالمين منفصلين كل الانفصال كما تدل على ذلك أسماؤهم وأعمالهم : عالم من المثقفين المصريين المباهين بأصلابهم الريفية ولو كانوا من أهل الحضر ، وعالم من الفرسان الأعاجم الأتراك

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والشراكسة والقوقازيين والأكراد الخ . . . ممن أنبتت وشائجهم بهذه الأرض الطيبة غير ما كانوا ينهبونه من خيراتهم بالسيف وبالقانون وباسم السلطان خليفة المسلمين في استانبول .

وقبل أن يموت الشيخ حسن الجبرتي زوج ابنه عبد الرحمن ، وهو بعد غلام لم يتجاوز الرابعة عشرة ، ولكن عبد الرحمن الجبرتي لا يذكر لنا شيئاً عن زوجته الأولى هذه غير أن الشيخ عبد الله الأدكاوي هنأ أباه بهذا الزواج في بيت سخيف من شعر هذه الفترة السخيف . أما زوجته التي لم نسمع عنها شيئاً ، فقد تزوجها الجبرتي وهو في نحو السابعة والعشرين من عمره ، وهي ربيبة صديقه علي عبد الله درويش الرومي ، قال أنه أخذها بعيالها ، وأنه آوى صديقه في بيته لضيق ذات يده . كذلك نعلم أن أباه توفي عام ١٧٧٥ ، أي حين كان الجبرتي في الحادية والعشرين من عمره ، وأنه تخرج في الأزهر وهو في الثانية والعشرين ، أي عام ١٧٧٦ . فلما مات أبوه قام الجبرتي برحلة في الوجه البحري زار فيها كفر الزيات وطنطا وفوه ورشيد وادكو ودمياط والمنصورة ، ويظن أنه نزل بأبيار لتفقد مزارع الأسرة وأنه عرج على أبو قير ، كما يرجح أنه قام في تاريخ ما برحلة في الوجه القبلي ، وذلك لدقة المامه في كتاباته ببلاد الصعيد . ولا يذكر الجبرتي صراحة أنه أدى فريضة الحج ، ولكنه يذكر عرضاً أنه إطلع بنفسه على شهادة ميلاد رضوان كتخدا ابراهيم بك الكبير في مكة ، وهذا يفيد أنه زارها .

وربما كان أهم شيء وجه الجبرتي الى كتابة التاريخ هو صلته بالسيد محمد مرتضى الزبيدي ، فقيه اللغة في زمانه وصاحب المعجم المشهور « تاج العروس » . فقد هبط الزبيدي مصر ، وهو أصلاً من اليمن ، عام ١٧٥٤ ، أي عام مولد الجبرتي ، وسكن في الصاغة ودرس في الأزهر وفي جامع شيخون ولازمه الجبرتي في شبابه وقرأ عليه مع لفيف من شباب الأزهر وشيوخه ، وأجدرهم بالذكر حسين الدرب شمسي ، وأحمد يوسف الشنواني ، واسماعيل وهبي المعروف بالخشاب ، والشيخ السجاعي ، كما تتلمذ عليه بعض الأمراء من أمثال أيوب بك الدفتردار ، ومصطفى بك الاسكندراني . وفي الثمانينات والتسعينات من القرن السابع عشر طوى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الموت أكثر من عرف الجبرتي من علماء الأزهر الراسخين ، ماتوا الواحد بعد الآخر ، وبقي الزبيدي وحده العلم الفرد والقطب الأكبر ، وذاع صيته في الأمصار فتجبر وتأله فكان يأذن لمريديه من المغاربة أن يسجدوا ويقبلوا الأرض بين يديه وكانوا يرون فيه « القطبانية العظمى » . وخلا الأزهر من العلماء الراسخين ، ولكن جيلاً جديداً من العلماء الشبان كان قد أخذ يتكون فيه ، من أمثال الشيخ أبي الأنوار السادات والشيخ الشرقاوي والشيخ محمد الأمير والشيخ المهدي والشيخ الفيومي ، وهم ذلك الجيل الخطير الذي تفتح للحضارة الجديدة واضطلع بمسئوليات الحكم حين حطم بونابرت ذلك السور العثماني العظيم الذي حال دون اتصال مصر بأوروبا ثلاث قرون كاملة ، منذ فتح السلطان سليم مصر في ١٥١٧ ، وبذلك كانوا أول من وضع أساس الدولة الحديثة في مصر قبل محمد علي باشا بسنوات .

وقد عرض الزبيدي على تلميذه ومريده الجبرتي نحو عام ١٧٩٠ أن يعاونه في وضع كتاب عن أعلام القرن الثامن عشر من مصريين وحجازيين ، فدهش الجبرتي لهذا الطلب وأخذه زهو عظيم لأنه رأى أن هذا العمل الكبير سوف يقرن اسمه باسم استاذه ويخلد اسمه في التاريخ . وهكذا أخذ الجبرتي يعد البطاقات بالاعلام والحوادث الجسام ، وكان يسميها « طيارات » ويحشد فيها كل ما تذكره من أحاديث أبيه عن العلماء والحكام . ثم أخذ يستوفي مراجعه على طريقة أقرب الى المنهج العلمي فعثر في مكتبته على كتاب في التاريخ بقلم مؤرخ مغمور هو أحمد عبد الغني شلبي ، وعلى كتاب « الخلاصة » للاميني ، وعلى رسالة « شرح الصدر في غزوة بدر » لعبد الله الشرقاوي ، وكانت في ذيلها نبذة عن تاريخ ولاة مصر الى أيام الوالي علي باشا الحكيم . ثم أخذ يجمع سير شيوخ الأزهر وعلمائه وسير الأدباء والشعراء وسير الولاة والمماليك والسناجق « أي المحافظين » واتسع عليه الأمر واختلط . ثم استعان بالشيخ اسماعيل الخشاب ، وكان قاضياً ، وطلب اليه أن يحقق له تواريخ الاعلام وأعمارهم من الصكوك وحجج الملكية ، فقبل الشيخ الخشاب . وظل الجبرتي يعد البطاقات أو الطيارات ويدون الكراريس ويعرضها على مرتضى الزبيدي حتى توفي الزبيدي بالطاعون بعد عامين من

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بدء العمل . وبعد موت الزبيدي اكتشف الجبرتي سر هذا العرض السخي الذي عرضه عليه استاذه باسم العلم . فقد جاءت الجبرتي رسالة من مفتي دمشق يطلب فيها اليه أن يوافيه بكل ما قد أعد هو وأستاذه من أوراق وجمع من وقائع . فأدرك أن الزبيدي إنما كان يعد معجم الاعلام هذا بتكليف من محمد خليل المرادي الحسيني قاضي دمشق ، وإن هذا القاضي إنما ندب الزبيدي للقيام بهذا العمل لأنه من غير أهل مصر ، وبالتالي فهو كفيل بأن يثبت رأيه في الناس وفي الأحداث بلا تحفظ . وكانت مشكلة الجبرتي هي كيف يحصل على أوراق الزبيدي وكيف يسترد أوراقه الخاصة من مكتبته بعد وفاته . وحين باعت أرملة الزبيدي مكتبته اشترى الجبرتي « الكتب والدشتات » وكان بينها عشر كراريس من التراجم مدونة بقلم الزبيدي ، ولما تصفحها الجبرتي وجدها عديمة القيمة ، لأنها كانت تتناول سير أفاقين من المغرب والشام والحجاز والسودان . أما المفتي فقد أتم كتابه بعنوان « سلك الدرر في أعيان القرن الثامن عشر » قبل موته في أوائل التسعينات . وهكذا انتهت قصة هذا الكتاب ، ولكن فكرة التأريخ لرجالات مصر وأيامها ولازمت الجبرتي بعد ذلك .

حين دخل بونابرت القاهرة بعد انتصاره في معركة أمبابة في ٢١ يوليو ١٧٩٨ كان الجبرتي في الرابعة والأربعين من عمره . وكان قد زامل حسن العطار واسماعيل الخشاب في حلقات الدراسة فقرأوا معاً على الشيخ محمد الصبان وعلى الشيخ مرتضى الزبيدي وعلى الشيخ محمد الأمير النحو وفقه اللغة ، ونشأت بينهم صداقة حميمة رغم اختلافهم في المشارب والتكوين من بعض الوجوه .

فلما أصدر بونابرت مرسومه في ٢٥ يوليو ١٧٩٨ بتشكيل أول مجلس للوزراء عرفته مصر من علماء الأزهر ، كانت قائمة الوزراء بحسب ما ورد في الجبرتي الذين اختارهم العلماء لتقلد السلطة في البلاد تشمل تسعة أعضاء هم الشيخ عبد الله الشرقاوي «رئيساً للديوان» والشيخ خليل البكري والشيخ مصطفى الصاوي والشيخ سليمان الفيومي والشيخ موسى السرسي والشيخ مصطفى الدمنهوري والشيخ أحمد العريشي والشيخ يوسف الشبراخيتي

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والشيخ محمد الدواخلي ، أما الشيخ محمد المهدي فقد اختير سكرتيراً عاماً لمجلس الوزراء .

فأين كان الجبرتي في تلك الفترة العصيبة ؟

روى أهل الجبرتي بعد وفاته لألكساندر كردان أن الجبرتي غادر القاهرة عند دخول الفرنسيين وقصد الى ابيار ، وان بونابرت استدعاه وعينه عضواً في الديوان . وهذه الرواية صحيحة في شطرها الأول غريبة في شطرها الثاني . فقد هرب الجبرتي من القاهرة بين العلماء الهاربين ، وعاد من ابيار بعد غيبة عشرة أيام بناء على طلب بونابرت الذي كلف الشيخ الصاوي والشيخ الفيومي بأن يكتبا الى العلماء الهاربين بالعودة الى القاهرة مقابل عهود كتبها بونابرت لهم بالأمان . ولكن مرسوم ٢٥ يوليو والقائمة الواردة في الجبرتي نفسه لا يرد فيها اسم الجبرتي بين أسماء الوزراء . والمرة الأولى التي يرد فيها اسم الجبرتي وزيراً ، هي في تشكيل الديوان بعد مقتل كليبر ، أي في عهد عبد الله مينو . كذلك لم يرد للجبرتي اسم في تشكيل البرلمان الأول الذي أنشأه بونابرت لا في صورته الموسعة قبل ثورة القاهرة الأولى ولا في صورته المختزلة بعد ثورة القاهرة الأولى . فهل كان الجبرتي يعيش في عزلة عن السياسة في عصره ؟ وهل يستخلص من عدم مشاركته في السلطة إبان المرحلة الأولى من الحملة الفرنسية أنه كان من المقاطعين للحكم الفرنسي حتى ولاية عبد الله مينو ثم جد ما أقنعه بجواز التعاون مع الفرنسيين بعد مقتل كليبر .

الحق أن هذه حلقة غامضة في سيرة الجبرتي . ولكن موقفه وسلوكه أيام بونابرت وكليبر كما حددهما لنا بنفسه في « عجائب الآثار » ، يدلان على أنه لم يكن له موقف معين معاد للحكم الفرنسي أكثر من سواه من العلماء سواء فى الفكر أو في الحياة . فهو حسب ما روي لنا وكما يتجلى في كتابه كان شديد الاهتمام منذ اللحظة الأولى باستقصاء كافة أخبار هذا العهد الجديد وجمع كافة الوثائق الخاصة به ما استطاع الى ذلك سبيلاً بروح المؤرخ الموضوعي الراغب في المعرفة وبروح المتأمل اليقظ المحلل لما يدور حوله من أحداث ، وليس بروح الوطني الملتهب الرافض لكل ما حوله من أفكار وأفعال ، ولا بروح الثائر المتعصب للخلافة العثمانية لا يرى غير حكمها حكماً شرعياً

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

للبلاد . وهو منذ اللحظة الأولى يعلن لنا أنه خالط علماءهم وبعض رجالاتهم وأنه يحدثنا عنهم حديث العارف بأفعالهم المطلع على أفكارهم .

فمنذ اللحظة الأولى أحس الجبرتي أنه بإزاء حضارة جديدة أرقى من حضارة الترك والمماليك ، لا في مقوماتها المادية فحسب ، ولكن في كثير من قيمها الاجتماعية ونظمها السياسية . ولا شك أن الجبرتي قد أثبت تحفظاته العنيفة بالنسبة الى بعض القيم الأخلاقية والروحية والاجتماعية التي جاءت بها الحملة الفرنسية سواء كما رآها في الفرنسيين أنفسهم أو كما رآها في المصريين المتأثرين بهم ، ولكن هذا لم يحل دون وقوفه موقف المبهور بعديد من المقومات المادية والفكرية والأخلاقية لهذه الحضارة الجديدة سواء على المستوى الاجتماعي أو على المستوى الفردي ، ولم يخش ملامة معاصريه بعقد المقارنات بين فضائل الفرنسيين ورذائل الترك والمماليك في عدد من الوجوه .

أنظر مثلاً الى الجبرتي وموقفه من المجمع العلمي المصري الذي أنشأه بونابرت بمرسومه المؤرخ ٢٢ أغسطس ١٧٩٨ من ثمانية وأربعين عضواً ، منهم إثنا عشر عضواً في قسم الرياضيات ، واثنا عشر عضواً في قسم العلوم الطبيعية ، واثنا عشر عضواً في قسم الاقتصاد واثنا عشر عضواً في قسم الآداب والفنون ، وهو أول أكاديمية للعلوم والفنون والآداب عرفتها مصر الحديثة ، وقد ضمت صفوة العلماء والفنانين والأدباء الذين جاءوا الى مصر مع الحملة الفرنسية لمسحها ودراستها ، وكانت ثمرة عملهم ذلك الكتاب الجليل « وصف مصر » « في عشرة مجلدات من الأبحاث وأربعة عشر مجلداً من اللوحات » وقد تم نشره بين ١٨٠٩ و١٨٢٨ .

وهذه قصة المجمع المصري كما رواها الجبرتي عن خبرة شخصية ، فقد كان أحد علماء الأزهر الذين كانوا يترددون على مكتبته للاطلاع ، وعلى معامله ومراصده ومتاحفه للوقوف على العلوم الحديثة ، وعلى ندواته للاستماع الى ما يقرؤه فيها علماؤه من بحوث ولمناقشة هذه البحوث .

« (ومنها) أنهم أحدثوا على التل المعروف بتل العقارب بالناصرية أبنية وكرانك وأبراجاً ووضعوا فيها عدة من آلات الحرب والعساكر المرابطين فيه وهدموا عدة دور من دور الأمراء وأخذوا أنقاضها ورخامها لأبنيتهم وأفردوا

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

للمدبرين (يقصد المديرين) والفلكيين وأهل المعرفة والعلوم الرياضية كالهندسة والهيئة والنقوشات والرسومات والمصورين والكتبة والحساب والمنشئين حارة الناصرية حيث الدرب الجديد وما به من البيوت مثل بيت قاسم بيك وأمير الحاج المعروف بأبي يوسف وبيت حسن كاشف جركس القديم والجديد الذي أنشأه وشيده وزخرفه وصرف عليه أموالاً عظيمة من مظالم العباد ، وعند تمام بياضه وفرشه حدثت هذه الحادثة (يقصد الحملة الفرنسية) ففر مع الفارين وتركه : فيه جملة كبيرة من كتبهم وعليها خزان (يقصد أمناء مكتبة) ومباشرون يحفظونها ويحضرونها للطلبة ومن يريد المراجعة (يقصد الاطلاع) ، فيراجعون فيها مرادهم ، فتجتمع الطلبة منهم كل يوم قبل الظهر بساعتين ويجلسون في فسحة المكان (يقصد القاعة) المقابلة لمخازن الكتب على كراسي منصوبة موازية لتختاة عريضة مستطيلة (يقصد منضدة كبيرة) ، فيطلب من يريد المراجعة ما يشاء منها فيحضرها لهم الخازن فيتصفحون ويراجعون ويكتبون ، حتى أسافلهم من العساكر .

وإذا حضر اليهم بعض المسلمين ممن يريد الفرجة لا يمنعونه الدخول الى أعز أماكنهم ، ويتلقونه بالبشاشة والضحك وإظهار السرور بمجيئه اليهم ، وخصوصاً إذا رأوا فيه قابلية أو معرفة أو تطلعاً للنظر في المعارف بذلوا له مودتهم ومحبتهم ويحضرون له أنواع الكتب المطبوع بها أنواع التصاوير ، وكرات البلاد والأقاليم (يقصد الخرائط) والحيوانات والطيور والنباتات ، وتواريخ القدماء وسير الأمم وقصص الأنبياء بتصاويرهم وآياتهم ومعجزاتهم وحوادث أممهم مما يحير الأفكار . ولقد ذهبت اليهم مراراً وأطلعوني على ذلك ، فمن جملة ما رأيته كتاب كبير يشتمل على سيرة النبي ﷺ ومصورون به صورته الشريفة على قدر مبلغ علمهم واجتهادهم وهو قائم على قدميه ناظر الى السماء كالمرهب للخليقة وبيده اليمنى السيف وفي اليسرى الكتاب وحوله الصحابة رضي الله عنهم بأيديهم السيوف وفي صفحة أخرى صورة الخلفاء الراشدين وفي الأخرى صورة المعراج والبراق ، وهو صلى الله عليه وسلم راكب عليه في صخرة بيت المقدس وصورة بيت المقدس والحرم المكي والمدني وكذلك صورة الأئمة المجتهدين وبقية الخلفاء والسلاطين ، ومثال أسلامبول

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(يقصد ماكيت أو نموذج مصغر لها) وما بها من المساجد العظام كأيا صوفية وجامع السلطان محمد وهيئة المولد النبوي وجمعية أصناف لفئات الفرق المختلفة وأرباب الحرف والصناعات التي كانت تشترك في موكب المولد النبوي ، وكذلك السلطان سليمان وهيئة صلاة الجمعة فيه ، وأبى أيوب الأنصاري وهيئة صلاة الجنازة فيه ، وصور البلدان والسواحل والبحار والأهرام وبرابي الصعيد (يقصد المقابر الأثرية) والصور والأشكال والأقلام المرسومة بها ، وما يختص بكل بلد من أجناس الحيوان والطيور والنبات والأعشاب وعلوم الطب والتشريح والهندسيات وجر الأثقال ، وكثير من الكتب الاسلامية مترجم بلغتهم . ورأيت عندهم كتاب الشفاء للقاضي عياض ، ويعبرون عنه بقولهم شفاء شريف ، والبردة للبوصيري ، ويحفظون جملة من أبياتها (ربما يقصد مخطوطة قديمة لبعض أبياتها) وترجموها بلغتهم . ورأيت بعضهم يحفظ سوراً من القرآن ، ولهم تطلع زائد للعلوم وأكثرها الرياضة ومعرفة اللغات واجتهاد كبير في معرفة اللغة والمنطق ، ويدأبون في ذلك الليل والنهار . وعندهم كتب مفردة (يقصد مخصصة) لأنواع اللغات وتصاريفها واشتقاقاتها بحيث يسهل عليهم نقل ما يريدون من أي لغة كانت الى لغتهم في أقرب وقت .

« وعند توت الفلكي وتلامذته في مكانهم المختص بهم الآلات الفلكية الغريبة المتقنة الصنعة وآلات الارتفاعات البديعة العجيبة التركيب الغالية الثمن المصنوعة من الصفر المموه ، وهي تركيب ببراريم (يقصد مسامير قلاووظ) مصنوعة محكمة كل آلة منها عدة قطع تركب مع بعضها البعض برباطات وبراريم لطيفة (يقصد دقيقة) بحيث إذا ركبت صارت آلة كبيرة أخذت قدراً من الفراغ وبها نظارات وثقوب ينفذ النظر منها الى المرئى وإذا انحل تركيبها وضعت في ظرف صغير (يقصد بهذا وصف الميكروسكوب) . وكذلك نظارات للنظر في الكواكب وأرصادها ومعرفة مقاديرها وأجرامها وارتفاعاتها واتصالاتها ومناظراتها (يقصد بهذا وصف التليسكوب) وأنواع المنكابات والساعات التي تسير بثواني الدقائق الغريبة الشكل الغالية الثمن وغير ذلك .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

« وأفردوا لجماعة منهم بيت ابراهيم كتخدا السناري ، وهم المصورون لكل شيء ، ومنهم ريجو المصور Rigo وهو يصور صور الادميين تصويراً يظن من يراه أنه بارز في الفراغ مجسم يكاد ينطق ، حتى أنه صور صورة المشايخ كل واحد على حدته في دائرة ، وكذلك غيرهم من الأعيان ، وعلقوا ذلك في بعض مجالس سارى عسكر (يقصد بونابرت) .

« وآخر مكان يصور الحيوانات والحشرات وآخر يصور الأسماك والحيتان بأنواعها وأسمائها ، ويأخذون الحيوان أو الحوت الغريب الذي لا يوجد ببلادهم فيضعون جسمه بذاته في ماء مصنوع حافظ للجسم فيبقى على حالته وهيئته لا يتغير ولا يبلى ولو بقي زمناً طويلا .

« وكذلك أفردوا أماكن للمهندسين وصناع الدقائق ، وسكن الحكيم رويا « يقصد الصيدلي Royer » ببيت ذي الفقار كتخذا بجوار ذلك ووضع آلاته ومساحيقه وأهوانه في ناحية وركب له تنانير وكوانين لتقطير المياه والأدهان واستخراج الأملاح وقدوراً عظيمة وبرامات وجعل له مكاناً أسفل وأعلى وبهما رفوف عليها القدور المملوءة بالتراكيب والمعاجين والزجاجات المتنوعة ، وبها كذلك عدة من الأطباء والجرايحية (يقصد الجراحين) .

« وأفردوا مكاناً في بيت حسن كاشف جركس لصناعة الحكمة والطب الكيماوي وبنوا فيه تنانير مهندمة وآلات تقاطير عجيبة الوضع وآلات تصاعيد الأرواح وتقاطير المياه وخلاصات المفردات وأملاح الأرمدة المستخرجة من الأعشاب والنباتات ، واستخراج المياه الجلاءة والحلالة . وحول المكان الداخل قوارير وأوان من الزجاج البلوري المختلف الأشكال والهيئات على الرفوف والسدلات وبداخلها أنواع المستخرجات . (ومن أغرب ما رأيته في ذلك المكان) أن بعض المتقيدين لذلك أخذ زجاجة من الزجاجات الموضوع فيها بعض المياه المستخرجة فصب منها شيئاً في كأس ثم صب عليها شيئاً من زجاجة أخرى فعلا الماء وصعد منه دخان ملون حتى انقطع وجف ما في الكأس وصار حجراً أصفر فقلبه على البرجات حجراً يابساً أخذناه بأيدينا ونظرناه . ثم فعل كذلك بمياه أخرى فجمد حجراً أزرق وبأخرى فجمد

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

حجراً أحمر ياقوتياً . وأخذ مرة شيئاً قليلاً جداً من غبار أبيض ووضعه على السندال وضربه بالمطرقة بلطف فخرج له صوت هائل كصوت القرابانة (يقصد البندقية) انزعجنا منه ، فضحكوا منا . وأخذ مرة زجاجة فارغة مستطيلة في مقدار الشبر ضيقة الفم فغمسها في ماء قراح موضوع في صندوق من الخشب مصفح في الداخل بالرصاص وأدخل معها أخرى على غير هيئتها وأنزلهما في الماء وأصعدهما بحركة انحبس بها الهواء في أحدهما ، وأتى آخر بفتيلة مشتعلة ، وأبرز ذلك فم الزجاجة من الماء ، وقرب الآخر الشعلة اليها في الحال ، فخرج ما فيها من الهواء المحبوس وفرقع بصوت هائل أيضاً ، وغير ذلك أمور كثيرة وبراهين حكيمة تتولد من اجتماع العناصر وملاقاة الطبائع .

« ومثل الفلكة المستديرة التي يديرون بها الزجاجة فيتولد من حركتها شرر يطير بملاقاة أدنى شيء كثيف ، ويظهر له صوت وطقطقة ، وإذا مسك علاقتها شخص ولو خيطاً لطيفاً متصلاً بها ولمس آخر الزجاجة الدائرة أو ما قرب منها بيده الأخرى ارتج بدنه وارتعد جسمه وطقطقت عظام أكتافه وسواعده في الحال برجة ذلك ولو كانوا ألفاً أو أكثر (يقصد بقوة التيار الكهربائي) . ولهم فيه أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا يسعها عقول أمثالنا .

« وأفردوا أيضاً مكاناً للنجارين وصناع الآلات والأخشاب وطواحين الهواء والعربات واللوازم لهم في أشغالهم وهندساتهم وأرباب صنائعهم . ومكان آخر للحدادين وبنوا فيه كوانين عظاماً وعليها منافيخ كبار يخرج منها الهواء متصلاً كثيراً بحيث يجذبه النافخ من أعلى بحركة لطيفة . وصنعوا السندانات والمطارق العظام لصناعات الآلات من الحديد والمخارط ، وركبوا مخارط عظيمة لخرط القلوزات الحديد العظيمة ، ولهم فلكات مثقلة يديرها الرجال للمعلم الخراط للحديد بالأقلام المتينة الجافية وعليها حق صغير معلق مثقوب وفيه ماء يقطر على محل الخرط لتبريد النار الحادثة من الأصطكاك ، وبأعلى هذه الأمكنة صناع الأمور الدقيقة مثل البركارات (يقصد الفرجارات أو البراجل) والآلات الساعات والآلات الهندسية المتقنة وغير ذلك »

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

« (عجائب الآثار ج ٣ / ٣٤ - ٣٦) .

فالجبرتي إذن يصف لنا كيف كان يتردد على المجمع المصري يقرأ في مكتبته أو يتأمل متحف التاريخ الطبيعي الملحق به أو يتمعن ما فيه من صور ولوحات رسمها الفنانون الوافدون مع الحملة الفرنسية من أمثال دينون Denon ودوتيرتر Dutertre وريدوتيه Redouté وريجو Rigo ، أو يدرس الفلك في مرصده تحت اشراف الفلكي نوويه Nouet ، أو يزور معامل الطبيعة والكيمياء فيه ليقف بنفسه على كيفية توليد الكهرباء أو ليقف بنفسه على ما تفعله الأحماض بالأحماض . وفي ردهات المجمع المصري وقاعاته ومعامله كان الجبرتي يلتقي بعلماء الطبيعة من أمثال برتوليه Bertollet وكونتيه Conté ، أو دولوميو Dolomieu ، وجوفروا سانت هيلير ، Geoffroy Saint-Hilaire والدكتور ديجنيت Degenettes أو يلتقي بالجراح ديبوا Dubois وبالجراح لاري Larrey أو يلتقي بعالم الحشرات سافيني Savigny أو بالكيميائي ديكوتيل Decotils أو بعالم النبات ديليل Delille أو بالمهندس شامبي Champy. كان الجبرتي يتردد على المجمع المصري آناً بمفرده وآناً بصحبة الشيخ السادات وآناً بصحبة صديقه الشيخ حسن العطار أو صديقه اسماعيل الخشاب . وقد نشأت بينهم وبين بعض العلماء والفنانين ألفة أو نوع من الصداقة المشوبة بالاعجاب ، حتى أن الخشاب قال في المصور ريجو شعراً ، وفي الحديث الذي أجراه الرحالة الايطالي بروكي مع الجبرتي الشيخ في أول ديسمبر ١٨٢٢ استفسر الجبرتي من زائره الايطالي عن الفلكي نوويه الذي لم يكن أحدهما يعلم أنه كان قد مات في ١٨١١ ، كما ذكر لبروكي أن نوويه كان يتقاضى ريالين يومياً عن عمله مما كان يتيح له التفرغ والتوافر على البحث العلمي ، واشتكى له من انقراض علم الفلك في مصر لأن الحاكم لا يريد أن ينفق على العلماء . وكل هذا يدل على أن الجبرتي كان يعرف نوويه معرفة شخصية حميمة . وفي هذا ما يدل على أن محمد علي كان شديد السخاء في الانفاق على العلوم والفنون التطبيقية ، أما العلوم والفنون النظرية التي ليس لها نفع مباشر فقد قبض يده عنها .

وواضح من هذا الوصف المشبع بروح التقدير لاحترام الفرنسيين

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

للعلم والراغبين فيه حتى ولو كانوا من غير جنسهم وملتهم أو من بسطاء الناس كجنود الجيش الفرنسي ، والمشبع بروح الانبهار بفتوحات العلم الحديث ، ان الجبرتي سار مسيرة حسن العطار واسماعيل الخشاب في التنبه الى أهمية العلوم الوضعية والانسانية وضرورتها لترقية الأمم والأفراد . والجبرتي لم يكتب هذا الكلام في عهد الحملة الفرنسية ، حتى يقال أنه وقع تحت تأثير الترغيب أو الترهيب ، وإنما كتبه بعد أن أصبح الفرنسيون في خبر كان ، فقد بدأ الجبرتي في كتابه « عجائب الآثار » عام ١٨٠٥ ، وهو عام تولي محمد علي حكم مصر ، وظلا يدون تاريخه حتى وفاته في عام ١٨٢٥ .

وقد كانت حلقات البحث والندوات العلمية التي يقيمها أعضاء المجمع المصري ويقرءون فيها تقاريرهم العلمية ويطرحونها للمناقشة مفتوحة للمصريين ، أو على الأقل للمثقفين منهم ، كما كانت قاعات معامله ومتاحفه ومكتباته مفتوحة لهم . وقد كان بونابرت وهو عضو في المجمع المصري حريصاً على إطلاع مشايخ الديوان على معجزات العلم الحديث فدعاهم الى اجتماع اشترك فيه العلامة الرياضي Monge والكيميائي برتوليه Bertollet ليروا كيف تستخرج المفرقعات وكيف تتفاعل الأحماض وكيف تستولد الكهرباء وكيف يسري تيارها في الأجسام مهما بعدت . ويذكر أن الشيخ خليل البكري سأل برتوليه تعقيباً على ما رآه إذا كان يستطيع أن يكون في مراكش وفي القاهرة في وقت واحد ، فصمت برتوليه ولم يعرف بماذا يجيب ، غالباً لأنه لم يفهم بالضبط ما المراد من هذا السؤال الغريب الخبيث . وهنا قال له الشيخ خليل البكري : ألا ترى أنك لست ساحراً ؟ ولعل الشيخ خليل البكري أراد أن يقول للفرنسيين متهكماً : لا تبتهجوا بذكائكم . أنتم أتيتم الينا بكل هذه العلوم المادية الرائعة ، ولكنكم نسيتم أنها مجرد ألاعيب صبيانية بالقياس الى رياضتنا الروحانية التي جعلت سيدنا الخضر وغيره من أولياء الله يملكون القدرة على الوجود في أكثر من مكان في وقت واحد . لقد كان في هذا الموقف حضارة كاملة تواجه حضارة كاملة . وفي مناسبة أخرى ذكرها العالم جومار Jomard أن سانت هيلير ، بعد أن فرغ من قراءة بحث له أمام المجمع المصري في موضوع أسماك النيل وقف أحد المشايخ الحاضرين

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وطلب الكلمة ثم أخذ يشرح بطلان كل هذه الأبحاث التي يتباهى بها العلم الحديث لأن الدين قد حسم الأمر حين علم الناس أن الله خلق ٣٠,٠٠٠ نوع من أنواع الأحياء ، منها ١٠,٠٠٠ نوع تسكن الأرض والجو ومنها ٢٠,٠٠٠ نوع تسكن الماء . مرة أخرى : لقد كانت حضارة كاملة في مواجهة حضارة كاملة .

أما الجبرتي والعطار والخشاب ، فلم يكونوا من هذا الفريق المحافظ الذي لا يريد الخروج من مدار العلوم النقلية ، بل كانوا كما نقول اليوم طليعة المثقفين المصريين في ذلك العصر الغريب العجيب الرهيب الذي تصدعت فيه حضارة العصور الوسطى وتشققت أطرها المتحجرة تشقق البيضة لتخرج من قشرتها شرنقة العنقاء الجديدة . ولم ير الجبرتي رغم محافظته في بعض الوجوه أن العلوم الزمنية من نظرية وتجريبية ووصفية لازمة لبناء الأمم فحسب ، بل تجاوز ذلك الى الوقوف في احترام أمام بعض الفنون المرفوضة في بيئته المحافظة والتي ظلت مرفوضة في مصر والشرق القريب بعامة منذ أن ظهرت ديانات التوحيد ، خشية الفتنة الوثنية ، مثل فن التصوير وفن النحت . وأهم ما يلاحظ على موقفه إزاء ما عرض عليه من لوحات دينية تمثل الرسول والصحابة والخلفاء الراشدين أنه لم يقشعر لرؤيتها ويندد بها كما كان ينبغي أن يفعل بل أخذها مأخذ الفن وقبلها قبول الفن ولم ير فيها ملامح وثنية أو آيات تفسد بها عقائد الناس أو حتى تطاولا على المعتقدات الدينية ، بل هو يصفها بأنها صور رسمت « على قدر مبلغ علمهم واجتهادهم » ، أي على قدر مبلغ تصورهم وتخيلهم استناداً الى ما ورد في السير من أوصاف ، لا شك على غرار ما يفعلون بصورة المسيح ومريم والحواريين والقديسين .

هذا العقل المتفتح كان أحد طلائع الفكر التقدمي المصري نحو ١٨٠٠ المتمثل في ثلاثة من أجلاء علماء الأزهر ، وهم الجبرتي والعطار والخشاب . أما قبول أسس الحياة المادية الجديدة من علوم بحتة أو تجريبية أو تكنولوجية ، فقد كان يسيراً أمره حتى على الرجعيين والسلفيين والمحافظين . فقد أثبت تاريخ الحضارات أن الناس أكثر مبادرة الى الأخذ بما فيه تقدمهم المادي ورخاؤهم الدنيوي منهم الى الأخذ بما فيه رقيهم الفكري والأخلاقي

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والوجداني وعامة ما اصطلحنا على تسميته بالقيم الانسانية ، وهذا الصدع الحضاري المتمثل في قبول التجدد بالمادة ورفض التجدد بالفكر هو من مظاهر التمزق الحضاري الذي كثيراً ما يودي بالمجتمعات والأفراد في عصور الانتقال . فإذا رأينا بيننا رجالاً كعبد الرحمن الجبرتي قبلوا تجدد الكيان الاجتماعي بالمادة وبالفكر جميعاً فقد وجب أن نقف أمامهم في احترام عظيم .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٢ ـ تحرير المرأة ١٨٠٠

في بعض تواريخ الحملة الفرنسية أن النساء في رشيد قمن بمظاهرة طالبن فيها حاكم رشيد ، الجنرال عبد الله مينو ، بأن يتدخل حتى يسمح لهن رجالهن بالتردد على الحمامات العامة في المدينة ، وأن تخصص بعض هذه الحمامات للنساء . وهذه فيما نعلم أول مظاهرة نسائية قامت في مصر على الأقل في العصر الحديث . أما كيف نشأت هذه المظاهرة ، فربما نبتت فكرتها في أسرة الشيخ علي الرشيدي الذي تزوج عبد الله مينو ابنته بعد أن أشهر إسلامه ، ثم جعله وزيراً عندما تولى حكم مصر بعد مقتل كليبر . وقد ورد في تاريخ الحملة الفرنسية لجونكيير أن صهر عبد الله مينو هذا كان صاحب حمامات في مدينة رشيد ، وربما كان أميراً في دولة الحمامات . وبهذا يبدو في الظاهر أن هذه المظاهرة النسائية قد قصد بها الى ترويج بضاعته وملء خزانته . ولكن أياً كانت أسبابها وملابساتها ، فالذي لا شك فيه أن خروج نساء رشيد في مظاهرة عامة يجب أن يعد حدثاً هاماً في تاريخ المرأة المصرية وفي تاريخ الدعوة لتحرير المرأة في مصر .

وفي تاريخ الجبرتي لعام ١٨٠٠ (تحت شهر ذي الحجة سنة ١٢١٥ هـ) وصف لبدايات حركة السفور في مصر ، ووصف لبدايات حركة تحرير المرأة ، ووصف لما أصاب بعض نساء القاهرة من الانطلاق نتيجة لمخالطة المصريين للفرنسيين ومحاكاتهم في الزي وفي السلوك وقد كان الجبرتي رغم تفتحه لبغض وجوه الحضارة الفرنسية ، كالاهتمام بالعلوم والآداب ، وكالتنظيم السياسي والاجتماعي والمدني وكالنظام القضائي ، وكالتقدم التكنولوجي ، وكالاهتمام بالتعمير والعمران الخ . . . . محافظاً أشد ما تكون المحافظة في كل ما يتصل بتغيير أوضاع المرأة الشخصية والاجتماعية ، رافضاً كل الرفض لما كان يراه حوله من مظاهر الخروج على التقاليد والأخلاق

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الجنسية المستقرة . . . فهو يقول في امتعاض شديد :

« ومنها تبرج النساء وخروج غالبهن عن الحشمة والحياء وهو أنه لما حضر الفرنسيس الى مصر ومع البعض منهم نساؤهم كانوا يمشون في الشوارع مع نسائهم وهن حاسرات الوجوه لابسات الفستانات والمناديل الملونة ويسدلن على مناكبهن الطرح الكشميري والمزركشات المصبوغة ويركبن الخيول والحمير ويسوقونها سوقاً عنيفاً مع الضحك والقهقهة ومداعبة المكارية معهم وحرافيش العامة ، فمالت اليهم نفوس أهل الأهواء من النساء الأسافل والفواحش ، فتداخلن معهم لخضوعهم للنساء وبذل الأموال لهن .

« وكان ذلك التداخل أولاً مع بعض احتشام وخشية عار ومبالغة في إخفائه فلما وقعت الفتنة الأخيرة بمصر ، وحاربت الفرنسيس بولاق وفتكوا في أهلها وغنموا أموالها وأخذوا ما استحسنوه من النساء والبنات ، صرن مأسورات عندهم فزيوهن بزي نسائهم وأجروهن على طريقتهن في كامل الأحوال ، فخلع أكثرهن نقاب الحياء بالكلية . . .

« وتداخل مع أولئك المأسورات غيرهن من النساء الفواجر ، ولما حل بأهل البلد من الذل والهوان وسلب الأموال واجتماع الخيرات في حوز الفرنسيس ومن والاهم ، وشدة رغبتهم في النساء وخضوعهم لهن وموافقة مرادهن وعدم مخالفة هواهن. ولو شتمته أو ضربته بتاسومتها (يقصد جزمتها) ، فطرحن الحشمة والوقار والمبالاة والاعتبار ، واستلمن نظراءهن واختلسن عقولهن لميل النفوس الى الشهوات ، وخصوصاً عقول القاصرات « وخطب الكثير منهم بنات الأعيان وتزوجوهن رغبة في سلطانهم ونوالهم ، (غير واضح إن كان المقصود رغبة الفرنسيين في الظفر بسلطان الأعيان المصريين ونوالهم كما يدل النحو أو رغبة المصريين في الظفر بسلطان الفرنسيين ونوالهم كما يدل السياق) فيظهر حالة لعقد الاسلام وينطق بالشهادتين لأنه ليس له عقيدة يخشى فسادها ، وصار مع حكام الأخطاط منهم النساء المسلمات متزيات بزيهم ، ومشوا معهم في الأخطاط للنظر في أمور الرعية والأحكام العادية والأمر والنهي والمناداة ، وتمشي المرأة بنفسها أو معها بعض أترابها وأضيافها على مثل شكلها ، وأمامها القواسة والخدم بأيديهم العصي

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يفرجن لهن الناس مثل ما يمر الحاكم ، ويأمرن وينتهين في الأحكام . . .

« ومنها أنه لما أوفى النيل أذرعه ودخل الماء الى الخليج وجرت فيه السفن ، وقع عند ذلك من تبرج النساء واختلاطهن بالفرنسيين ومصاحبتهن لهم في المراكب ، والرقص والغناء والشرب في النهار والليل في الفوانيس والشموع الموقدة ، وعليهن الملابس الفاخرة والحلي والجواهر المرصعة ، وبصحبتهم آلات الطرب وملاحو السفن يكثرون من الهزل والمجون ويتجاوبون برفع الصوت في تحريك المجاديف بسخيف موضوعاتهم وكثائف مطبوعاتهم ، وخصوصاً إذا دبت الحشيشة في رؤوسهم وتحكمت في عقولهم ، فيصرخون ويطلبون ويرقصون ويزمرون ويتجاوبون بمحاكاة ألفاظ الفرنساوية في غنائهم وتقليد كلامهم شيء كثير .

« وأما الجواري السود فإنهن لما علمن رغبة القوم في مطلق الأنثى ذهبن اليهم أفواجاً فرادى وأزواجاً ، فنططن الحيطان وتسلقن اليهم من الطيقان ودلوهم على مخبآت أسيادهن وخبايا أموالهم ومتاعهم وغير ذلك » . (« عجائب الآثار » ٣ - ١٦١ - ١٦٢) .

هذا الوصف الحي لحالة شرائح من المجتمع المصري عام ١٨٠٠ يستحق أن نقف عنده طويلاً في تأمل وتحليل . فبصرف النظر عن تعليقات الجبرتي المعبرة عن آرائه الخاصة في الموقف ، وبصرف النظر عما يستخدمه من نعوت وصفات لاظهار سخطه على ما كان يجري أمامه من مظاهر التغير الاجتماعي ، فإن ما كان يجري بالفعل في بعض قطاعات المجتمع المصري نحو ١٨٠٠ يمكن استخلاصه بعد استبعاد عبارات التنديد التي يترجم بها الجبرتي عن مشاعره كمصري عاصر تلك التحولات .

فالواضح من كلام الجبرتي أنه لا يحدثنا عن مجرد طبقة النساء الساقطات (الفواحش بلغته) اللواتي يماشين الجنود عادة في كل جيوش الاحتلال في كل مكان في الدنيا ، وإنما يحدثنا عن فئات عديدة من مختلف الطبقات من أسفل السلم الاجتماعي الى أعلاه ، أو هو على الأصح يحدثنا عن ظاهرة اجتماعية ظهرت وتفشت في عصره ولا يحدثنا عن مجرد حالات

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فردية من السلوك الفردي .

والذي يفهم من كلام الجبرتي إذا قبلناه بحذافيره ، هو أنه كانت هناك « ثورة نساء » أو « ثورة حريم » في مصر ، أو على الأقل في القاهرة ، عام ١٨٠٠ ، فقوله أن من الحوادث الجسام « تبرج النساء وخروج غالبهن عن الحشمة والحياء » كلام خطير إذا كان الجبرتي لا يلقي الكلام جزافاً ، لأن كلمة « غالبهن » مهما حملناها معنى المبالغة الناجمة عن الانفعال ، فهي بغير شك تدل على وفرة عدد النساء اللواتي خرجن على التقاليد حول عام ١٨٠٠ الى حد جعل من خروج النساء على التقاليد سمة واضحة من سمات ذلك العصر ، دون أن تكون الثائرات بالضرورة « غالبية » النساء بالمعنى الاحصائي الدقيق .

وبتحليل كلام الجبرتي عن أسباب هذا الذي يسميه « التبرج » و« الخروج عن الحشمة والحياء » نجد أنه ينسبه الى سبب واحد وهو اختلاط المصريين بالفرنسيين ، أو بكلمات أدق اختلاط المصريات مع الفرنسيين في تلك الفترة على حد وصف الجبرتي ، وهو وصف يغض من قيمته التاريخية أن الجبرتي لا يشير بتاتاً الى موقف الرجال من هذا الاختلاط ، كأن مصر لم يكن بها رجال لهم ولاية على النساء في ذلك العصر ، وهو مستحيل التصديق ما دمنا نتحدث عن انطلاق « غالبية » النساء أو الكثرة الكثيرة منهن . فما دام الجبرتي لم يقصر كلامه على مجتمع الساقطات ، وإنما تجاوز به حدود هذا المجتمع المحدود ، لم يكن هناك مناص من استخلاص أن هذا « التداخل » كما يسميه و« الاختلاط » بلغة اليوم ، كان اختلاط أسر أو اختلاطاً اجتماعياً بالمعنى الكامل ، وأنه كان يتم بعلم الرجال الأولياء على النساء وفي حدود النطاق الذي رسموه ، إن لم يكن بالفعل فعلى الأقل من ناحية الشكل. إذ لا يعقل أن نتصور حرائر مصر في ذلك العهد من زوجات وبنات قد خرجن لمخالطة الفرنسيين أو محاكاة الفرنسيات في الزي وفي السلوك بغير رضا القوامين عليهن من الرجال . وهذا يدل على أن عبارة « فمالت اليهم نفوس أهل الأهواء من النساء الأسافل والفواحش ، فتداخلن معهم لخضوعهم للنساء وبذل الأموال لهن » لا تشير الى طبقة سفلى أو إلى مهنة الفواحش ،

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وإنما السفالة والفحشاء هنا مدلولات وأحكام أخلاقية تعبر عن موقف الجبرتي مما كان يراه حوله من مظاهر التحرر في المظهر والسلوك بين نساء مصر . والدليل على ذلك أن الجبرتي يضيف : « وكان ذلك التداخل أولاً مع بعض احتشام وخشية عار ومبالغة في إخفائه » فلو أنه كان يتحدث عن مجتمع الساقطات والفواحش بالمعنى الاجتماعي ، لما كان هناك مجال للكلام عن الاحتشام واتقاء العار والحرص على التستر ، لأن بنات هذه المهنة لسن بحاجة الى الاحتشام ولا قادرات عليه ، ولسن مسئولات حتى يبتغين الحرص على التستر وإتقاء العار . فهو إذن يتحدث عن الحرائر من ربات البيوت وبناتها وعن سيدات المجتمع ، وهؤلاء ما كان يمكن أن يخالطن الفرنسيات والفرنسيين إلا برضا الأولياء عليهن .

ويستفاد من وصف الجبرتي أن تحرر المرأة المصرية في عصر الحملة الفرنسية قد تم درجة درجة : بدأ تلقائياً وفي حدود ضيقة ثم تفشى بعد ثورة القاهرة الثانية حين سبى الفرنسيون أجمل نساء بولاق وبناتها و« زيّوهنّ بزي نسائهم وأجروهن على طريقتهن في كامل الأحوال » أي ألبسوهن « الفستانات » والشيلان الكشمير المزركشة والمناديل الملونة وأبرزوهن سافرات وعلموهن ركوب الخيل وغير ذلك من العادات وأساليب السلوك وربما الأفكار التي كانت تتميز بها المرأة الفرنسية يومئذٍ . هؤلاء النسوة والبنات السبايا لا شك من الحرائر ، لأن الفواحش لسن بحاجة الى سبي أو أسر للانتقال من المجتمع المصري الى مجتمع الفرنسيين . وما تم ذلك ـ ويبدو أنه تم بسرعة مذهلة !ـ حتى « تداخل مع هؤلاء المأسورات غيرهن من النساء الفواجر » اللواتي « استلمن نظراءهن واختلسن عقولهن لميل النفوس الى الشهوات وخصوصاً عقول القاصرات » و« الفواجر » هنا نعت أخلاقي وتعليق شخصي من عند الجبرتي وليس وصفاً لطبقة أو فئة أو مهنة . وهكذا اتسعت طبقات النساء اللواتي حاكين المتفرنسات والعادات الفرنسية « فطرحن الحشمة والوقار والمبالاة والاعتبار » . بتأثير سبايا الفرنسيين المتحررات من بنات بولاق . وهو أيضاً اجتهاد من الجبرتي غير معقول في تفسير هذه الظاهرة ، لأن العقائل والحرائر وصاحبات الحشمة والوقار لا يحاكين السبايا إلا إذا كانت السبايا من

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

العقائل والحرائر وصاحبات الحشمة والوقار ، أي إلا إذا كن زوجات لا سبايا أي كان لهن وضع اجتماعي شرعي معترف بشرعيته .

ومفتاح هذا الموقف موجود في الجبرتي نفسه ، فهو يحدثنا عن إقبال الكثير من الفرنسيين (والأرجح أنهم كانوا من طبقة الضباط والفنيين) الى اعتناق الاسلام والزواج من بنات أعيان المصريين استغلالاً لنفوذهم واستفادة بمالهم أو العكس . فما ان كانت المرأة المصرية تتزوج من الفرنسي المسلم حتى تتزيى بزي المرأة الفرنسية وتتخلق بخلقها وتتطبع بسلوكها الاجتماعي . وما دام الجبرتي لا يشير الى عامل القهر فلا أحسب أن أعيان المصريين كانوا ليقبلوا الفرنسيين أزواجاً لبناتهم مهما أشهروا إسلامهم إلا إذا كانت هناك شريحة كبيرة من الارستقراطية المصرية لا تجد غضاضة من مصاهرة الحكام ما دامت تجري في حدود الشرعية ، وهذا لا يتأتى مع المحافظة الشديدة ، وإنما يدعو الى افتراض مجتمع من الأعيان متفتح لحضارة الفرنسيين قابل لقيمهم الاجتماعية والفكرية والسياسية وأحسب أن الجبرتي الذي قبل أن يكون وزيراً في عهد عبد الله جاك مينو ، بكل تحفظاته الأخلاقية هذه على تحرير المرأة ما كان ليقبل أن يزوج بنته من ضابط فرنسي اعتنق الاسلام إلا إذا اطمأن الى أن هذا الزوج سيحجب زوجته ويرعى فيها تقاليد البلاد في ذلك العصر .

فالواضح إذن أن المجتمع المصري نحو ١٨٠٠ قد تبلورت فيه فئات اجتماعية على مستويات مختلفة كانت لا ترى بأساً من مخالطة الأوروبيين عامة والفرنسيين خاصة ، ولا ترى بأساً من تفهم وجهة نظرهم عن المرأة سواء في موضوع السفور والحجاب أو في موضوع وضع المرأة في الأسرة وفي المجتمع ، ولا سيما بالنسبة لوليها أباً كان أو زوجاً أو أخاً . ووصف الجبرتي لما أصابته بنات الارستقراطية المصرية أو بنات « الأعيان » يومئذٍ يدل على أنهن بلغن من الشوط مداه في تحرير المرأة المصرية حيث خرجت المرأة المصرية الى دواوين الحكومة وأقدمت على مشاركة زوجها في تصريف أمور الناس وربما كان هذا المدى مقصوراً على فئة اجتماعية محدودة العدد ، ولكنه كان ظاهرة اجتماعية غير مألوفة في عهد الترك والمماليك . أما وصف الجبرتي لما كان يجري من

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

اشتراك المصريات في مهرجانات وفاء النيل وفي حفلات الرقص والغناء والحفلات الساهرة بوجه عام ، فهو لا يوحي بأن المشاركات في هذا الاختلاط كن من نفايات المجتمع ، فقد كن يظهرن في « الملابس الفاخرة » و« الحلى والجواهر المرصعة » مما يوحي بأنهن كن من نساء الطبقات الميسورة .

والجبرتي يرى أن أهم سبب من أسباب انجذاب المصريات الى هذا النهج الفرنسي من الحياة القائم على السفور وعلى اختلاط الجنسين هو ما لمسه من « خضوع » الرجل للمرأة في المجتمع الفرنسي ، « ولو ضربته بتاسومتها » . ولا شك أن المساواة النسبية بين المرأة والرجل في المجتمع الفرنسي يومئذٍ وتقاليد الفروسية التي توارثها الرجل الفرنسي في معاملته للمرأة الفرنسية أو ما يسمونه « الكورتوازية » كانت بمثابة صدمة اجتماعية قوية للمجتمع المصري الذي انبنى يومئذٍ ولقرون سلفت على سيادة الرجل المطلقة على المرأة ، وخضوع المرأة المطلق للرجل « ولو ضربها بتاسومته » . وليس عسيراً أن نتصور الجبرتي أو أي مصري عادي عام ١٨٠٠ يقف فاغراً فاه من فرط الدهشة وهو يشاهد ضابطاً فرنسياً يقبل يد سيدة فرنسية أو يحيطها بمختلف مظاهر الرعاية والاحتشاد ، ويحسب تقاليد الفروسية هذه عبودية مطلقة . وهذه النظرة في الجبرتي الى العلاقة بين الجنسين في المجتمع الأوروبي عامة والفرنسي خاصة تستحق التسجيل ، لأننا سنجدها فيما بعد ـ بعد ثلاثين سنة كاملة ـ في رفاعة الطهطاوي ، ربما بصورة مخففة لا انفعال فيها ، ولكن الجوهر واحد على كل حال ، مما يدل على أن تحرير المرأة كان مرير المذاق للمصريين المستمسكين بالثقافة التقليدية وبالقيم التقليدية ، حتى لمن بادروا منهم الى اعتناق ضرورة الأخذ بأسس الدولة الحديثة .

وربما كان أهم ما ورد في الجبرتي عن موضوع تحرير المرأة هو تلك الفقرة التي تصور هرب « الجواري السود » من بيوت أسيادهن والتجائهن الى الفرنسيين طلباً للحرية ، « لما علمن رغبة القوم في مطلق الأنثى » ، أي في تحرير المرأة كما نقول اليوم ، أو إطلاقها من عقالها . ويبدو أن هذه الانطلاقة المفاجئة كانت مقترنة بألوان من المغامرة العنيفة ، لأن الجواري كن يلجأن الى نط الحيطان والخروج والدخول من النوافذ شأن السجناء لكي يصلن الى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

منازل الفرنسيين بل لقد بلغ من بغضهن لسادتهن أنهن كن يرشدن الفرنسيين الى المخابىء التي يكنز فيها أولئك السادة أموالهم كي يصادرها الفرنسيون . وواضح من كلام الجبرتي عن رغبة الفرنسيين في « مطلق الأنثى » ، ان الحملة الفرنسية حين جاءت الى مصر جاءت ومعها أفكار الثورة الفرنسية عن تحرير المرأة ، وانها روجت بين المصريين لهذه المبادىء ما استطاعت الى ذلك سبيلاً .

كانت هناك إذن فئات عديدة من المجتمع المصري نحو ١٨٠٠ في كافة المستويات قد خالطت الفرنسيين اجتماعياً وتشبهت بهم أو حاولت أن تتشبه بهم وقبلت دعوتهم الى تحرير المرأة ومساواتها بالرجل نظرياً وعملياً . ومن العبث العابث أن نتصور بناء على ما قاله الجبرتي أن هذه الدعوة ما جرت إلا بين النساء الفاسقات فلا شك أن المتفرنجات ، وهن بكل هذه الوفرة التي يصفها الجبرتي الى حد استخدام تعبير « غالب » النساء ، كن نساء يعشن في كنف رجال ، وأنها لتكون صورة كاريكاتورية للعصر حقاً أن نتصور « غالب » نساء مصر وقد هجرن دورهن وفررن من رجالهن ولذن بمعسكرات الفرنسيين . وإنما الذي يريد الجبرتي أن يصفه هو صورة فئات عديدة لا شبهة في كثرتها على كل المستويات في المجتمع المصري ، ما أن رفع عنها نير الترك والمماليك ولبست نير الفرنسيين ، حتى وجدت بين النيرين فرقاً كبيراً وهو الفرق بين المستعمر الجاهل المتخلف الذي يعيش في حضارة العصور الوسطى وفي ثقافة العصور الوسطى والمستعمر المتعلم المتقدم الذي يعيش في حضارة العصر الحديث وفي ثقافة العصر الحديث . وقد كان الفرق بين النيرين واضحاً أمام جميع المصريين ، ولكن الذي اختلفوا فيه هو أي النيرين أثقل وأي الغلين أحكم وأهلك . ولقد كانت هناك فئات في المجتمع المصري حنت الى نير الترك والمماليك لاسباب مختلفة وكانت هناك فئات في المجتمع المصري قبلت نير الفرنسيين لاسباب مختلفة . وهذه الفئات وتلك كانت فيما يبدو قليلة العدد . أما الكثرة الغالبة من المصريين فهناك من شواهد التاريخ ما يدل على أنها قبلت حضارة الغرب جزئياً أو كلياً ولكنها رفضت نير الفرنسيين كما رفضت نير العثمانيين .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وليس هناك ما يدعو الى الظن بأن كل من خالط الفرنسيين أو حاكاهم أو قبل وجوهاً من حضارتهم قد فعل ذلك عن مجرد افتتان بأسلوب الحكام في الحياة (وهو ظاهرة اجتماعية وانسانية) أو عن مصلحة ذاتية أو رغبة في التزلف الى الحكام ، رغم أن استشراء المنتفعين سمة من سمات عصور الانتقال . ولا شك أن تحرير المرأة على النحو العملي هذا الذي وصفه الجبرتي كان « حركة » اجتماعية بالمعنى المألوف ، وتعبيراً عن رأي عام بين المثقفين وفي شرائح معينة من مختلف مستويات المجتمع المصري بضرورة الانفتاح لهذه الحضارة الحديثة والقيم الاجتماعية الحديثة التي جاء بها الفرنسيون من أوروبا وأدركت بعض فئات المصريين أنها السبيل الى نهضتهم والى خروجهم من ظلام العصور الوسطى .

أنظر مثلاً الى مأساة زينب البكرية ، بنت الشيخ خليل البكري نقيب الاشراف أيام الحملة الفرنسية ، والى مأساة سيدة أخرى من سيدات ذلك العصر اسمها هوى ، وإلى مآسي نساء أخر ، قد رواها الجبرتي في تسعة سطور ولكن من يتأملها يجدها تمثل مأساة عصر كامل سقط بين حضارتين فدفع ثمناً رهيباً لاجترائه على تحدي القديم قبل انتصار الجديد . يقول الجبرتي عن شهر يوليو ١٨٠١ تحت تاريخ شهر ربيع الأول سنة ١٢١٦ في وصف الأحداث الرهيبة التي وقعت في مصر أثر خروج الفرنسيين وعودة الأتراك العثمانيين الى احتلال البلاد :

« (وفي الثلاثاء رابع عشرينه) طلبت ابنة الشيخ البكري ، وكانت ممن تبرجن مع الفرنسيس ، بمعينين (يقصد بمندوبين) من طرف الوزير (يقصد الوزير العثماني أو الصدر الأعظم) فحضروا الى دار أمها بالجودرية بعد المغرب وأحضروها ووالدها فسألوها عما كانت تفعله فقالت : إني تبت من ذلك ، فقالوا لوالدها ما تقول أنت ، فقال : أقول أني بريء منها ، فكسروا رقبتها . وكذلك المرأة التي تسمى هوى التي كانت تزوجت نقولا القبطان ثم أقامت بالقلعة وهربت بمتاعها وطلبها الفرنساوية وفتش عليها عبد العال وهجم بسببها عدة أماكن كما تقدم ذكر ذلك فلما دخل المسلمون (يقصد العثمانيين) وحضر زوجها مع من حضر ، وهو اسماعيل كاشف المعروف

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بالشامي ، أمنها وطمنها وأقامت معه أياماً فاستأذن الوزير في قتلها فأذنه ، فخنقها في ذلك اليوم أيضاً ومعها جاريتها البيضاء أم ولده ، وقتلوا أيضاً امرأتين من أشباههن » (« عجائب الآثار » ٣ /١٩٢) .

أما هذه البنت المسكينة ، زينب البكرية ، فقد جرت الشائعات يومئذٍ بأنها كانت على صلة ببونابرت ، ولكن ليس هناك أي دليل أو سند تاريخي يثبت أنها كانت حقاً عشيقته ، وربما كان كل ذنبها أنها « تبرجت » بلغة الجبرتي ، أي سفرت ولبست الفستانات والمناديل الملونة والطرح الكشمير وخالطت المجتمع الفرنسي المختلط وتشبهت بالفرنسيات ، وربما كان كل ذنب هذه الفتاة المسكينة التي كانت لا تتجاوز السادسة عشرة من عمرها حين جاءت بونابرت الى مصر ، أن مظاهر الحضارة الأوروبية خلبت لبها وجعلتها تتمرد على تقاليد بيئتها المحافظة ، فاتخذوا منها بعد رحيل الفرنسيين وعودة العثمانيين كبش فداء إنتقاماً من تعاون أبيها مع الفرنسيين وقبوله أن يقوم نقيباً للاشراف في ظلهم بعد فرار السيد عمر مكرم . ولعل من المهم أن نلاحظ أن الذي ساق زينب البكرية الى نهايتها الاسيفة كان الوزير العثماني ورجاله كما ذكر الجبرتي وليس المصريين .

وهذا الأب البائس المذعور الذي قدر عليه أن يسلم ابنته لمدية الجزار لم ينس يومئذٍ ما حل به وبآله أيام ثورة القاهرة الثانية ، حين حكم القاهرة من الشارع معسكر العثمانيين والغوغاء لفترة وجيزة وصفها الجبرتي وصفاً مثيراً :

« واتهم الشيخ خليل البكري بأنه يوالي الفرنسيين ويرسل اليهم الأطعمة فهجم عليه طائفة من العسكر مع بعض أوباش العامة ونهبوا داره وسحبوه مع أولاده وحريمه وأحضروه الى الجمالية وهو ماش على أقدامه ورأسه مكشوف وحصلت له إهانة بالغة وسمع من العامة كلاماً مؤلماً وشتماً فلما مثلوه بين يدي عثمان كتخدا هاله ذلك واغتم غماً شديداً ووعده بخير وطيب خاطره وأخذه سيدي أحمد بن محمود محرم التاجر مع حريمه الى داره وأكرمهم وكساهم وأقاموا عنده حتى انقضت الحادثة » (« عجائب الآثار » ٣ / ٩٤) .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ولسنا هنا بسبيل محاكمة رجالات العصر وتحديد مدى مسئوليتهم عن التعاون مع الفرنسيين أو مع العثمانيين . وتحديد دوافعهم الى ذلك ، وإنما نحن أمام مآس انسانية من أفظع طراز . فالذي لا شك فيه أن الشيخ خليل البكري الذي عينه بونابرت نقيباً للاشراف من بعد فرار السيد عمر مكرم مع المماليك الى بر الشام ، كان يخالط كبار الفرنسيين ، ليس فقط سياسياً ، ولكن اجتماعياً كذلك ، كما جرت كتب التاريخ أنه كان محباً للحياة ، وكان شرابه المفضل مزيجاً من الكونياك والنبيذ البورجوني المعتق يشربه حتى الغيبوبة . وقد كانت تربطه ببونابرت ، شأنه في ذلك شأن الشيخ أبي الأنوار السادات والشيخ عبد الله الشرقاوي وغيرهما من كبار العلماء رابطة ألفة من نوع ما ورابطة احترام متبادل ، ومجاملات اجتماعية كالتزاور وما اليه . بل انه في حالة الشيخ خليل البكري ، فإنه تجاوز المجاملات الاجتماعية الى المجاملات الشخصية ، فقد أثر عنه أنه أهدى مملوكه الخاص رستم زادة الى بونابرت ، وقد لازم هذا المملوك نابليون بقية حياته حتى منفاه في سانت هيلانة . وإذا كان الشيخ خليل البكري مخالطاً لصفوة المجتمع الفرنسي في أيامه يومئذٍ ، فليس هناك شك في أنه كان على علم بأن بنته زينب البكرية ، وحريمه بوجه عام ، كن يخالطن نظائرهن من الفرنسيات مخالطة اجتماعية ويتشبهن بهن ، ولم يكن خافياً عليه أن المجتمع الفرنسي مجتمع مختلط ليس فيه « حريم » . ففرنجة بنته وحريمه اذن كانت بعلمه ورضاه . وليس يبعد أنه قد ترامت اليه الشائعات عن علاقة زينب البكرية ببونابرت .

أما الفتاة البائسة الأخرى ، هوى ، وهي زوجة اسماعيل كاشف المعروف بالشامي ، فقد كانت محنتها لا تقل عن محنة زينب البكرية فظاعة . وقد روى الجبرتي مأساتها على النحو التالي تحت تأريخ مايو سنة ١٨٠١ (محرم ١٢١٦ هـ) .

« (وفي ثاني عشرة) نزلت امرأة من القلعة بمتاعها واختفت بمصر فأحضر الفرنسيس حكام الشرطة وألزموهم باحضارها وهذه المرأة اسمها هوى ، كانت زوجة لبعض الأمراء الكشاف ، ثم أنها خرجت عن طورها وتزوجت نقولا وأقامت معه مدة ، فلما حدثت هذه الحوادث (يقصد هزيمة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفرنسيين أمام العثمانيين في مشارف القاهرة براً وأمام الانجليز في الاسكندرية بحراً) جمعت ثيابها واحتالت حتى نزلت من القلعة وهي على حمار ، ومتاعها محمول على حمار آخر ، فنزلت عند بعض العطف وأعطت المكارية الأجرة وصرفتهم واختفت . فلما وقع عليها التفتيش وأحضروا المكارية قالوا : لا نعلم غير المكان الذي أنزلناها به وأعطتنا الأجرة عنده . فشددوا على المكارية ومنعوهم من السروح وقبضوا على أهل الحارة وحبسوهم . ثم أحضروا مشايخ الحارات وشددوا عليهم وعلى سكان الدور ، وأعلموهم أنه إن وجدت المرأة في حارة من الحارات ولم يخبروا عنها نهبوا جميع دور الحارة وعاقبوا سكانها . فحصل للناس غاية الضجر والقلق بسبب اختفائها وتفتيش أصحاب الشرطة ، وخصوصاً عبد العال ، فإنه كان يتنكر ويلبس زي النساء ويدخل البيوت بحجة التفتيش عليها ، فيزعج أرباب البيوت والنساء ، ويأخذ منهن مصالح ومصاغاً ويفعل ما لا خير فيه ولا يخشى خالقاً ولا مخلوقاً » . (« عجائب الآثار » ٣ / ١٧٧ ـ ١٧٨) .

وقد فشلت شرطة الفرنسيين في العثور عليها ، فلما دخلت عسكر العثمانيين القاهرة بعد ذلك بأسابيع ، وكان معهم زوج هوى السابق ، الذي كانت قد هجرته ، وهو أحد الأمراء المماليك ، واسمه اسماعيل كاشف ، اهتدى هذا الزوج الى مكانها وطمأنها على حياتها واستدرجها بالحيلة الى الاقامة في داره أياماً ، واستأذن الوزير العثماني في قتلها فأذن له ، فخنقها في نفس اليوم الذي قتلت فيه زينب البكرية ، وخنق معها جاريتها البيضاء التي كان قد أنجب منها بحسب ما روى الجبرتي . ويبدو أن هذا التاريخ كان مخصصاً لاعدام النساء « المتبرجات » إذ يذكر امرأتين أخريين « من اشباههن » قد أعدمتا أيضاً في ذلك اليوم .

ولا شك أن هذه الحوادث الدموية ألقت الرعب في قلوب عديد من النساء المتفرنجات . نفهم هذا من قول الجبرتي أنه بعد انسحاب الفرنسيين واستتباب الأمر في أيدي الأتراك العثمانيين والمماليك لجأ كثير من هؤلاء النساء الى لبس الحجاب من جديد والزواج من الجنود العثمانيين اتقاء

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بطشهم وتأميناً لحياتهم . فالجبرتي يقول في تاريخ أغسطس ١٨٠١ (ربيع الثاني ١٢١٦ هـ) :

« (وفي يوم الاثنين رابع عشرة) ، نودي على أن أهل البلدة لا يصاهرن العساكر العثمانية ولا يزوجونهم النساء . وكان هذا الأمر كثر بينهم وبين أهل البلد ، وأكثرهم النساء اللاتي درن مع الفرنساوية ، ولما حضر العثمانية تحجبن وتنقبن وتوسط لهن أشباههن من الرجال والنساء وحسنوهن للطلاب ورغبوا فيهن الخطاب ، فأمهروهن المهور الغالية وأنزلوهن المناصب العالية » .

(« عجائب الآثار » ٣ / ١٩٤) .

وواضح من هذا أن السلطات العثمانية ما كانت لتحرم هذه الزيجات لو أنها كانت مجرد حالات فردية ، وإنما تفشيها هو الذي دعا الى التدخل . وواضح أيضاً أن أعمال العنف التي ارتكبت مع زينب البكرية وهوى زوجة اسماعيل الكاشف ، وهما من علية القوم ، ومع غيرهما من النساء المتفرنجات ، هي التي أثارت الذعر في نفوس النساء المتفرنجات ، وفي نفوس الرجال الأولياء عليهن ، فبادرن وبادروا الى التخلي عن الفرنجة والتظاهر بالمحافظة ، بل وطلب الأمان بالزواج من العثمانلية ، اللهم إلا إذا افترضنا أنه كانت هناك بين المصريين وقتئذٍ تجارة منظمة واسعة للرقيق الأبيض في خدمة جيوش الاحتلال من أي جنس كانت . والوصف الذي نجده في الجبرتي لا يوحي بذلك ، وإنما يوحي اصرار الجبرتي على تصوير حياة اليسر أو الثراء أو الترف التي كانت تحيط بهذه الزيجات المختلطة ، أنها كانت تتم بين الطبقات الموسرة بوجه عام ، من « الأعيان » وغير الأعيان ، وليس بين نفايات المجتمع .

وأياً كان الأمر فالخلاصة العامة لكل هذا هو أنه من المحقق أن بدايات حركة السفور في مصر ، وحركة تحرير المرأة بوجه عام ، يمكن تأريخها بعام ١٧٩٨ ، وهو عام تشقق سور الترك العظيم الذي ضرب سياجاً من حول العالم العربي كله وحال دون اتصاله بالحضارة الأوروبية اتصالاً مباشراً ثلاثة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قرون كاملة ، أي منذ أسس سليم الأول امبراطورية العثمانيين ، فما أن اتصلت مصر وغيرها من بلاد المشرق العربي بالحضارة الأوروبية اتصالاً مباشراً بمجيء بونابرت حتى بدأت تتلاطم فيها مختلف تيارات الفكر الحديث والنظم الاجتماعية الحديثة ، وكان في مقدمة هذه التيارات تيار السفور وتحرير المرأة . ولقد اندفق هذا التيار عنيفاً أول الأمر كما وصف الجبرتي بسبب وجود الفرنسيين في مصر بين ١٧٩٨ و١٨٠١ ، فأدى الى هذا التمرد الجماعي على حياة الحريم المتوارثة عن العثمانلية ، ذلك التمرد الجماعي الذي جعل الجبرتي يتأفف من « تبرج النساء وخروج غالبهن عن الحشمة والحياء » بتأثير الفرنسيين .

ومن يقرأ كتاب الأديب الفرنسي جيرار دي نرفال « رحلة في الشرق » (١٨٤٠ - ١٨٤١) ، يجد في الفصل المسمى « نساء القاهرة » وصفاً لحالة المرأة المصرية نحو ١٨٤٠ ، وفيه صورة لمجتمع رواد مسرح في الموسكي « تباترو ديل كايرو » أي تياترو القاهرة بالايطالية شاهد فيه جيرار دي نرفال كوميديا فرنسية خفيفة أو فودفيل اسمها « مرسم الفنانين » . وكان جمهور الصالة قوامه بعض الأجانب المحليين من إيطاليين وأروام لابسين الطرابيش وبعض « موظفي الباشا » أو بعض « ضباط الباشا » (النص هنا يحتمل التأويلين) جالسين في المقاعد الأمامية ، أما اللوجات فكانت تغص بالنساء وكلهن في زي نساء الشرق وفي أفخر ثياب وعليهن أنفس الجواهر ، ولم تكن بينهن واحدة محجبة . ولم يرقه في ماكياج هؤلاء السيدات أن أجفانهن وخدودهن كانت مثقلة بأصباغ هجرتها أوروبا منذ مائة عام ، كما أن أيديهن كانت مصبوغة بالحناء . ولم يكن هناك ما يميز اليونانية عن الأرمنية عن اليهودية إلا غطاء رأسها وطريقة تصفيف شعرها . يقول دي نرفال :

« وأخيراً ، فلم تكن بين الحاضرات امرأة واحدة تلبس حجاباً ، وبالتالي فلم تشهد العرض امرأة مسلمة بالمعنى الحقيقي . . .

« وعند انصرافي من المسرح لبست كل هؤلاء النساء الرافلات في أفخر ثياب كساءهن الموحد ، وهو الحبرة المصنوعة من التافتا السوداء ، وغطين

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ملامحهن بالبرقع الأبيض ، وركبن حميراً على طريقة المسلمات الطيبات ، تضيء طريقهن مشاعل يحملها السياس » .

أما طريقة « المسلمات الطيبات » التي يشير اليها جيرار دي نرفال ، فهي تعني طريقة المصريات الطيبات ، فهو في مكان آخر يقول أن نساء الأقباط في ذلك العصر كن يتحجبن كالمسلمات . ولكن الذي يسترعي النظر في وصفه لهذا المجتمع من رواد المسرح أن قوامه كان من الأجانب المحليين ، ولكن كانت بينهم فئات من المصريين من كبار الموظفين ، وان الأجانب المحليين رجالاً ونساء كانوا يتزيون بالزي المصري الرسمي أو الزي التركي يومئذٍ ، فالرجال لبسوا الطربوش والنساء لبسن الحبرة والبرقع ، لا مجاملة للمصريين ولكن خضوعاً للبروتوكول العثماني الذي كان سائداً في بلاط الخديوي أو الوالي ممثل الباب العالي غير أن عبارة جيرار دي نرفال التي تقول بأن النساء اللواتي رآهن في تياترو ديل كايرو لم يكن بينهن « إمرأة مسلمة بالمعنى الحقيقي » ، عبارة غامضة ، فلقد يكون معناها أن كل الحاضرات كن من الأجنبيات المحليات ، ولقد يكون معناها أن الحاضرات من المصريات كن لا يمثلن المصريات في شيء ، لخروجهن على تقاليد المجتمع المصري وانفصالهن في صورة مجتمع صغير متفرنج مبتوت الصلة بمجتمع الشارع الذي وصف دي نرفال فيه النساء المتحجبات في ملابسهن السوداء وكأنهن مجتمع من الراهبات . والتخريج الأخير هو الأرجح في نظري لأن جيرار دي نرفال يذكر لنا أن رواد المسرح كن من الزوجات المترفات أو من سيدات المجتمع اللواتي تحمل كل منها ثروة زوجها حول جيدها أو على صدرها أو في يدها ، ماساً وأحجاراً كريمة من عقود وبروشات وخواتم يخطف بريقها الأبصار . وهو ما يوحي بأن موظفي الباشا قد اصطحبوا عقائلهم وأجلسوهن في اللوجات على عادة ذلك العصر .

ولكن أياً كان الأمر فهذه الصورة التي رسمها جيرار دي نرفال لنساء مصر نحو عام ١٨٤٠ ، قوامها بلغته « ان القاهرة ، بين مدن الشرق الأدنى ، هي المدينة التي لا تزال فيها النساء أصرم تحجباً من سواها . ففي استانبول أو ازمير يسمح الموسلين الأبيض أو الأسود أحياناً بالتكهن بملامح

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المسلمات الجميلات ، وقلما تؤدي الأوامر المشددة الى حملهن على تكثيف هذا النسيج الشفاف . فهن أشبه شيء براهبات رشيقات ذوات دلال وهبن حياتهن لزوج واحد ، ومع هذا فليس يشقيهن أن يحزن الرجال لذلك . أما مصر الوقورة التقية فهي دائماً بلد الألغاز والأسرار : فالجمال فيها يحيط نفسه ، كما كان يفعل في القديم ، بالأحجبة والأنقبة ، وهذه النظرة الحزينة للحياة تصد الأوربي العابث في غير عناء » . هذه الصورة المحافظة التي رسمها جيرار دي نرفال لنساء القاهرة في ١٨٤٠ تختلف تمام الاختلاف عن الصورة المعربدة أو المنطلقة على أقل تقدير ، التي رسمها الجبرتي لنساء القاهرة في ١٨٠٠ . ولكن يبدو أيضاً من كلام دي نرفال أن القاهرة لم تكن دائماً على هذه الدرجة من المحافظة والاحتشام . فهو يسجل أن الحياة في القاهرة كانت أكثر بهجة وبهرجاً قبل مجيئه بسنوات قليلة ، وأقل التزاماً بمكارم الأخلاق :

« أقول الجد : ان الاخلاقيات المصرية شيء ذو طابع خاص . فمن سنوات قليلة كانت الراقصات تتجول بحرية في المدينة ويملأن الاحتفالات العامة حيوية وينشرن المتعة في الكازينوهات والقهاوي . أما الآن فهن لا يستطعن الظهور إلا في البيوت وفي الاحتفالات الخاصة ، والحريصون من الناس يجدون أقرب الى الاحتشام رقص هؤلاء الرجال ذوي الملامح الأنثوية والشعر الطويل الذين يحاكون بأذرعتهم وقوامهم ورقابهم العارية مفاتن الراقصات نصف المستورة فيحدثون أسوأ الأثر » .

وهذا يوحي بأن نهاية عهد محمد علي وهزيمة مصر أمام الاستعمار العثماني والأوربي في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي قد صاحبها انتقاض رجعي على حرية المرأة وصاحبته عودة عنيفة الى « مجتمع الرجال » والى « مجتمع الغلمان » الذي ورثته مصر عن العصر التركي المملوكي قبل اتصال مصر بحضارة أوربا مباشرة سواء أيام الحكم الفرنسي أو في عهد محمد علي .

فإذا رجعنا الى المؤرخ الآخر لعهد الحملة الفرنسية ، نقولا ترك (١٧٦٣ ـ ١٨٢٨) ، وهو أديب شامي ولد في دير القمر بجبل الدروز وعمل في خدمة الأمير بشير الشهابي ، وكان أجداده من أروام استانبول

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وانتقلوا الى الشام ، فإن الصورة التي يرسمها للحياة الاجتماعية تحت الحكم الفرنسي لا تختلف كثيراً عن الصورة التي رسمها الجبرتي ، ان لم تكن أشد منها محافظة لا من الناحية الأخلاقية ولكن من الناحية الطبقية ، فهو يقول :

« فلهذا السبب صعب جداً دخول الافرنج على المصريين في هذه الديار ولا سيما إذ كانوا يروا نساءهم وبناتهم مكشوفين الوجوه مملوكين من الافرنج جهاراً ماشيين معهم في الطريق . نايمين قايمين في بيوتهم ، فكانوا يكادوا أن يموتوا من هذه المناظر ، وناهيك تلك الخمامير التي اشتهرت في كامل أسواق المدينة جهاراً ، حتى وفي بعض الجوامع أيضاً هذه الروية والمنظر كانت تجعل الاسلام يتنفسوا الصعداء ويطلبوا الموت في كل ساعة . ولكن في مدة الفرنساوية كانت الناس الدون في أحسن حال ، من بياعين وشيالين وأرباب صنايع وحمير وسياس وقوادين ونسا خوارج ، وبالنتيجة الأناس الأدنيا (يقصد الطبقات الشعبية) كانوا منشرحين وسببه كان إطلاق الحرية . وأما الشطر الثاني الأعلى والأوسط (يقصد الطبقة العالية والطبقة المتوسطة) شديد التعب جداً من كامل الملل لسبب وقوف الحال من عدم الداخل والخارج . ولكن مع هذا جميعه ان هذه المملكة العظيمة ما افتقرت الى شيء ، بل وفي كل هذه المدة كان موجود بها ما يكفيها » . (« مذكرات نقولا ترك » ص ٣١) .

هذه النظرة الطبقية الصريحة توحي بأن الطبقات الشعبية كانت أشد الطبقات مخالطة للفرنسيين ، ويليها بحسب ما روى الجبرتي ، طبقة « الأعيان » من المصريين . أما الطبقات الشعبية (« الأناس الأدنيا » بالمعنى الطبقي لا بالمعنى الأخلاقي ، أي الطبقة الدنيا) فيفهم من كلام نقولا ترك أن دافعها الى هذا الاختلاط « إطلاق الحرية » . وأما طبقة الأعيان فيفهم من كلام الجبرتي أن دافعها الى هذا الاختلاط كان تبادل المصالح . والحصيلة العامة لكل هذا أن مركز المحافظة والاحتجاج على بلبلة القيم المتوارثة نتيجة الحكم الفرنسي ، كان محوره الأساسي أبناء الطبقة المتوسطة . فإذا نحن فهمنا قاموس الجبرتي الاجتماعي على ضوء قاموس نقولا ترك الاجتماعي ، أدركنا أن ما يردده الجبرتي من مفردات مثل « الأسافل » ، إنما يراد به شيء قريب جداً مما نسميه اليوم « الغوغاء » و« الدهماء » وهم قوام الطبقات الفقيرة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

في المجتمع ، إن كانت على حال سوية من العقل والوعي سميناها « الشعب » و« الجماهير » وان كانت على حال مضطربة من العربدة والانفلات سميناها « الغوغاء » و« الدهماء » . وليس هناك من سبيل الى معرفة وضع هذه الطبقات الدنيا نحو ١٨٠٠ ، أكانت من جماهير الشعب أم من الغوغاء والدهماء الا بدراسة موضوعية للرأي العام المصري يومئذٍ وموقفه من الاستعمار التركي المملوكي ومن الاستعمار الفرنسي جميعاً .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٣ ـ الجبرتي وحكم القانون

الجبرتي إذن هو أول مفكر في مصر الحديثة نستطيع أن نستخلص من آثارم موقفه من حضارة الغرب بصفة عامة ومن الفلسفات السياسية والاجتماعية التي كانت تتصارع في عصره ، ولا سيما كما شاهدها معلنة في بيانات الحملة الفرنسية أو مطبقة في التنظيمات السياسية والاجتماعية التي استحدثتها هذه الحملة .

وللجبرتي أهمية خاصة لأنه وقف من أحداث هذه الفترة وتياراتها موقفين : موقف المؤرخ المفكر ، وموقف الوزير المسئول ، لأنه اشترك في عضوية الديوان الذي أنشأه عبد الله مينو .

أما استقبال الجبرتي للحملة الفرنسية وما جاءت به من نظم وأفكار سياسية واجتماعية جديدة ، فيمكن أن نتتبعه من خلال وصفه لأحداث أوائل القرن التاسع عشر وتعليقاته عليها ، وهي لا تتخذ صورة تحليل منظم وإنما تتخذ صورة تلوين الاحداث بآرائه ومعتقداته أو بآراء معاصريه ومعتقداتهم وهو يبدأ كلامه عن سنة ١٧٩٨ (١٢١٣ هـ) عام نزول الفرنسيين أرض مصر في بداية الجزء الثالث « من عجائب الآثار » بقوله :

« وهي أول سني الملاحم العظيمة والحوادث الجسيمة والوقائع النازلة والنوازل الهائلة وتضاعف الشرور وترادف الأمور وتوالي المحن واختلال الزمن وانعكاس المطبوع وانقلاب الموضوع وتتابع الأهوال واختلاف الأحوال وفساد التدبير وحصول التدمير وعموم الخراب وتواتر الاسباب وما كان ربك مهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون » .

واللافت للنظر هو استدراك الجبرتي الأخير على وقوع الكارثة ، ففيه معنى استحقاق أهل مصر لما نزل بهم من محنة الغزو الأجنبي . غير أنه من

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الصعب أن نحكم إن كان الجبرتي بهذه العبارة يشير الى فساد المجتمع المصري قبل الحملة الفرنسية والى ما أشاعه الأتراك والمماليك بالذات في عهد مراد بك وابراهيم بك من طغيان وظلم وسلب ونهب واستباحة لأرواح البشر وكرامتهم ، بما جعل حكم الفرنسيين في نظره أقل ظلماً وأقرب الى فكرة العدالة من حكم الأتراك والمماليك ، أم أن كلامه قصد به أن يكون شاهداً على قبر الامبراطورية التركية المملوكية معبراً عن فلسفة في التاريخ مشابهة لفلسفة المؤرخ أوروسيوس مسطر نعى الامبراطورية الرومانية من قبل ، وهي فلسفة ترى في انهيار الامبراطوريات نوعاً من القصاص الإلهي الذي ترتبه العناية الالهية للامم والشعوب حين يشتد بغيها ويستشرى فسادها وتكثر آثامها ويضيع إيمانها فتبتعد كثيراً عن مدينة الله . وكلا الفرضين جائز لأن الصفحات السود التي خصصها الجبرتي في الجزء الثاني لحكم مراد بك وابراهيم بك لا تترك مجالاً للشك في أن الجبرتي كان يكن لذلك العهد مقتاً لا مزيد عليه ، فلا يذكر فيه أثراً واحداً لبارقة بيضاء أو لوميض خير حل بمصر والمصريين ، كما أن نظرية القصاص الإلهي على فساد الأمم جزء لا يتجزأ من كل تفكير ديني أصيل ، وهو المرادف الروحي لما نسميه اليوم الحتمية التاريخية .

وإذا أردنا أن نعرف مدى تأثر الجبرتي بالفكر السياسي والاجتماعي الذي دخل مصر أو نشأ منها نتيجة للحملة الفرنسية فيمكننا استقاء ذلك من جملة أمور في كتاباته ، وأهمها موقفه من الفرنسيين عامة ومن التنظيمات والقوانين والعادات والعلوم والفنون والاصلاحات التي استحدثوها ، ثم موقفه من الفرنسيين كبلاء وطني بالقياس الى موقفه من الترك والمماليك كبلاء وطني . ويخيل الى أننا نستطيع أن نطمئن الى أقواله نظراً لما نلمسه فيه من الاجتهاد للموضوعية في أحكامه . ومنه أيضاً نستطيع أن نستخلص موقف المصريين من كل هذه الأشياء ، في حدود تصور الجبرتي وعلمه ، وهو يمثل على الأقل وجهاً من وجوه هذه الصورة المعقدة .

وبوجه عام تستطيع أن نحكم أن الجبرتي المفكر كان يجنح الى جملة معتقدات في مقدمتها :

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(١) ان الحكم الفرنسي رغم شروره الكثيرة وضرورة رفضه كان في كثير من وجوهه أفضل للمصريين من الحكم المملوكي ومن الارهاب التركي وقد نص على هذا صراحة في مواضع قليلة ، ولكنه أوحى به ضمناً في المقارنات الضمنية الكثيرة التي ساقها في « عجائب الآثار » ـ

(٢) أنه بوجه عام كان يبغض الثورات التي تحكمها الغوغاء والمهيجون المحترفون وتشيع فيها أعمال العنف وسفك الدماء والسلب والنهب حتى ولو كانت باسم الوطنية أو الجهاد الديني .

(٣) إنه كما كان يقظاً الى أعمال الارهاب والاستغلال التي قام بها الفرنسيون كان أيضاً يقظاً الى اجتهادهم في إقامة العدالة تشريعاً وتنفيذاً بطريقة لم يألفها المجتمع المصري في عهد المماليك ، ولعل هذا الجانب في الجبرتي من أوضح جوانبه .

(٤) من صفحات الجبرتي نستطيع أن نستخلص موقف الرأي العام ، أو شرائح كبيرة منه في نظام الحكم الذي أقامه الفرنسيون ، ولا سيما التنظيمات السياسية والادارية والقضائية .

(٥) من صفحات الجبرتي نستطيع أن نستخلص ما استحدثه الفرنسيون في نظام الحكم بمصر ، ومدى السلطة التي كان يتمتع بها الوزراء والحكام المصريون ، وما هو صوري منها وما هو حقيقي ، ومدى مسئولية السلطات العسكرية الفرنسية أمام المجالس النيابية المصرية التي أنشأوها .

أما بالنسبة لرأي الجبرتي في المفاضلة بين الطبقات الحاكمة في البلاد ، فهو يذكر أن الكشاف أو السناجق أي حكام الأقاليم الذين انتقلوا من خدمة المماليك الى خدمة الفرنسيين كانوا أشد ظلماً من سادتهم الجدد فبعد ثورة طنطا والمحلة الكبرى وفرض الغرامات على أهلها يحدثنا الجبرتي عن « التعنت عليهم وتسلط طوائف الكشوفية التابعين لهم الذين هم أقبح في الظلم من الفرنسيس ، بل ومن العرب فإنهم معظم البلاء أيضاً . فإنهم هم الذين يعرفون دسائس أهل البلاد ويشيعون أحوالهم ويتجسسون على عوراتهم ويغرون بهم » . (٣ /١١٢) . ويذكر الجبرتي أنه بعد إخماد ثورة القاهرة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الثانية فر كثير من القاهريين الى القرى فقطع العرب عليهم الطريق وجردوهم من كل شيء حتى من ثيابهم ، فاضطر أكثرهم الى العودة الى القاهرة ، وفي هذا يقول الجبرتي : « وإذا أراد الانسان أن يفر الى أبعد مكان وينجو بنفسه ويرضى بغير أبناء جنسه لا يجد طريقاً للذهاب وخصوصاً من الملاعين الأعراب الذين هم أقبح الأجناس وأعظم بلاء محيط بالناس وبالجملة فالأمر عظيم والخطب جسيم ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم » . (٣ / ١١٠ - ١١١) فأعراب مصر كانوا في أيام الجبرتي كما كانوا في أيام فولني ، جماعات مسلحة لا عمل لها إلا النهب والسلب تعيش بغير رابط يربطها بالحركات الوطنية التي كانت تجتاح مدن مصر وريفها .

أما الوجه الآخر من الصورة ، وهو سلوك الفرنسيين السياسي والاداري فالجبرتي ينص بوضوح على أنه كان ثورة ذا طابعين: طابع الارهاب الفظيع والتنكيل كلما شبت ثورة أو اضطراب ، وطابع العدالة وسيادة القانون ، وهذا يسود في فترات الاستقرار السياسي . أمثلة هذا كثيرة الى درجة تلفت النظر وتوحي بأن الجبرتي انما كان يتوخى أن يعقد مقارنات ضمنية بين هذا الأسلوب في الحكم وبين ما ألفه المصريون تحت الحكم التركي المملوكي من حكم القوة الغاشمة السافرة التي لم تتسرب اليها فكرة القانون .

ومن الأمثلة التي لفتت نظر الجبرتي أن الفرنسيين لم يعملوا بنظام السخرة الذي كان شائعاً في العهد التركي المملوكي . ففي قيامهم بإقامة منشآتهم يذكر الجبرتي نموذجاً لذلك ، وهو بناء الطريق الكبير المحفوف بالأشجار « بحيث صارت طريقاً ممتدة من الأزبكية الى جهة قبة النصر المعروفة بقبة العرب جهة العادلية على خط مستقيم من الجهتين وقيدوا بذلك أنفاراً منهم يتعهدون تلك الطريق ويصلحون ما يخرج منها عن قالب الاعتدال بكثرة الدوس وحوافر الخيول والبغال والحمير وفعلوا كل هذا الشغل الكبير والفعل العظيم في أقرب زمن ولم يسخروا أحداً في العمل بل كانوا يعطون الرجال زيادة عن أجرتهم المعتادة ويصرفونهم بعد الظهر ويستعينون في الأشغال وسرعة العمل بالآلات القريبة المأخذ السهلة التناول المساعدة في

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

العمل وقلة الكفاية » . . . كاستعمال العربات ذات العجل لنقل التراب بدلاً من النقل اليدوي البحت في الغلقان والقصاع الخ .

ومن الأمثلة التي يسوقها الجبرتي على توخي الفرنسيين احترام القانون ما ذكره من إعدام بعض جنودهم بسبب قيامهم بأعمال السطو ، أو بتعبير الجبرتي : « استهل شهر شعبان ١٣١٢ هـ (١٧٩٨) بيوم الثلاثاء فيه قتلوا ثلاثة أنفار من الفرنسيس وبندقوا عليهم بالرصاص بالميدان تحت القلعة قيل أنهم من المتسلقين على الدور » ـ (٣ / ٣٩) ومنها أيضاً ما ذكره ، وهو من نص بيان الديوان أو مجلس الوزراء الوارد في الجبرتي ، تنويهاً بعقاب بونابرت للخارجين عن القانون حتى ولو كانوا من جنسه أو من ملته : « وقد اقتص من عسكره الذين أساءوا بمنزل الشيخ محمد الجوهري وقتل منهم اثنين بقراميدان وأنزل طائفة منهم عن مقامهم العالي الى أدنى مقام لأن الخيانة ليست من عادة الفرنسيس خصوصاً مع النساء الأرامل فإن ذلك قبيح عندهم لا يفعله الا كل خسيس ووضع القبض بالقلعة على رجل نصراني مكاس لأنه بلغه أنه زاد المظالم في الجمرك بمصر القديمة على الناس ففعل ذلك بحسن تدبيره ليمنع غيره من الظلم » (٣ /٤٢) ومثله أيضاً قول الجبرتي أن الفرنسيين عاقبوا بعض جواسيسهم لنقلهم أخباراً غير صحيحة :«(في يوم الثلاثاء) سابعه انتدب للنميمة ثلاث من النصارى الشوام وعرفوهم أن المسلمين قاصدون الوثوب على الفرنسيس في يوم الخميس تاسعه فأرسل قائمقام خلف المهدي والآغا فأحضرهما وذكر لهما تلك فقالا له هذا كذب لا أصل له وإنما هي نميمة من النصارى الشوام فقبضوا عليهم وسجنوهم بالقلعة حتى مضى يوم الخميس فلم يظهر صحة ما نقلوه فأبقاهم في الاعتقال » (٣ / ٤٥) أو قوله : « ونبهوا أيضاً بالمناداة في أول رمضان بأن نصارى البلد يمشون على عادتهم مع المسلمين أولاً ولا يتجاهرون بالأكل والشرب في الأسواق ولا يشربون الدخان ولا شيئاً من ذلك بمرأى منهم كل ذلك للاستجلاب لخواطر الرعية » (٣ / ٤٥) والجبرتي اليقظ الى مغزى هذا السلوك السياسي يطنب في وصف دوافعه الحقيقية ، وهي تظاهر الفرنسيين باحترام شعور المصريين دينياً كان أو اجتماعياً كسبا لودهم وتقرباً الى نفوسهم حتى يسلس قيادهم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

سياسياً . ولكن هذا لا يمنع أن الفرنسيين نقلوا مع ما نقلوا معهم الى مصر فكرة مساواة الناس أمام القانون . ومن أمثلة ذلك القانون الذي أصدروه ، وهو أنه « تحتم ويلزم صاحب كل خمارة أو وكالة أو بيت الذي يدخل في محله ضيف أو مسافر أو قادم من بلدة أو اقليم أن يعرف عنه حالاً حاكم البلد ولا يتأخر عن الاخبار الا مدة أربعة وعشرين ساعة يعرفه عن مكانه الذي قدم منه وعن سبب قدومه وعن مدة سفره ومن أي طائفة أو ضيفاً أو تاجراً أو زائراً أو غريماً مخاصماً لا بد لصاحب المكان من إيضاح البيان والحذر ثم الحذر من التلبيس والخيانة وإذا لم يقع تعريف عن كامل ما ذكر في شأن القادم بعد الأربعة وعشرين ساعة بإظهار اسمه وبلده وسبب قدومه يكون صاحب المكان متعدياً ومذنباً وخائناً وموالسا مع المماليك . وتخبركم معاشر الرعايا وأرباب الخمامير والوكائل ان تكونوا ملزومين بغرامة عشرين **ريالاً فرانسة في** المرة الأولى وأما في المرة الثانية فإن الغرامة تضاعف ثلاث مرات . ونخبركم أن الأمر بهذه الأحكام مشتركة بينكم وبين الفرنسيين الفاتحين للخمامير والبيوت والوكائل والسلام » (٣ /٥٢ ـ ٥٣) .

ويلاحظ أن كثيراً من القوانين التي أصدرها الفرنسيون في مصر لم تكن مجرد قوانين طوارىء ، بل كانت قوانين معمولاً بها في فرنسا ذاتها ، ومنها هذا القانون الخاص بتسجيل نزلاء الفنادق والبنسيونات والأخطار عنهم ، ومنها قوانين الكارنتينة (٣ /٥٢) وقوانين الشهر العقاري وتسجيل المواليد والوفيات وعقود الزوج (٣ /١٤٣) ، ودفن الموتى خارج المدينة بدلاً من الحيشان أو الخرابات بداخل المدينة (٣/٢٠) ومنها قوانين اقتضتها الحضارة الحديثة ، كإضاءة المصابيح أمام البيوت والدكاكين ، وكنس الشوارع وتبخير المنازل وتهوية المفروشات والابلاغ عن المرضى الخ . . . وأهم من كل هذا مبدأ «نشر» القوانين والأحكام كشرط لنفاذها باستعمال الملصقات في الميادين وعلى رؤوس الشوارع والحواري ، لعدم وجود « جريدة رسمية » وقتئذٍ وكبديل لنظام المنادي الذي لم تكن العصور الوسطى تعرف سواه فقارىء الجبرتي يرى بكل وضوح أن عملية النشر هذه لم تكن قاصرة على البيانات أو الانذارات السياسية أو العسكرية ، بل كانت تشمل أيضاً ، وبصفة